



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

نجاحة التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين

رانيا عزات عبد القادر البرغوثي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2017م

نِجاعة التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين

إعداد

رانيا عزات عبد القادر البرغوثي

بكالوريوس علوم إدارية واقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

المشرف: د. عزمي الأطرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات
من معهد التنمية المستدامة - كلية الدراسات العليا جامعة القدس

1439 هـ - 2017م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة:

نجاحة التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين

إعداد: رانيا عزات عبد القادر البرغوثي

الرقم الجامعي: 21412057

المشرف: د. عزمي الأطرش


نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/12/11م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم:

التوقيع: 

د. عزمي الأطرش

1- رئيس لجنة المناقشة

التوقيع: 

د. عبد الوهاب الصباغ

2- ممتحناً داخلياً

التوقيع: 

د. عبد الرحمن التميمي

3- ممتحناً خارجياً

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2017م

إهداء

إلى الوطن الحبيب الصامد رغم الألم
إلى أرواح الشهداء والجرحى
إلى أولئك القابعين خلف القضبان و ينتظرون شمس الحرية
إلى الفقراء - الأغنياء بالعزة والكرامة .. رغم قسوة الظروف
إلى روح والدي .. وإلى والدتي الغالية أمد الله في عمرها
إلى من أضاء لي الطريق بحبه ودعمه .. رفيق الروح .. زوجي الحبيب
إلى من زينوا حياتي واعطوني الامل والدافع بالحياة فلذات كبدي أبنائي

الباحثة

رانيا البرغوثي

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: رانيا البرغوثي

الاسم: رانيا عزات عبد القادر البرغوثي

التاريخ: 2017/12/11

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد

فإني أشكر الله حيث منحني العون والتوفيق لإنجاز هذا العمل، فله الحمد والشكر، وأتمنى أن يُكَلَّل
هذا العمل بالنجاح.

كما وأشكر الدكتور المشرف عزمي الأطرش حفظه الله ورعاه، حيث كان بمثابة الأب والأخ ولم يتفانى
في تقديم يد العون والنصح طوال فترة دراستي ومساندتي خلال فترة العمل على الرسالة، فمني لك كل
المحبة والتقدير.

كما أتقدم بالشكر لإدارة معهد التنمية في جامعة القدس وكافة أسرة المعهد والدكاترة الأفاضل الذين
كانوا بمثابة أخوة وأصدقاء للطلبة في المعهد.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه
الرسالة.

كما أشكر الأساتذة المحكمين الذين منحوني من وقتهم الثمين من أجل تحكيم الاستبانة بكل صدق
وأمانة.

كما أتقدم بالشكر لكل من وزارة الأوقاف ولجنة زكاة رام الله ووزارة التنمية الاجتماعية ووكالة الغوث
وجمعية اتحاد المعاقين في مخيم الجلزون لما قدموه من تسهيلات في حصولي على البيانات وفي
المقابلات من أجل إتمام هذه الدراسة.

الباحثة

رانيا البرغوثي

التعريفات

الفقر: هو الحرمان الشديد من الحياة الرضيّة. والفقر في اللغة هو الاحتياج، وافتقر ضد استغنى، وقد ورد الفقر بمعنى: الخصاص، العدم، العوز، وقيل إن الفقير هو المكسور فقار الظهر. (النور، 2008) ويعرف إجرائياً بالمواطنين الذين تقل دخولهم عن الحد الأدنى للفقير في فلسطين.

الفقراء: هم أهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفي لسد حاجاتهم الأساسية، حسب ما جرت عليه العرف والعادة. وعدم قدرتهم على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة. (فارس، 2012)

ويعرف الفقراء إجرائياً بجميع الفئات المسجلة والمنفعة من خدمات وأموال لجنة زكاة نابلس.

الزكاة: وتعني أخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة، بهدف تطبيق شرع الله تعالى وكسب رضاه وتقرباً إليه عز وجل، حيث أنها تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام، وتجب الزكاة في مال المسلم الذي ملك نصاباً زائداً عن حاجاته الأصلية وحال عليه الحال. (حماد، 2016)

وتعرف إجرائياً بأموال الزكاة التي يجب على المسلم في فلسطين دفعها من الفائض عن حاجاته الأصلية ولم يتم استغلالها لمدة سنة كاملة.

التنمية الاقتصادية: تعني حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ولا تركز على الكم فقط بل على النوع أيضاً وأيضاً تعرف التنمية بأنها العملية التي يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وبصاحبها تحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة. (حلاوة وصالح، 2009)

وتعرف التنمية الاقتصادية إجرائياً بأنها جميع المشاريع التي تقدمها الجهات المختصة (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة التنمية الاجتماعية ولجان الزكاة ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) للمنتفعين منها والمبينة في أداة القياس.

التمكين: تتركز فلسفة التمكين على العدالة الاجتماعية، وعطاء الناس المزيد من الأمن والمساواة الاجتماعية والسياسية من خلال التساند المتبادل ومساهمة التعليم لبناء خطوات صغيرة تجاه تحقيق الأهداف. (Adams, 2003: 183)

وتعرف إجرائياً بقدرة كل فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة، ويستطيع تلبية احتياجاته الأساسية، ويكون دور الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع هو الإعداد الجيد للأخصائي الاجتماعي للمشاركة في تنمية وإدارة خطط التنمية الاقتصادية والمشار إليها في أدوات الدراسة ضمن المقياس المُعد له.

مصرف الفقراء: هو احدى مصارف الزكاة الثمانية (أو الفئات الثمانية) الوارد ذكرها في القران الكريم سورة التوبة والذين تتحقق فيهم شروط الحاجة ويجب الصرف عليهم من مصرف الفقراء. قال تعالى: (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم).

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على مدى نجاح التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي الكيفي، حيث تم تصميم أداتين للقياس، بحيث تم تصميم الأداة الأولى (الاستبانة) وتوزيعها على عينتين تم اختيارهما بالطريقة العشوائية، حيث تكونت العينة الأولى من المستفيدين من المشاريع وبرامج الدعم الموجه للفقراء والمحتاجين في محافظة رام الله والبيرة وعددهم (217) أسرة منتفعة من تلك البرامج المقدمة لهم والتي شكلت ما نسبته (15%) من مجموع الأسر المنتفعة من برامج الدعم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في حين تكونت المجموعة الثانية من (20) مسؤولاً عاملاً لدى الجهات المعنية بتقديم الدعم والمشاريع الممولة للأسر الفقيرة والمحتاجة في فلسطين وهي (وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الأوقاف الإسلامية، ولجان الزكاة في الضفة الغربية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، كما تم إجراء مقابلات مع صناع القرار والمسؤولين في الجهات المعنية بتمكين الفقراء في فلسطين، وتم تطبيق الدراسة على محافظة رام الله والبيرة، في شهر يونيو 2017. وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

وتوصلت الدراسة إلى أن إجابات أفراد العينتين المكونة من المستفيدين والمدراء قد جاءت بدرجة مرتفعة على جميع محاور الدراسة (مدى التغيير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة، ودرجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة، ونجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع، وتأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف)، مع وجود فروق فيما بينهما ولصالح إجابات المدراء والمسؤولين ولجميع المحاور.

أما فيما يتعلق بإجابات صناع القرار والمسؤولين العاملين في الجهات المقدمة للمشاريع فقد أشارت الإجابات إلى ضرورة توفر العديد من العوامل التي تساعد وتدعم إقامة مشروع (مصرف الفقراء)، وجاء من أبرزها: توفير قاعدة بيانات واحدة للعمل عليها، وعدم وجود ازدواجية في تقديم مشاريع

مشابهة في نفس المنطقة. مع ضرورة تشكيل هيكل تنظيمي يضم مندوبين عن جميع الجهات المعنية بدعم الفقراء جنباً إلى جنب مع ممثلين عن وزارة المالية الفلسطينية (سلطة النقد)، وتقديم مشاريع متوسطة الحجم مثل إقامة مصانع للمنتجات الغذائية في القرى الفلسطينية. والعمل على الاستفادة من المشاريع المطروحة من قبل وزارة المالية والمتعلقة بتشجيع الاستثمار في فلسطين. والاستفادة من المانحين وتحصيلات الزكاة والمتبرعين في توحيد الاتجاه نحو إقامة مشروع (مصرف الفقراء). بالإضافة إلى التوجه وبشدة نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدلا من تقديم الأموال والمعونات الغذائية والملابس للأسر المحتاجة.

وأوصت الباحثة بضرورة العمل على تحديد أولويات القطاعات المستهدفة في تقديم الدعم الاقتصادي للعائلات المحتاجة والفقيرة، وضرورة متابعة المشاريع المقدمة والمشاركة في عملية التسويق والإدارة. واقترحت الباحثة أنموذجاً لـ(مصرف الفقراء) كجسم قانوني يعمل على التشبيك والشراكة ما بين كافة الجهات المسؤولة والمعنية بدعم الفقراء وتمكينهم في فلسطين.

The effectiveness of funding provided by the agencies concerned with empowering the poor in Palestine

Prepared by : Rania Ezaat Abed Alqader Al-Barghouthi

Supervision :Dr. Azmmi Alatrash

Abstract

The study aiming at recognizing the success of the collected funds provided by organizations and ministries that concerned empowering of Palestinian poor and needy families. In order to achieve these objectives, an analytical and descriptive methodologies were used, where two measurement tools were designed, the first one was distributed randomly on (217) poor families in West Bank – Ramallah, that presented 15% of the total population of poor and needy families in the last three years, while the second sample consisted of (20) managers and responsables who work at the concerned parties of empowering poor and needy families that presented (Ministry of Social Development, Ministry of Islamic Endowments, Zakat Committees in West Bank, and UNRWA), the researcher also conducted interviews with decision-makers who work at these organizations and ministries, the study was applied in Ramallah and Al-Bireh Governorate in June, 2017, and used an appropriate statistical tests.

The findings of the study showed that the responses of the two samples (beneficiaries and managers) have reached high level on all the topics of the study which concerned (The content of beneficiaries about funded projects, The degree of satisfaction of basic needs provided by funded projects for beneficiaries, The efficient use of funds for the success of the project, and the impact of activities and projects aimed at empowering poor families), while there were some differences between these answers and they were in favor to managers and responsables's sample.

On the other hand, the responses of decision-makers and officials indicated the necessity to support establishment of the desired project (Bank of Poor), and the need of full coordination between all providers of the financed and funded projects through the provision of single database to work on, and the absence of duplication in financing similar projects at the same area, it also recommended to design and form organizational structured body that includes representatives from all concerned parties to support poor families along with representatives of Palestinian Ministry of Finance (Monetary Authority) as the legal authority that supervise banks, and investing in large and medium projects instead of remaining under the name of small ones, it also found that managers and principles ensured encouraging food industries and factories in Palestinian villages, the respondents also mentioned the need to take advantage of the forwarded projects declared by Ministry of Finance related to the promotion of investment in Palestine, they also recommended to get benefit from the collection of Zakat and donors to unite these collected money towards the establishment of the (Bank of Poor), and the tendency toward economic and social empowerment rather than providing funds, food aid and clothing to needy families.

The researcher recommended to identify top priorities of the targeted sectors in providing economic support to needy and poor families, and the need to follow these projects in the marketing and managerial fields. The researcher suggested a model for “Bank of Poor” which is a legal body working on networking and partnership among all responsible bodies that concerned supporting and empowering the needy and poor families in Palestine.

الفهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	أقرار
ب	شكر وتقدير
ج	التعريفات
هـ	الملخص
ز	Abstract
ط	فهرس المحتويات
ل	قائمة الجداول
ع	قائمة الملاحق
9-1	الفصل الأول: خلفية البحث
1	1.1 المقدمة
2	2.1 مشكلة البحث
3	3.1 مبررات الدراسة
4	4.1 أهمية الدراسة
5	5.1 أهداف الدراسة
5	6.1 أسئلة الدراسة
6	7.1 حدود الدراسة
7	8.1 محددات الدراسة

الصفحة	الموضوع
8	9.1 هيكلية البحث
54-9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
47-10	1.2 الإطار النظري للدراسة
55-48	7.2 الدراسات السابقة
55	التعقيب على الدراسات السابقة
73-57	الفصل الثالث: إجراءات البحث
58	1.3 تمهيد
58	2.3 مجتمع وعينة البحث
70	3.3 منهج الدراسة
71	4.3 أدوات البحث
72	5.3 صدق وثبات الأداة
73	6.3 المعالجة الإحصائية
136-74	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
75	1.4 نتائج الإجابة على السؤال الأول
86	2.4 نتائج الإجابة على السؤال الثاني
95	3.4 نتائج الإجابة على السؤال الثالث
110	4.4 نتائج الإجابة على السؤال الرابع
125	خامساً: نتائج الإجابة على السؤال الخامس

الصفحة	الموضوع
-137 160	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
138	1.5 مناقشة النتائج
144	2.5 التوصيات والمقترحات
151	قائمة المراجع
156	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
60	جدول (3-1): التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة (المستفيدون من مشاريع الدعم)
65	جدول (3-2): التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة (المسؤولين والمدراء العاملين في المؤسسات المعنية بعلاج الفقر والبطالة)
72	جدول (3-4): نتيجة اختبار Cronbach Alpha المطبق على المستفيدين من المشاريع الممولة
75	جدول (4-1): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (1-1)
76	جدول (4-2): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (2-1)
77	جدول (4-3): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (3-1)
78	جدول (4-4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على جميع الفقرات المتعلقة بالمحور الأول
80	جدول (4-5): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (1-1)
81	جدول (4-6): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (2-1)
82	جدول (4-7): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (3-1)
83	جدول (4-8): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على جميع الفقرات المتعلقة بالمحور الأول
86	جدول (4-9): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على الفقرة (2-4) والتي تدور حول درجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة
87	جدول (4-10): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-5) والتي تدور حول (حصلت على دعم لوجستي من قبل المؤسسة المانحة والداعمة لمشروعك غطي جميع احتياجات العمل)
89	جدول (4-11): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-6) والتي تدور حول (تفكر في توسعة المشروع الحالي استجابة لتلبية

الصفحة	عنوان الجدول
	احتياجات أسر تك
90	جدول (4-12): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (4-2) والتي تدول حول (تستطيع توفير معظم مستلزمات العائلة من خلال المشروع الذي حصلت عليه)
91	جدول (4-13): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (5-2) والتي تدول حول (تقدم مؤسستكم دعماً لوجستياً يركز على تلبية جميع احتياجات العمل)
92	جدول (4-14): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (6-2) والتي تدول حول (هل ترى بأن هناك تفكير جدي في توسعة المشاريع الحالية لدى الأسر التي حصلت على الدعم؟)
95	جدول (4-15): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (7-2) والتي تدول حول (تقوم بتوظيف الأموال المخصصة لصالح المشروع)
97	جدول (4-16): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (8-2) والتي تدور حول (قامت الجهة الممولة للمشروع بمساعدتك وتوجيهك في عمليات الشراء والبيع)
98	جدول (4-17): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (9-2) والتي تدور حول (حصلت على دعم لوجستي من قبل المؤسسة المانحة والداعمة لمشروعك غطى جميع احتياجات العمل)
99	جدول (4-18): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (10-2) والتي تدول حول (حصلت على دعم لوجستي من قبل المؤسسة المانحة والداعمة لمشروعك غطى جميع احتياجات العمل)
101	جدول (4-19): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (نجاحة توظيف الأموال في نجاح المشروع)
103	جدول (4-20): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (7-2) والتي تدور حول (نجاحة توظيف الأموال في نجاح المشروع)
105	جدول (4-21): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (8-2) والتي تدور حول (هل تقوم مؤسستكم بتقديم المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع؟)
106	جدول (4-22): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين من المشاريع الممولة على الفقرة (9-2) والتي تدول حول (حصلت على دعم لوجستي من قبل

الصفحة	عنوان الجدول
	المؤسسة المانحة والداعمة لمشروعك غطى جميع احتياجات العمل)
107	جدول (4-23): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-10) والتي تدور حول (هل تتابع مؤسستكم أنشطة المشروع وأعماله؟)
110	جدول (4-24): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-11) والتي تدور حول (تري بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية ماديا بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي)
111	جدول (4-25): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (أدى المشروع إلى حصولك على مهنة / حرفة لم تكن تمتلكها من قبل)
112	جدول (4-26): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-13) والتي تدور حول (تساعد الدورات التدريبية في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها عند إدارتك للمشروع)
113	جدول (4-27): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-14) والتي تدور حول (تعتبر المشروع فرصة حقيقية تغنيك عن التفكير في العمل لدى الآخرين)
114	جدول (4-28): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (تري بجدوى إقامة مشاريع تشبه المشروع الذي حصلت عليه للأسر المحتاجة)
115	جدول (4-29): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (ماذا تنصح القائمين على تقديم البرامج والمشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل إنجاح تلك المشاريع بناء على تجربتك الشخصية)
116	جدول (4-30): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-11) والتي تدور حول (تري بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية ماديا بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي)
118	جدول (4-31): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (أدى المشروع إلى حصولك على مهنة / حرفة لم تكن تمتلكها من قبل)

الصفحة	عنوان الجدول
119	جدول (4-32): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-13) والتي تدور حول (تساعد الدورات التدريبية من مؤسستكم في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها الأسر عند إدارتها للمشروع)
120	جدول (4-33): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-14) والتي تدور حول (تعتبر المشاريع المقدمة فرصة حقيقية تغني الأسر عن التفكير في العمل لدى الآخرين)
121	جدول (4-34): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-15) والتي تدور حول (ترى بجدوى الاستمرار بتقديم مشاريع دعم تشبه المشاريع التي تم تقديمها للأسر المحتاجة)
122	جدول (4-35): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (تتصح القائمين على تقديم البرامج المشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل إنجاح تلك المشاريع بناء على الإحصائيات المتوفرة)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق
156	الملحق " أ " : قائمة بأسماء المحكمين
157	الملحق "ب": الاستبانة الموزعة على عينة المستفيدين بصورتها النهائية
164	الملحق "ج": الاستبانة الموزعة على عينة المدراء والمسؤولين بصورتها النهائية
172	الملحق "د": أسئلة المقابلة الموزعة على عينة صناع القرار

الفصل الأول

خلفية البحث

1.1 المقدمة (Introduction):

أصبح الفقر ظاهرة بارزة وعامة في معظم المجتمعات، وقد تنامت تلك الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً في الدول النامية، حيث تعرضت تلك الدول إلى العديد من العوامل التي أدت إلى زوبان الطبقات الوسطى لديها، وارتفاع نسبة وأعداد الفقراء وتأزم حالة البطالة وخصوصاً لدى الخريجين الأكاديميين، وقد أثرت تداعيات الأزمات المالية العالمية المتكررة على إمكانيات تلك الشعوب في تجاوز أزماتها المالية، ولم تغب هذه الحالة عن فلسطين، ونتيجة لذلك، بدأ الاهتمام مجدداً في دراسة الآليات الممكن اتباعها لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة (البنك الدولي، 2015؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

ومن هنا برزت أهمية الدراسات التي تُعنى بمساعدة وتمكين الفقراء، وخصوصاً تلك الدراسات التي ركزت على عمليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة والمحتاجة، انطلاقاً من مبدأ الشراكة وتوفر المقدرة والمهارة والخبرة الكافية لتلك العائلات نحو إدارة المشاريع وتطويرها. وعند مراجعة المشاريع الممولة المقدمة، نجد أن السمة السائدة فيها تركز على عمليات الإقراض المالي، إلا أن هناك العديد من الجهات الأهلية والحكومية تعمل على تحقيق مبدأ المساواة والعدل ما بين الأسر الفلسطينية، حيث نجد كلا من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ولجان الزكاة ووزارة التنمية الاجتماعية قد عملت على تقديم الدعم والتمكين لآلاف الأسر المعوزة في سبيل توفير مشاريع وفرص عمل تحقق لها النجاح في تأمين مستقبلها ومستقبل أبنائها. ومن هنا تسعى الدراسة إلى التعرف على أبرز العوامل التي تساعد على تمكين الفقراء في فلسطين، وذلك من خلال التعرف على وجهة نظر

الجهات المستفيدة من مشاريع الدعم والجهات المسؤولة عن تقديم المشاريع الممولة لتلك الأسر المعوزة، فضلاً عن التعرف على إمكانية إقامة مشروع (مصرف للفقراء) كجسم مالي قانوني يعمل على تجميع الأموال المخصصة لتمكين الفقراء، سواء أكانت أموال زكاة أم منح أو تبرعات، وذلك للوصول إلى أنجع الطرق التي تؤدي إلى الحد من الفقر والبطالة في فلسطين، وتمكين الأسر الفقيرة اقتصادياً واجتماعياً.

2.1 مشكلة البحث (Problem Statement):

يعاني الاقتصاد الوطني الفلسطيني من عدم القدرة على الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة والتي تتزايد وبشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، مما أثر سلباً على الوقع الاقتصادي والاجتماعي لدى العائلات الفلسطينية المعوزة والفقيرة، وأدى إلى إعاقه العديد من مشاريع التنمية المستدامة التي تضعها وزارات ومؤسسات الدولة الفلسطينية، فضلاً عن عدم وجود توجه حقيقي لاستثمار رأس المال الفلسطيني في فلسطين نتيجة للتقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي تُعيق بشكل حقيقي مشاريع التنمية والنجاح لتلك الاستثمارات. (عيوش، 1995: ص147)

هذا الأمر دفع الباحثة إلى التعرف على أبرز الجهات المانحة والمساهمة في دعم الفقراء والمحتاجين في فلسطين، والتعرف على أنواع المشاريع التي تقدمها تلك الجهات، وآلية عملها، وأبرز النتائج التي تم تحقيقها، مع بناء نموذج مقترح لما يُعرف بفكرة إنشاء بنك إسلامي متخصص بتمكين الفقراء (مصرف الفقراء) ودوره في التنمية الاقتصادية للمنتفعين منه، ومن ثم مدى مساهمته في إحداث مشاريع التنمية المستدامة في فلسطين، من خلال الاطلاع على النشاطات والمشاريع التي تقوم بها تلك الجهات والتي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين، والتعرف على المعوقات التي من شأنها الحد من قدرة تنفيذ المشاريع التنموية، وبالتالي خفض إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، لذلك

فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة على السؤال الرئيس التالي: **مامدى نجاح التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين؟**

3.1 مبررات الدراسة (Justification) :

1. قلة الدراسات في هذا المجال - حسب علم الباحثة - والمتعلقة بموضوع إقامة مصرف للفقراء يقوم على تجميع الأموال المتحصلة والموجهة لدعم وتمكين الفقراء في فلسطين.
2. الحاجة الملحة لدراسة مجالات التنمية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني كونها موجهة نحو حل مشكلتي الفقر والبطالة من خلال إقامة مشاريع تعمل على تمكين فئة الفقراء اقتصادياً واجتماعياً على السواء.
3. البحث في الدور الفعلي ودراسة الواقع وبشكل موضوعي وعملي لممارسات الجهات الرسمية (حكومية، أهلية، خاصة) في دعم فئة الفقراء ورفع مستواهم المعيشي، ودراسة مدى نجاعة تلك المشاريع المقدمة في تمكين الفقراء والأسر المحتاجة في فلسطين.
4. التحديات التي تمر بها المؤسسات المالية ولجان الزكاة العاملة في فلسطين، والتي برزت تداعياتها عقب الأزمة المالية العالمية والمستمرة آثارها حتى الآن والتي أدت إلى انخفاض نسبة الدعم المقدم لها، فضلاً عن السياسات التي تتداخل مع عملية الدعم المقدمة.
5. تفعيل دور عمل الجهات المعنية بتمكين الفقراء في فلسطين من خلال تركيزها على المشاريع التنموية التي من شأنها أن تساهم في إحداث تنمية اقتصادية ومن ثم إنجاز مشاريع التنمية المستدامة.

4.1 أهمية الدراسة (Importance):

تكمُن أهمية الدراسة في عدة نقاط أهمها:

1. بالنسبة للجهات المعنية بتمكين الفقراء:

1- تسليط الضوء على دور المؤسسات المعنية الرسمية والأهلية والخاصة كأدوات للتنمية

الاقتصادية على المنتفعين منه.

2- فعالية تمكين الفقراء وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال خلق مشاريع تنموية

تساهم في معالجة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للفقراء.

2. بالنسبة للمجتمع:

- تلفت هذه الدراسة عناية المجتمع المحلي نحو الدور المهم لعمل الجهات المعنية بمعالجة

الفقر وتمكين الفقراء في النهوض بالعملية التنموية، كما تسلط الضوء أيضاً على مفاهيم

التنمية المستدامة وأهمية تحقيقها في المجتمع.

- البحث في دور المجتمع المحلي بمدى الالتزام بتقديم الأموال من خلال لجان الزكاة أو من

خلال الجهات المعنية بجمع التبرعات والمنح المقدمة لفلسطين، أو من خلال المؤسسات

المالية التي تقدم القروض الميسرة لدعم فئة الفقراء.

3. الأهمية البحثية:

- السعي لتقديم إضافة علمية جدية في حقل المعرفة، وأن تفتح آفاقاً للباحثين في مجال التنمية

الاقتصادية للفقراء من خلال لجان الزكاة.

- إيجاد أفق لوضع سياسة عمل موحدة بهدف ضبط وتنظيم وتوجيه الأموال التي يتم تحصيلها

والمخصصة لمشاريع تمكين الفقراء في برنامج حكومي موحد ومخطط له بشكل شامل.

5.1 أهداف الدراسة (Goals):

الهدف الرئيس :

- التعرف على مدى نجاعة التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد درجة إشباع الحاجات الاستهلاكية عند المنتفعين.
2. قياس مستوى الانفاق الاستثماري للمنتفعين.
3. إبراز أثر البرامج والمشاريع في معالجة البطالة عند المنتفعين والحد من نسبة الفقر في فلسطين.
4. رصد التغير في مستوى الدخل للمنتفعين من البرامج والمشاريع المقدمة لهم.
5. تطوير نموذج لـ(مصرف الفقراء) كجسم معنوي مسؤول عن متابعة عمليات تحصيل الزكاة وتوظيفها في سبيل دعم الفئات المحتاجة.
6. التعرف على إمكانيات النجاح في إنشاء (مصرف الفقراء) في فلسطين.

6.1 أسئلة الدراسة (Questions):

تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة وهي:

السؤال الرئيس:

ما مدى نجاح التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء في فلسطين ؟

وتنبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى التغير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة من وجهة نظر

المستفيدين والجهات الداعمة؟

2. ما درجة إشباع الحاجات الأساسية عند المنتفعين من المشاريع الممولة من وجهة نظر

المستفيدين والجهات الداعمة؟

3. ما مدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع من وجهة نظر المستفيدين والجهات

الداعمة؟

4. ما تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف من وجهة نظر

المستفيدين والجهات الداعمة؟

5. ما سبل نجاح إقامة مشروع (مصرف الفقراء) لمتابعة تحصيل أموال الزكاة والأموال

المخصصة لدعم وتمكين وتوظيف العائلات الفقيرة في فلسطين من وجهة نظر المسؤولين؟

7.1 حدود الدراسة (Boundaries):

1. الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على ثلاثة فئات:

- الأسر الفلسطينية المنتفعة من المشاريع الممولة والمخصصة لدعم الأسر الفقيرة والمحتاجة في محافظة رام الله والبيرة.

- جميع العاملين في الإدارات العليا لدى الجهات المعنية بدعم الفقراء والمحتاجين والمتمثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ولجان الزكاة، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في محافظة رام الله والبيرة.

- صنّاع القرار في الوزارات والجهات الرسمية الداعمة للفقراء والمحتاجين في محافظة رام الله والبيرة.

2. الحدود الزمنية: الفترة الزمنية من 2015-2017.

3. الحدود المكانية: تتحدد الحدود المكانية في هذه الدراسة بمواقع المشاريع التي قامت بها

الجهات المعنية في محافظة رام الله والبيرة فقط.

8.1 محددات الدراسة (Limitations):

1. الصعوبة في الحصول على معلومات دقيقة بخصوص المنتفعين من الزكاة، ولذلك تم اختيار الثلاث سنوات الأخيرة وذلك لتوفر بيانات رسمية لدى الجهات الممولة، واحتمالية استمرار تلك المشاريع الممولة.
2. صعوبة تحديد مواعيد مع المدراء العاملين في الوزارات والمؤسسات المختصة بجمع الزكاة وأموال المتبرعين، وبذلك اقتصرت الدراسة على خمسة مسؤولين لدى الوزارات والجهات الرسمية الداعمة للفقراء.
3. صعوبة الوصول إلى البيانات المتعلقة بالفئات المحتاجة والفقيرة وخصوصاً فيما يتعلق بالمنتفعين من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبذلك فقد تم تغطية تلك الثغرة من خلال إجراء زيارات ميدانية وعدم الاكتفاء بإجراء مكالمات هاتفية للحصول على الإجابات.
4. الانتشار الكبير والواسع للفئات المستفيدة من الزكاة ومشاريع الدعم المقدمة وصعوبة الوصول إليهم جميعاً، حيث تم اختصار العينة على محافظة رام الله والبيرة والقرى المجاورة لها.
5. قلة الدراسات المماثلة فلسطينياً وإقليمياً والتي ناقشت موضوع مصرف الفقراء وأثره على التنمية الاقتصادية .
6. الصعوبات الميدانية في جمع البيانات والتي أخرجت عملية استرداد الاستبانات لفترة من الزمن.

9.1 هيكلية البحث (Thesis Outline):

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول:-

حيث يتناول الفصل الأول خلفية الدراسة

والفصل الثاني: تناول الإطار النظري والأدبيات السابقة، حيث تضمن عرضاً لكل من المفاهيم الخاصة بالدراسة (تعريف الفقر، والزكاة، ومفهوم مصرف الفقراء (أصل التسمية لغة واصطلاحاً)، ومعايير الصرف وسمات المنتفعين من المصرف بناء على الفقه والهدف من مصرف الفقراء في الإسلام وعلاقة المصرف بالتنمية الاقتصادية (توزيع الدخل، العدالة الاجتماعية)، وأبرز المؤسسات والوزارات الفلسطينية المقدمة للمشاريع الممولة لدعم وتمكين الفقراء في فلسطين)، وفي قسمه الثاني يتحدث عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث.

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة.

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها وتحليل البيانات إحصائياً وذلك من خلال الاجابة عن تساؤلات الدراسة.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

قائمة المراجع والمصادر.

الملاحق.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1.2 المقدمة:

إن التوسع السريع في الاقتصاديات النامية، وإحراز مكتسبات بارزة في مجال التنمية البشرية قد أطلق العنان لديناميكية هائلة، فقد أحدث الابتكار التكنولوجي ثورة على صعيد التجارة والتفاعل البشري، فأتيح للناس سبلاً عديدة لإسماع أصواتهم وزيادة توقعاتهم، والأهم من ذلك أن ثمة ما يكفي من المعرفة والخبرة للسعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالعدالة الاجتماعية والعناية بالبيئة، وهناك اتفاق دولي على ذلك.

غير أن الإمكانيات الجديدة لتحقيق التقدم لا تخلو من ثغرات ومخاطر مقلقة، فحتى في غمرة الرفاه الذي يعيشه بعض الناس، لا تزال أوجه التفاوت بين المستويات المعيشية للبشر قائمة، مما أدى إلى تأجيج مشاعر السخط، حيث أن النمو الاقتصادي للدولة وحده لم يشمل أعداداً كافية من الفقراء، فالكثيرون ممن تخلصوا من حالات الفقر لا يزالون عرضةً للانزلاق من جديد بسرعة إذا ما تعرضوا لانتكاسة كبرى في صحتهم أو ممتلكاتهم أو فرص توظيفهم (النور، 2008)، ومن جانب آخر، نجد أن عمليات التهميش طويل الأمد فقد حرمت العديد من الفئات شباباً ونساءً، حرماناً منهجياً من التطلع إلى تحسين ظروف معيشتهم، فضلاً عن النزاعات والحروب، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والأزمات البيئية والتي عادت بهم الى الوراء عدة عقود. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014).

2.2 تعريف الفقر:

1.2.2 تعريف الفقر في اللغة:

الفقر معناه الحاجة، وهو ضد الغنى، وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل، وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فالفقير هو الذي نُزعت فقرة من ظهره، فانقطع صلبه من شدة الفقر (ابن منظور، 2003)، ولم يعد قادراً على الحركة، لأن مجموع الفقرات

هي التي تجعل الشخص مستوياً على الأرض واقفاً يتحرك في كل الاتجاهات، ويفقده الفقرات يصير كومة من اللحم بعضها فوق بعض على الأرض لا تقوى على الحركة.

2.2.2 تعريف الفقر في الفقه الإسلامي:

لا يوجد مذهب اهتم بفئة الفقراء مثل المذهب الإسلامي، حيث أوجب لهم نصيباً مفروضاً من أموال الأغنياء، يتمثل بصفة أساسية في الزكاة التي فرضت على الأغنياء بنص القرآن الكريم في قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة، تطهرهم وتزكّهم بها). وقد تم تعريف فئة الفقراء الذين يعطون الزكاة بأولئك الأشخاص الذين لم يستطيعوا أن يوفّروا لأنفسهم دخلاً سنوياً يعادل نصاب الزكاة، حيث أن من يملك نصاب الزكاة يسمى في الإسلام غنياً، ولا يسمى فقيراً، أما من لا يملك نصاب الزكاة فيسمى فقيراً، ويعطى من الزكاة، إذا كان هذا الفقر طراً عليه من غير تقصير منه.

وإذا كان الفكر الإسلامي لم يعط تعريفاً اصطلاحياً للفقر، فذلك لأنه لم يهتم بالناحية الفلسفية للفقر، بل اهتم بالناحية العملية له، فحدد من هو الفقير تحديداً دقيقاً، وعلى ذلك يمكن صياغة تعريف الفقر في الفكر الإسلامي استناداً لتعريف الفقير كالاتي: الفقر هو العجز عن تحقيق حد الكفاية، والكفاية المعتبرة هي ما يكفي قوت أهل بيت مدة سنة (الحيلج، 2010)، أما حد الكفاية فهو معروف بأنه حد وجوب الزكاة.

ويلاحظ أن هذا التعريف يعتبر أفضل تعريف للفقر لاستناده إلى الاحتياجات الفعلية للإنسان، وليس إلى تقديرات الأشخاص أو المنظمات، كما أنه يستند إلى معيار موضوعي وعالمي، وهو الذهب، وليس إلى مقاييس محلية تختلف من بلد إلى آخر مثل الدولار أو غيره من العملات التي تقيم بها الحاجات الإنسانية.

3.2.2 التعريف الوضعي للفقر

إن التعريفات الوضعية قد اختلفت باختلاف اتجاهات دراسة الفقر، وفي هذا الإطار هناك ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الموضوعي، والاتجاه الاجتماعي، والاتجاه الذاتي (الحصري، 2007).

والاتجاه الأول هو الاتجاه المعولّ عليه والمأخوذ به في الدراسات الاقتصادية، بينما الاتجاه الآخران لا يعولّ على أي منهما بسبب التعريفات غير المنضبطة التي يضعانها للفقر، لاعتمادها على مقاييس تحكيمية سواء من الفرد في الاتجاه الذاتي، والذي يعرف الفقر من خلال الانطباع الذي يقدمه الفرد عن نفسه، وما إن كان يعتبر نفسه فقيراً أم لا، أو من الحكومة في الاتجاه الاجتماعي، والذي يعرف الفقير على أنه الشخص الذي يحصل على مساعدة من الحكومة، فقد تكون فئة فقيرة حقاً ولكن ونظراً إلى أنها لا تحصل على مساعدة من الدولة فلا يُنظر إليها على أنها فقيرة.

أما في التعريف الموضوعي، فالفقر يعين مستوى محدداً من الدخل أو الإنفاق اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش. ويبقى الاتجاه الموضوعي لتعريف الفقر هو المعتمد في دراسة وتعريف الفقر، حيث يركز هذا الاتجاه على دراسة الفقر اعتماداً على علامات أو مؤشرات ظاهرة وواضحة ومتفق عليها، وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذه المؤشرات في ثلاثة، وهي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)

- **مؤشر الدخل:** وهو حالة عدم الحصول على دخل يؤمن للإنسان الغذاء اللازم لبقائه على قيد الحياة (علي، 2005)، ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاف في الفكر الإسلامي من جهة أنه الحد الذي لو قلّ عنه دخل الفرد أصبحت حياة الإنسان في خطر، ولكن يختلف عنه في أن الدولة الإسلامية تعلن التعبئة العامة للقضاء عليه، وذلك بعدم الاعتراف بملكية أحد لأي شيء حتى يتحقق هذا الحدو لعامة الأفراد، فقد رُوي عن سيدنا عمر بن الخطاب بعد أعوام

من حادثة الرمادة "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء"، وهذا دليل على أنه لا فضل لأحد في ماله ما دامت حياة الناس مهددة بالجوع.

- **مؤشرات الحاجات الأساسية:** حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا كان محروماً من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية الأساسية (الغذاء، الكساء، التعليم، العلاج)، وغيرها من الحاجات الأساسية التي يتعين على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير. ويتّصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية، ولكنه لا يهدد حياته، عكس النوع الأول، وهو الفقر المدقع، الذي يهدد حياة الإنسان، ولذلك فإن الأمم المتحدة قد وضعت من بين أهدافها الثمانية للألفية الثالثة مجموعة من الواجبات والتي على الدول المنضمة تحت لوائها تحقيقها: تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015، وهو ما لم تستطع تحقيقه بأي شكل من الأشكال، ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاية في الفكر الإسلامي والذي يعرف حد الكفاية بأنه ذلك الحد الذي يُتيح للفرد الاستمتاع بالحياة.

- **مؤشر القدرة:** حيث يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية والتي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر، مثل المستوى التعليمي والصحي، ومعدل دخل الأسرة، وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر. فواضعوا هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير، أو آثار الفقر، وإنما من زاوية العوامل المسببة له، وهذا التعريف تتبناه الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي أعطى للتنمية البشرية تعريفاً يؤدي تحقيقه في الواقع العملي إلى القضاء على الفقر بشكل كبير، والذي يشير إلى أن مؤشر التنمية يُبنى على أساس المزج بين ثلاثة مؤشرات فرعية (التعليم أو مدى انتشار الأمية، والصحة أو العمر المتوقع عند الولادة، والدخل)، وتمت تسمية هذا المؤشر بـ(مؤشر التنمية البشرية)، تمييزاً له

عن التنمية الاقتصادية، كما أعطت للفقر المعرّف بانعدام القدرات الأساسية اسم الفقر البشري.

ومن الجدير ذكره أن دائرة الفقر تضم نحو مليار فرد في العالم، بعد استبعاد الصين والهند، حيث يقل فيها دخل الفرد عن 600 دولار سنوياً، ومنهم 630 مليون نسمة يعيشون في فقر شديد (متوسط دخل الفرد يقل عن 275 دولار سنوياً)، وإذا اتسعت الدائرة وفقاً لمعايير التنمية البشرية لشمّلت (2) مليار فرد من حجم السكان العالمي والبالغ حوالي سبعة مليارات نسمة، منهم مليار فرد غير قادر على القراءة والكتابة، ومليار ونصف لا يحصلون على مياه شرب نظيفة، وهناك طفل من بين كل ثلاثة أطفال يعاني من سوء التغذية، فضلاً عن أن مليار فرد يعانون الجوع (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2004)، ناهيك عن الظروف الصعبة التي تعيشها الأسر التي تقع ضحية الحروب الأعمال الإرهابية التي انتشرت في السنوات الأخيرة.

3.2 أهداف مشاريع الدعم المقدمة للفقراء والمحتاجين

أشار تقرير الأمم المتحدة (2017) إلى أن هناك حاجة متزايدة لإخراج نحو 767 مليون شخص من دائرة الفقر والفقر المدقع، والذي يحصلون على أقل من 1.9 دولار يومياً، وذلك ضماناً لأمنهم الغذائي، فضلاً عن وجود ما يربو على 793 مليون فقير يواجهون الجوع بشكل روتيني، وبذلك يتعين على الدول العظمى والمتقدمة والجهات الدولية المعنية إيجاد حلول جذرية ومضاعفة جهودها نحو استثمار الطاقة المستدامة، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، فضلاً عن جعل التعليم الجيد في متناول الجميع، وذلك لأهمية التعليم في ارتفاع دخل الفرد بنسبة تقديرية تبلغ 75%، ويرى التقرير أن مشاريع التمكين المالي والاجتماعي والثقافي هي التي تساهم وبشكل فعلي في القضاء على الفقر. (الأمم المتحدة، 2017)

ويمكننا إجمال أهداف مشاريع الدعم المطلوبة للفقراء بالآتي: (تقرير الأمم المتحدة، 2017)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وخصوصاً في الدول النامية.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع ، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار والمشاريع الريادية.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها من خلال تشجيع إقامة تكتلات اقتصادية.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات الدولية، سواء أكانت الكوارث الطبيعية أم الانهيارات الاقتصادية أم الحروب الداخلية والخارجية.
- ضمان وجود أنماط استهلاك مقبولة وإنتاج مستدام.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

4.2 دراسة الفقر في العالم العربي:

من المؤسف حقاً أنه رغم عقود طويلة من التنمية وخطط الاقتصاد والنهوض بالمستوى العام للمجتمعات العربية، فإن الدراسات الدولية قد خلصت إلى أن الفقر في الوطن العربي والذي كان في انخفاض مستمر خلال الفترة 1950-1980 بدأ بالارتفاع بشكل تدريجي ومستمر. (السبيعي، 2011: ص37)

وتكاد تتطبق هذه النتيجة على كافة البلدان العربية، حتى النفطية منها، فمن خلال متابعة معظم الدراسات الميدانية والبحثية في دول الخليج الغنية، يتبين أن ظاهرة الفقر موجودة فيها وإن كانت تتخذ مظاهر مختلفة ونسبية، فنجد العديد من الفقراء العرب والوافدين المسلمين في تلك الدول يقعون تحت دائرة الفقر، كما أن هناك تفاوت كبير في الدخل، أما في البلدان العربية متوسطة الدخل القومي، فإن ظاهرة الفقر والفقر المدقع تبدو أكثر بروزاً، ويعزى تدهور مستوى الدخل في الدول العربية إلى الظروف الإقليمية والدولية، وكذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الحكومات العربية المتعاقبة، فعلى سبيل المثال كانت ظاهرة الفقر في مصر أواخر الخمسينات أقل مما هي عليه في منتصف السبعينات، وفي حقبة السبعينات زادت حدة الفقر في مصر بسبب تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وقد تقام ذلك نتيجة الضغوط التي طبقتها الدولة المصرية على الطبقات الفقيرة، غير أن حقبة الثمانينات شهدت تحسناً في مستويات الدخل نتيجة لاسترجاع مصر لحقوقها في إنتاج وتصدير النفط وازدياد فرص العاملين المصريين في الخارج وخاصة دول الخليج العربي. (طيب، 2007)

وفي السنوات الأخيرة، وبالتركيز على العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، نجد أن ما سمي بـ"الربيع العربي" قد أدى إلى انهيار المنظومة الاقتصادية للعديد من الدول العربية، سواء التي عانت من تلك الظاهرة، أم كانت طرفاً خارجياً فيها، إلا أن المؤشرات الدولية والمحلية تشير إلى انهيار

اقتصادي، وقد نتج عن ذلك بروز طبقات مستحدثة في الغنى والتي أطلق عليها "النيوليبرالية الجديدة" والتي استفادت من تلك الأزمات والحروب والاقتتال، واستخدمت العديد من الوسائل، وباتت تسوق بضائعها في السوق السوداء، حيث غاب النظام الرقابي على أعمالها، وفي المقابل، برزت طبقة الفقراء وبشكل ملحوظ لدى النسبة العظمى من المواطنين، وحتى ميسوري الحال نتيجة انقطاع مصادر دخولهم ونزوحهم من مناطق سكنهم. (البنك الدولي، 2015)

ويمكن للفقر أن يظهر نتيجة لعوامل غير مسيطر عليها، أو نتيجة لسوء إدارة العوامل الديموغرافية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وكذلك السياسية. وعليه، يمكننا بيان أبرز العوامل التي قد تؤدي إلى الفقر والحرمان، وخصوصاً ضمن قائمة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في الآتي: (تقرير الأمم المتحدة، 2017)

- انخفاض النمو الاقتصادي والذي يؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة.
- التدهور البيئي والمتمثل بظاهرة التصحر والتغيرات المناخية والنشاطات البشرية التي تضر بالتوازن البيئي والممارسات الزراعية غير المستدامة والرعي الجائر وإزالة الغابات والتوسع السكاني في المناطق الزراعية.
- تضليل الأعراف الاجتماعية والتقاليد، وسوء فهم للثقافة الدينية السائدة.
- الأنظمة السياسية غير الفعالة وعدم تطبيق آليات الحوكمة في مؤسسات القطاعين الخاص والحكومي.
- انتشار الأمية والذي أدى إلى انخفاض رأس المال الفكري.
- سوء الصحة لدى الفئات الفقيرة وانتشار الأمراض والأوبئة.
- انعدام الأمن الغذائي نتيجة النزوح عن مناطق الزراعة والرعي.

- نقص المشاركة المجتمعية وعدم الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق الشركات الكبرى في الدول.
- ضعف موارد الدخل مما يؤدي إلى انخفاض معدل الدخل الشهري سواء المباشر منه أم غير المباشر.
- النقص في القدرات المؤسسية والإدارة السياسية وخصوصاً لدى الوزارات ومؤسسات الدولة.
- التغير المناخي، وخصوصاً الكوارث الطبيعية المتمثلة بالفيضانات والأعاصير والجفاف وأمواج المد، وتلوث الهواء، وتدهور نوعية المياه.

5.2 الفقر والبطالة في فلسطين

تُشكل قضايا الفقر والبطالة، واتساع الفجوة الاجتماعية، تحدياً كبيراً أمام عمليات التخطيط التنموي الوطني في فلسطين، وبذلك تُعد من أبرز معيقات رسم السياسات الاجتماعية الشاملة، والناجمة بشكل أساس عن استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى إفقار الشعب الفلسطيني، وتقويض اقتصاده الوطني، وذلك للحد من قدراته على خلق فرص عمل جديدة تتناسب والنمو السكاني الطبيعي والزيادة في الطلب على العمالة، فضلاً عن هروب رأس المال الفلسطيني وعدم الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي (شعبان والبطمة، 1995). وبذلك ساهمت تلك العوامل على ارتفاع معدلات الفقر بين أفراد الشعب الفلسطيني، حيث بلغت نحو 25.7% وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للعام 2016، مع وجود تفاوت كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نحو 18.3% في الضفة الغربية، و38% في قطاع غزة. ومن الجدير ذكره أن خط الفقر للأسرة المرجعة يبلغ 2,293 شيكل، في حين يبلغ خط الفقر المدقع 1,832 شيكل وفقاً للتعريف الرسمي للفقر والذي تم وضعه في العام 1997. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

(2016)

ويشهد المجتمع الفلسطيني فجوة كبيرة بين حصة الفقراء والأغنياء، إذ يستهلك أفقر 10% من السكان ما نسبته 4.5% من إجمالي استهلاك الأسر الفلسطينية شهرياً، في حين يستهلك أغنى 10% من السكان نحو 22.5% من الاستهلاك الإجمالي للأسر الفلسطينية (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2013)

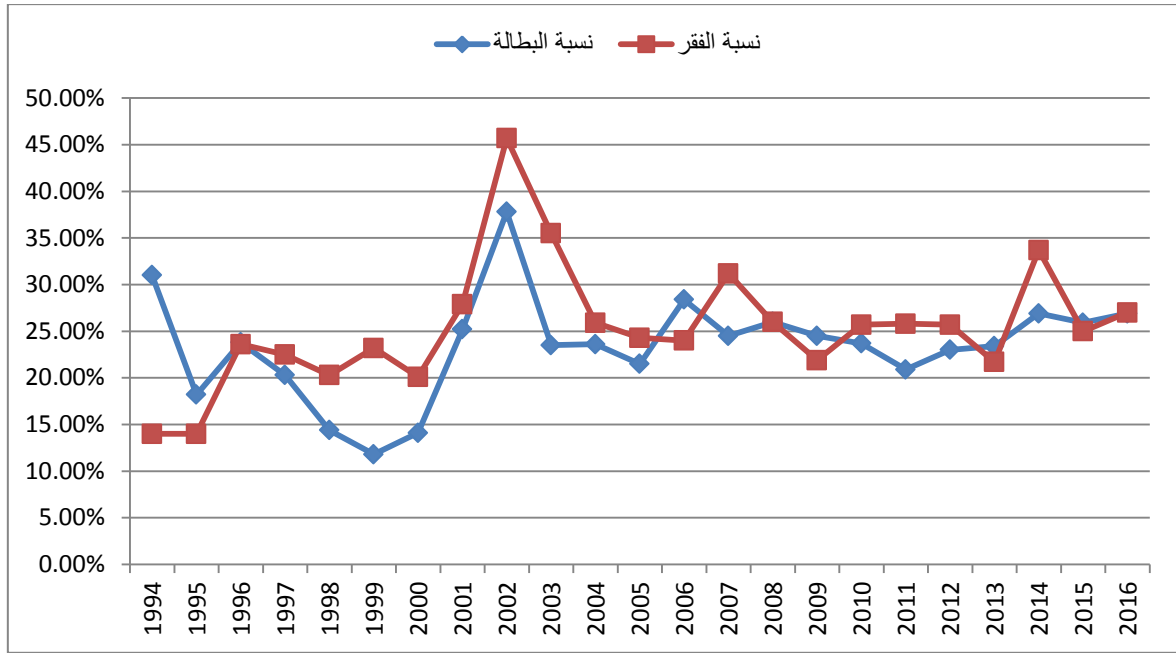
أما على صعيد البطالة، فقد بلغت نحو 23.4% في العام 2015 على المستوى الوطني، في حين وصلت إلى 32.6% في قطاع غزة، و18.6% في الضفة الغربية، وتركزت أعلى نسب البطالة بين الشباب ما بين الأعمار 15-24 سنة، حيث بلغت 41% وبواقع 36.9% للذكور، و64.7% للإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)، وهي ترتبط ارتباطاً شديداً بمعدلات الفقر وازديادها في المجتمع الفلسطيني، والذي يتطلب تبني سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلّي، وذلك للحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ومعالجة آثارها المدمرة على الفرد والمجتمع، مع مراعاة احتياجات الفئات السكانية المختلفة، وخصوصاً الشباب، وقضايا النوع الاجتماعي (فواضلة، 2014: 12)

وقد صدر حديثاً تقرير كتاب الإحصاء الفلسطيني (2016) والذي أشار إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 45.8% من إجمالي القوة البشرية لمن هم في سن 15 سنة فأكثر، خلال الربع الأول من العام 2016، وتصل نسبة مشاركة الإناث إلى 19.4%، وبلغت نسبة الذكور العاملين 71.6%، كما صنف التقرير العاملين إلى فئة عمالة تامة (عقود عمل سنوية)، وعمالقة ناقصة متصلة بالوقت (يتم دفع الأجر على أساس العمل اليومي). وبذلك بلغت نسبة العاطلين عن العمل ما نسبته 26.6%، وشكلت الإناث 42.8% من نسبة البطالة الإجمالية مقابل 22.3% لدى الذكور. والجدول التالي يبين الإحصائيات الرسمية الصادرة عن كتاب الإحصاء السنوي (2016).

السنة	معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة	معدل الفقر في فلسطين
1994	%31.0	%14.0
1995	%18.2	%14.0
1996	%23.8	%23.6
1997	%20.3	%22.5
1998	%14.4	%20.3
1999	%11.8	%23.2
2000	%14.1	%20.1
2001	%25.2	%27.9
2002	%37.8	%45.7
2003	%23.5	%35.5
2004	%23.6	%25.9
2005	%21.5	%24.3
2006	%28.4	%24.0
2007	%24.5	%31.2
2008	%26.0	%26.0
2009	%24.5	%21.9
2010	%23.7	%25.7
2011	%20.9	%25.8
2012	%23.0	%25.7
2013	%23.4	%21.7
2014	%26.9	%33.7
2015	%25.9	%25.0
2016	%26.9	%27.0

المصدر: الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني - التقرير السنوي -

مسح القوى العاملة الفلسطينية من 1994-2016.



الشكل يوضح نسبتي البطالة والفقر في فلسطين خلال السنوات 2016-1994

1.5.2 المساعدات الدولية لفلسطين

تحصل فلسطين على مساعدات دولية من العديد من دول العالم، فيما يسمى بالمنح، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تلك المساعدات قد بلغت عام 2013 نحو (1.087) مليار دولار أمريكي، إلا أنها قد تقلصت في العام التالي لتصل إلى (705) مليون دولار، أما العام 2015 فقد بلغت قيمة المساعدات نحو (300) مليون دولار فقط، وهو مؤشر يدل على أن الدول المانحة لم تؤد التزامها المالي للسلطة خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، ويلعب الدور المالي دوراً كبيراً في الضغط على الحكومة الفلسطينية لتبني مواقف سياسية وخاصة تلك المتعلقة بتجميد المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، 2016)

6.2 إنجازات المؤسسات الرسمية في فلسطين في مكافحة الفقر

1.6.2 أولاً: وزارة العمل الفلسطينية

وزارة العمل الفلسطينية هي الوزارة المسؤولة عن تنظيم سوق العمل الفلسطيني عبر وضع وتطوير التشريعات والقوانين والأنظمة لتوفير التدريب المهني وخدمات التشغيل التي تمكن من التعامل مع التغيرات المستمرة في سوق العمل، ولتحقيق المشاركة الفعالة للقوى العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، تأسست وزارة العمل الفلسطينية عام 1994 على أنها المؤسسة الحكومية الرئيسية التي تُعنى بمسائل العمل، وهي مسؤولة عن سياسات العمل، مثل: التشغيل، تشريعات العمل، السلامة والصحة المهنية، التدريب المهني، علاقات العمل والتعاونيات، وقد قامت الوزارة، متمثلة بوحدة السياسات والمشاريع (2013) بإعداد استراتيجيتها المستقبلية للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وذلك من خلال تحديد الرؤية والتي تتمثل في قطاع العمل، من خلال تخفيض معدلات البطالة وتعزيز العمل اللائق وترسيخ الضمان الاجتماعي، والتي تُعد بمثابة الإطار لمجموعة الأولويات الأساسية التي ستقوم عليها الاستراتيجية، وبذلك تمثلت الرؤية المستقبلية التي وضعتها الوزارة في " قطاع عمل مستقر ومنظم، وأطراف إنتاج تتشارك معاً في العمل على تخفيض معدلات البطالة والفقر وتعزيز العمل اللائق وترسيخ الضمان الاجتماعي". فمثل هذه الرؤيا يمكنها تحقيق رسالة قطاع العمل، والتي تُكمن من المساهمة في بناء الدولة الفلسطينية وذلك من خلال توفير العمل اللائق للجميع، رجالاً ونساءً، ودعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الشاملة في ظل الأمان والحرية وتكافؤ الفرص والإنتاجية.

وحتى يمكن السير قدماً باتجاه تحقيق تلك الرؤية بالشكل الصحيح، تعمل الوزارة على توفير البيئة الملائمة لها، والمتضمنة بناء قدرات الموارد البشرية في مجال عملها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية، مراجعة واستكمال الإطار القانوني المنظم لعمل القطاعات الفرعية المختلفة، توفير الدعم المالي الكافي لتنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة سواء من الموازنة العامة أو من قبل المؤسسات المانحة، زيادة الاهتمام بموضوع الإرشاد والتوجيه على المستويين الكمي والكيفي في القطاعات

الفرعية المختلفة لأهميته في تحسين جودة العمل، ورفع مستوى الوعي بأحكام القانون وتعزيز مفهوم الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام في إعداد التقارير والدراسات العلمية لقطاع العمل والاعتماد عليها كأحد العناصر الرئيسية في رسم السياسات وبناء الخطط الاستراتيجية المختلفة، والاستمرار في عمليات التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة سواء أكانت مؤسسات المجتمع المدني الأهلية (محلية وأجنبية). (وزارة العمل الفلسطينية، 2013)

وعند مراجعة رؤية ورسالة وأهداف الوزارة، وما تم تحقيقه، تبين وجود بعض من القصور في تنفيذ الأهداف، وخاصة من النواحي التشريعية والتشغيلية، حيث لم تبدأ هيئات التشغيل والتعاون والتدريب المهني عملها، ولم تم إقرار القوانين واللوائح الخاصة بالتعاون وعلاقات العمل والتدريب المهني، كما بقيت معدلات البطالة مرتفعة لا سيما بين الفئات الشبابية، وخاصة حملة المؤهلات العلمية، إضافة إلى الانخفاض الكبير في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة.

وقد تم طرح ستة أهداف استراتيجية ذات ارتباط بتحقيق رؤية قطاع العمل، والداعمة لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين، وذلك من خلال وضع الخطة الاستراتيجية القطاعية 2014-2016، والمتمثلة في الآتي: (وزارة العمل الفلسطينية، 2013)

- خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص التشغيل اللائق لكلا الجنسين في إطار تنمية بشرية مستدامة.
- تدريب مهني منظم وفعال يرفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة من كلا الجنسين.
- إنشاء تعاونيات منظمة وتحقق عائداً ذو تأثير فعال على النم الاقتصادي والاجتماعي.
- منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً إلى العمل اللائق لجميع العاملين فيها.

- علاقات عمل مستقرة وحوار اجتماعي راسخ وديموقراطية نقابية يحميها ويكفلها القانون في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال وضع الوصول إلى نظام ضمان اجتماعي شامل وعصري في دولة فلسطين.

ومن جانب المشاريع المستقبلية، تم الاتفاق على نقل وتحويل العمل في مشروع (ديب) الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP إلى الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال. ومن المتوقع أن يتم نقل المشروع إلى صندوق التشغيل بداية العام 2018 مع استمرار العمل والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة والاستفادة من خبراته وكيانه كمؤسسة أممية. علماً بأن المشروع ينفذه صندوق التشغيل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتمويل من منحة دول مجلس التعاون الخليجي والبنك الإسلامي للتنمية. ويستفيد من هذا المشروع نحو 2000 خريج جامعي و2000 مهني في قطاع غزة ولمدة ثلاثة أشهر، حيث أن التمويل الأولي للمشروع يبلغ نحو خمسة ملايين دولار أمريكي ويتمويل من البنك الإسلامي للتنمية - جدة. (وزارة العمل، 2017)

2.6.2 وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية:

تتمثل رؤية الوزارة في "مجتمع فلسطيني متماسك ومتضامن يوفر الأمان الاجتماعي والحياة الكريمة لكل أفرادها على أسس العدالة والمساواة وبدون تمييز". أما رسالة الوزارة فقد تمت صياغتها بهدف "توفير حماية اجتماعية من خلال برامجها المختلفة المستندة إلى النهج المبني على الحقوق بما يضمن الشفافية والعدالة لتدعيم صمود المواطنين". وتسعى الوزارة لتحقيق مجموعة من الأهداف، والمتمثلة في "تقديم المساعدات والخدمات للفئات الضعيفة والمهمشة، وتعزيز وتوسيع نطاق نظام الضمان الاجتماعي، فضلاً عن تطوير كفاءة الكادر البشري". (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016)

وفما يتعلق بموازنة الوزارة، فقد حصل برنامج مكافحة الفقرة على 94% من موازنة الوزارة، أما برنامج حماية ورعاية الفئات المهمشة فقد حصل على ما نسبته 5%، وبرنامج الإدارة والتخطيط فقد

حصل على 1% فقط من ميزانية الوزارة، والجدول التالي يبين توزيع الموازنة لدى وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية:

المصروف الفعلي (شيقل)	الموازنة (شيقل)	البرنامج
838,480,716	803,523,630	مكافحة الفقر
41,733,627	42,212,230	حماية ورعاية تاهيل الفئات المهمشة
10,013,549	6,979,740	الإدارة والتخطيط
890,227,892	852,715,600	الإجمالي

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية (2016). التقرير السنوي لإنجازات الوزارة للعام 2015، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، رام الله، فلسطين، ص2.

ومن أبرز الإنجازات التي استطاعت وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية تحقيقها في العام

2015 ما يلي:

- **في مجال مكافحة الفقر:** عملت الوزارة على تقديم رزمة من المساعدات والخدمات، والتي شملت الاحتياجات الأساسية لنحو 120,000 أسرة فقيرة، وقد شملت تلك المساعدات: "مساعدات نقدية وعينية، ومساعدات طارئة، وبطاقة التأمين الصحي، وإعفاءات مدرسية وجامعية، ودعم فاتورة الكهرباء، بالإضافة إلى كفالات لنحو 3947 يتيماً، فضلاً عن تدخلات الوزارة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة ولذوي الإعاقة والتي استفادت منها نحو 666 أسرة".

- **حماية ورعاية الفئات المهمشة:** وقد شملت خدمات الرعاية والحماية والإيواء لفئات عديدة، وهي: "ذوي الإعاقة والطفولة والنساء المسنين، إضافة لقطاع الجمعيات الخيرية، أما في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم توفير عدد من أجهزة الحاسوب المحمول، وتوفير الإعفاء الجمركي لنحو 522 شخص وإيواء 41 طفل ذا إعاقة، وتأهيل مهني لحوالي 137 شخص. وفي مجال الطفولة، فقد تم تقديم خدمة احتضان ستة أطفال مجهولي النسب، وترخيص 114

حضانة أطفال، إضافة إلى تقديم خدمة الإيواء في مراكز متخصصة لـ(240) طفل وطفلة من الأحداث الجانحين، وتقديم التأهيل الاجتماعي المهني لـ(352) طفل متسرب من المدرسة. أما بالنسبة لحماية النساء، فقد تم إيواء 131 امرأة في مراكز متخصصة، ومتابعة قضايا 260 امرأة، وعقد مؤتمرات حالة لحوالي 350 امرأة، وإنشاء استشارية في عدة بلديات لتوعية النساء، أما في مجال الجمعيات الخيرية، فقد تم الإشراف الإداري والمالي على الجمعيات الخيرية، وتسجيل 35 جمعية جديدة، وشراء خدمة من حوالي 31 جمعية، إضافة إلى دعم عمل بعض الجمعيات مثل الموافقة على جمع التبرعات وتوزيع مساعدات عينية وغذائية وأدوات مساندة بالتنسيق مع جهات ممولة".

برنامج مكافحة الفقر المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية - فلسطين:

لقد هدف البرنامج إلى تنفيذ وتقديم المساعدات النقدية والعينية الطارئة ومنح بطاقة التأمين الصحي، وتغطية جزء من التحويلات الصحية وأثمان الكهرباء والتمكين الاقتصادي وإدارة المساعدات الموسمية وكفالات الأيتام، وتقدم هذه المساعدات للأسر الفقيرة والمهمشة حسب معايير الاستحقاق المعمول بها في الوزارة، وقد جاء الهدف العام للبرنامج بهدف مكافحة الفقر والتخفيف من آثاره على الأسر الفقيرة والمهمشة وتخفيض نسبة الفقر بنسبة 2% خلال العام 2015. وعليه، فقد تبنت الوزارة

الأهداف الاستراتيجية التالية: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016)

- تعزيز قدرات الأسر الفقيرة على تلبية وسد احتياجاتها المعيشية الأساسية.
- تمكين الأسر الفقيرة من أجل تعزيز قدرتها على الاعتماد على ذاتها ودعمها بمشاريع مُدرة للدخل بحيث تصل بها إلى عدم الحاجة لطلب الدعم المالي بعد نجاح تلك المشاريع.
- تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة خلال أعوام الدراسة.

برنامج رعاية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة:

كما ساهم البرنامج في تقديم خدمات الرعاية والحماية والتوعية والتأهيل للفئات الضعيفة والمهمشة "الفقراء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والأطفال، والمسنين، ومدمني المخدرات، والسجناء وعائلاتهم"، وذلك بغية حمايتهم من العنف والاستغلال، من خلال إقامة مراكز متخصصة لكل فئة من تلك الفئات، كما ساهم البرنامج في تحقيق الآتي: "تطوير التعليم والتدريب المهني، وتوفير الرعاية الأسرية للأطفال مجهولي النسب من خلال آليات الاحتضان، ورعاية الأطفال في الحضانات والأيتام والأحداث وفاقدى الرعاية الوالدية، والتوعية الأسرية، والإرشاد الأسري، وتطوير وتنسيق الخدمات مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية عبر تعزيز الشراكة وشراء الخدمات والعمل على تنسيق التداخلات فيما بين أعمالها. وبذلك فإن غاية البرنامج الأساسية هي الوصول إلى خدمات اجتماعية توفر الرعاية والتأهيل والحماية والتوعية للفئات المهمشة والضعيفة على أسس الشراكة وبناءً على المعايير المعتمدة من الوزارة". (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

- وقد أوضحت الوزارة أهداف برنامجها في رعاية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة، وفيما يلي عرض لأبرز الأهداف والإنجازات التي حققتها الوزارة: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016)
- تقديم خدمات الرعاية والحماية والتأهيل والتوعية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث حصل نحو 7000 شخص من أصل 189 ألف شخص على تلك الخدمات.
 - حماية وتأهيل ورعاية وتوعية وإرشاد الأطفال وأسره، حيث تم تقديم تلك الخدمة لنحو 8000 طفل وأسرة محتاجة ومهمشة في جميع المحافظات الفلسطينية.
 - توفير خدمات الحماية والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي للنساء من ضحايا العنف الأسري، حيث تم تقديم تلك الخدمة لنحو 500 سيدة فلسطينية ممن تعرضن للعنف الأسري.
 - توفير الحماية والإرشاد والرعاية النهارية والإبوائية للمسنين وكبار السن، حيث تم تقديمها لـ (1500) مسن ومسننة.

- تعزيز الشراكة والتكامل مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة الفئات المهمشة الأكثر استحقاقاً.

أبرز المعوقات التي واجهت الوزارة في إنجاز أهدافها: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

- تأخر صرف المساعدات النقدية عن المواعيد المحددة لها مع ارتفاع نسب الفقر وعدد الأسر الفقيرة والمسجلة لدى الوزارة، والتي أدت إلى تعثر فتح حسابات بنكية للأسر المستفيدة وخصوصاً في قطاع غزة.

- عدم مأسسة خدمة الإعفاءات المدرسية والجامعية، وذلك بسبب عدم وجود آليات ومرجعيات واضحة لتقديم تلك الخدمة، وعليه فقد تبنت الوزارة في استراتيجيتها المستقبلية ضرورة العمل على تنسيق الشراكة ما بين الوزارة ووزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

- نقص التمويل لمعظم البرامج، حيث أشارت النتائج إلى أن نحو 90% من موازنة الوزارة هي تحويلية، وبذلك فإن عدم تحويل المخصصات المالية اللازمة، وخصوصاً بند المساعدات الطارئة، والعمل على تقليصها، مع عدم الالتزام بصرف تلك المخصصات والتي تم الاتفاق عليها مع وزارة المالية في ميزانياتها، مثل: "شراء الخدمة، ودعم الجمعيات الخيرية"، بالإضافة إلى عدم قيام الوزارات الشريكة (وخصوصاً وزارة الصحة الفلسطينية) بتوفير الأطراف الصناعية، فضلاً عن ضعف تمويل النشاطات اللامنهجية التي تقوم بتأديتها المؤسسات والمراكز واللجان المتخصصة.

- عدم توفر قواعد بيانات تكاملية وتشاركية مع المؤسسات الشريكة (الحكومية وغير الحكومية) مثل وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجان الزكاة، الأونروا لإغاثة اللاجئين...

- ضعف البنية التحتية، مع اهتلاك العديد من الموجودات الثابتة للمديريات والمراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى النقص في وسائل الاتصال والمواصلات كما ونوعاً، أدى إلى انقطاع التواصل في برامج المتابعة الميدانية والتواصل مع الأسر المستهدفة، مع وجود ضعف في البيئة التقنية "برنامج الإعفاء الجمركي، نقص في الأجهزة والمعدات والمواد الخام الأولية".

- معاناة الوزارة من النقص في الكوادر العاملة، وخصوصاً الميدانية منها، وازدواجية المهام المناطة للعاملين في بعض من الأنشطة "وخصوصاً مرشدي حماية الطفل والمرأة"، وعدم وضوح المرجعية الإدارية لبعض الأقسام في المديريات المتخصصة "خصوصاً المتعلقة بشؤون المرأة".

- ضعف التجاوب من الجهات الحكومية في موضوع بطاقة المعاق.

- تراجع التمويل لبعض من البرامج "المساعدات الغذائية: مثل البطاقة الإلكترونية e-voucher".

المشروع الجماعي القادم لبرنامج التمكين الاقتصادي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية (2017):

يهدف هذا المشروع إلى الشراكة مع حوالي مئة وخمسون أسرة فلسطينية فقيرة في مشروع مشترك مع القطاع الخاص لتجهيز وتعبئة وتغليف مواد غذائية فلسطينية بمواصفات مميزة وجودة عالية وتسويقها في فلسطين وكافة دول العالم، وبميزانية سنوية مقدارها خمسة ملايين دولار، وتشمل هذه المنتجات "الزعر الفلسطيني، وزيت الزيتون، والدبس، وورق العنب واللوز، والفريكة، والمفتول ومجموعة من المواد الغذائية الوطنية الأخرى والتي يمكن تصنيعها على مستوى الأسرة".

الإطار الاستراتيجي للبرنامج:

يتضمن الإطار الاستراتيجي لبرنامج التمكين الاقتصادي المخرجات التالية:(وزارة التنمية

الاجتماعية، 2017)

1) استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي تتسج حولها الشراكة الفاعلة

والإيجابية بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، بغية إحداث تغيير ملموس وجدي

في نسب الفقر والبطالة وزيادة إدماج الفئات المهمشة والضعيفة في التنمية المستدامة.

2) الإدراج في استراتيجية وطنية للحماية الاقتصادية والاجتماعية والتي من الممكن أن تسد

ثغور الفقر وتحمي الأسر المحتاجة من تقلبات المناخ واعتداءات جيش الاحتلال والحصار

الجائر على الأراضي الفلسطينية عامة، وقطاع غزة على وجه التحديد.

3) التوسع جغرافيا وقطاعيا في الاستهداف المباشر للفئات محدودة الدخل والمهمشة من

الشباب الخريجين والرياديين والنساء وصغار المزارعين المنتجين وذوي الإعاقة.

4) منهجة الشراكة والعمل الجماعي المعزز للتنمية المحلية المستدامة وخصوصا في

القطاعات والمناطق الأكثر تهميشا وتأثرا بالاحتلال.

5) بناء خارطة تدخلات منسقة بهدف تعزيز العملية التكاملية بين رزم خدمات الحماية

الاجتماعية، وذلك لزيادة جاهزية وقدرات الأسر المستهدفة للتمكين الاقتصادي

والاجتماعي، وعملية التحول من الضعف إلى العطاء والإنتاجية "تدخل داعم يسبق مرحلة

التدخلات الاقتصادية والاستثمارية".

6) تعديد منابع التمويل لتوفير مصادر كافية ومستدامة للاستثمار مع الفئات المستهدفة مما

يعني تطوير آليات (مثلا المنصات الرقمية) لشراكات محلية ودولية لحشد الأموال

والاستثمارات من الأفراد والشركات والمؤسسات، ضمن تسهيلات خصم التبرعات من

الضرائب، واستقطاب استثمارات من مؤسسات الريادة الاجتماعية بالإضافة إلى مساهمات الممولين التقليديين من الحكومة الفلسطينية والدول والصناديق العربية والإسلامية.

(7) استحداث إطار متابعة وتقارير مالية وغير مالية، وتقييم مبني على النتائج لتوثيق وتطوير منهج التمكين محلياً وإقليمياً ودولياً.

(8) استيعاب منظومة اتصال وتواصل وطنية لتعزيز كفاءة وفاعلية العمل المشترك بين صناع القرار والمواطن، لمعالجة أوجه الإقصاء التي تعاني منها الفئات الضعيفة والمهمشة.

(9) تطوير القدرات الوطنية لقطاع الحماية الاجتماعية الفلسطيني لتحقيق استراتيجية التمكين الوطنية.

ويركز البرنامج على الأسر الفقيرة وخصوصاً الأفراد المنتجة من: (وزارة التنمية الاجتماعية،

(2017)

✓ فئة الخريجين: من حملة الشهادات الجامعية، والطلبة المتميزين الذين يمكن دعمهم قبيل التخرج أو بعده بالتدريب والتأهيل لفرص العمل المحلية، أو تحرير شهاداتهم من الجامعات لدى حصولهم على فرص عمل مشروطة.

✓ فئة المبدعين وأصحاب التميز المهني والقدرات الخاصة (ذوي إعاقة): ممن لديهم أفكار إبداعية أو معارف ومهارات قيمة، ومن أصحاب الابتكارات والمبادرات النادرة، لتحويل أفكارهم إلى مشاريع وفرص عمل.

✓ فئة الرياديين والرياديات: أصحاب المشاريع القادرين على استيعاب عمالة شابة أو إدماجها في سلاسل التوريد والتسويق، لدى الارتقاء بجودة وحجم الإنتاج وتصدير خدماتهم عالمياً.

✓ فئة صغار المزارعين والصيادين في مناطق مهمشة وذات أولوية وطنية تفتقر إلى البنى

التحتية لإطلاق العنان للقدرات الإنتاجية الكامنة، وخصوصاً الفئات التي تحتاج إلى تحسين

المرافق وتطوير آليات الإنتاج والتسويق لديها.

✓ فئة النساء المنتجات: مع التركيز على ربات البيوت ممن تتوفر لديهن المهارة في التصنيع

الغذائي والحرف اليدوية (التطريز مثلاً).

✓ فئة الشباب العاطلين عن العمل والعاملين في المستوطنات الإسرائيلية بهدف توفير فرص

عمل لهم والتقليل التدريجي من الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي.

نموذج العمل:

يستجيب نموذج العمل لمتطلبات تمكين الأسر المنتجة والشباب من خلال جيل جديد، فبينما

ركزت الأجيال السابقة من برامج التمكين الاقتصادي على جانب العرض وتقديم منح وقروض للفقراء

معيلي الأسر، يهتم الجيل الجديد، فوق ذلك، بجانب الطلب الذي يضمن إدماج الأسر الفقيرة

والرياديين الشباب في عجلة الإنتاجية الاقتصادية، من خلال تعزيز القدرة التنافسية وفتح الأسواق

للمنتجات أو الخدمات التي ينتجها الشباب المبادرون. كما يهتم النهج الجديد بفئات ما زالت مساهمتها

في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني محدودة، وكذلك حصتها من المشاركة في بناء الاقتصاد، فضلاً

عن بطالة خريجي الجامعات، وقلة الفرص المتاحة للشباب الرياديين والنساء الرياديات، والتي تُعد من

الهموم التي تؤرق الأسر وتعيق إمكانية خروجها من قبضة الفقر والبطالة.

وعلى هذا فإن نموذج الأعمال يقوم على الآتي: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

1) تصميم وهندسة مشاريع جديدة فردية أو جماعية لزيادة دخل الفئات المهمشة ومحدودة

الدخل، تعزز سلسلة الإنتاج في قطاعات واعدة محلياً وإقليمياً.

2) خفض تكلفة المواد الخام ومعدات الإنتاج على الفقراء المنتجين والرياديين من خلال حلول التمويل التشاركي وتزويد المنافذ تسويق فاعلة، ولوجستيات مشتركة موثوقة ومنخفضة التكلفة.

3) تعزيز جودة المنتجات بتقنيات جديدة ترفع كفاءة الإنتاج بناء على المعايير المحلية والدولية وذلك كي تكسب المنتج حصة أكبر بالسوقين المحلي والإقليمي.

4) الشراكات بين الفئات المنتجة والقطاعات العامة والخاصة ضمن استراتيجية متكاملة للتنمية المحلية المستدامة.

5) فرص تحريك واستنفار القدرات العقلية والمهارات الكامنة لدى أفراد الأسر الفقيرة. وهكذا، فعند تحقيق تلك الأهداف، يدخل برنامج التمكين الاقتصادي بصورة ملموسة لدعم منظومة الاقتصاد الخدمي والإنتاجي، لجعلها أكثر ملاءمة لمزاولة الشباب للأعمال، وإسناد ذلك بحشد الموارد من شرائح جديدة (في المجتمع والجمهور) لتتضافر جهود المانحين والخبراء والمسوقين، لإسناد الشباب بالتمويل والتسويق ورفع مستوى المهارة والكفاءة المهنية لديهم.

وبهذا يحقق البرنامج رؤية وزارة التنمية الاجتماعية، والدولة الفلسطينية عموماً، باعتبار التمكين الاقتصادي منصة وطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وأداة إستراتيجية لمكافحة الفقر والبطالة والإقصاء، وبوتقة لمساهمة الجميع في بناء اقتصاد مستديم يستبقي الفلسطينيين على أرضهم بمعاش كريم. وهذا يعني، استراتيجياً، تطوير وتوسيع الرؤية الوطنية الشاملة لمكافحة الفقر، بما يتجاوز الفجوات والثغرات والتي كان سببها الرئيس عدم تحقيق التكاملية في مناهج العمل الوطني لمكافحة الفقر، وتشنت جهود القوى المجتمعية في هذا المجال.

لقد حددت الوزارة ثلاثة محاور يجمع أن تعمل وبشكل تشاركي ومتشابك، تشمل الحكومات

والمجتمع الطوعي والقطاع الخاص: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

على مستوى الحكومات:

(1) توحيد الرؤية والمفاهيم حول إستراتيجية التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين على المستوى الوطني انطلاقاً من أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 وأهداف التنمية المستدامة 2030. ويتطلب ذلك مسح وطني شامل لكل مبادرات وتدخلات التمكين، تعزيز التعاضد بين هذه البرامج للاحتكام بالرؤية الوطنية التي سيتم الاتفاق عليها، ومن ثم مأسسة الشراكات بين أصحاب المسؤولية.

(2) تحديد الفئات الفقيرة والمهمشة واحتياجاتها.

(3) الدور الرقابي تطبيق مبادئ الحوكمة ورسم السياسات لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية.

(4) تطوير القدرات وتطوير البرنامج وتسويقه وطنياً وإقليمياً ودولياً.

(5) تقديم التسهيلات للتمكين الاقتصادي وتشمل التمويل والإعفاء الضريبي والأراضي وغيرها من المحفزات للاستثمار مع الفقراء.

(6) تقديم الإطار والنظام لتعزيز مساهمة فلسطين في التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي والذي سيعزز بدوره فرص مساهمة الدول المستفيدة بفرص التمكين لفقراء فلسطين.

(7) تطوير إطار ناظم للمسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص والحشد له.

على مستوى المجتمع الطوعي (الأفراد والمؤسسات): (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

(1) المساهمة في إنجاح حملات ونداءات حشد الموارد على مستوى الأفراد ومؤسسات المجتمع الطوعي المحلية والدولية لدعم مبادرات تمكين الفقراء.

(2) تطوير وتوجيه أوجه استثمار أموال الزكاة من أجل استدامة جهود التنمية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للفقراء.

3) المساهمة في تطوير منصات وآليات لحشد وتنسيق الموارد والجهود لدعم أجندة التمكين في فلسطين.

على مستوى القطاع الخاص:

1) مشاركة القطاع الخاص الفلسطيني بالمبادرة باستثمارات مع فقراء فلسطين بقيمة لا تقل عن 20% من أرباحها السنوية لتشجيع الاستثمارات الخارجية.

2) التعاون مع ممثلين من القطاع الخاص لتعزيز الشراكات والتشبيك مع نظرائهم على المستويين الإقليمي والدولي.

3) تعزيز الشراكة مع الفقراء وصغار المنتجين من خلال تطوير وتوليد سلاسل قيمة في قطاعات واعدة وقادرة على تشغيل الأسر.

4) دراسة وتصميم الفرص الاستثمارية للعمل مع الفقراء ضمن مبادرات جديدة للاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

5) المساهمة في إنجاح برنامج التنمية الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال تفعيل مبادرات المسؤولية الاجتماعية ومنها: "التشغيل، والتمهير، ومنح التمكين والحماية الاجتماعية، والحلول" بغية تعزيز الشمول والولوج من خلال التكنولوجيا.

6) المساهمة في تأسيس والاستثمار بالوقف الاستثماري الإنمائي المزمع إنشائه لمكافحة الفقر.

الخدمات الاستراتيجية:

يتميز البرنامج في مرحلته المطورة بتقديم خدمات تضاف إلى خدماته الأصلية، والمتمثلة في

الآتي: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

أ) خدمة دعم الريادة: حيث يحتاج الشباب إلى المساعدة في تصميم وهندسة المشاريع

الجماعية، واحتضان ذوي الأفكار الإبداعية، سواء في مجال الأعمال أو في تطبيق

الاكتشافات العلمية المبدعة، لتتحول أفكارهم إلى مؤسسات إنتاجية وخدمية ذات مردود اقتصادي عال، وتركز خدمات التصميم ضمن البرنامج على ترجمة الأفكار التي تُحدث فرص تشغيل قابلة للتسويق محلياً وإقليمياً ودولياً، وتعطي الأولوية للمؤسسات ذات الطابع الريادي القابلة للتوسع والقادرة على استيعاب عدد أكبر من الموظفين، والمشاريع جيدة الاستجابة لجهود البرنامج في تسويق المنتجات في الخارج من خلال المعارض والشراكات المحلية والدولية.

(ب) **خدمات التمهير وبناء القدرات للخريجات والخريجين:** وتتضمن برامج متكاملة بمواصفات عالمية لتوجيه الشباب وتدريبهم وإكسابهم مهارات متمكنة في مجالات عمل واعدة تلبي طموحاتهم ومتلائم قدراتهم وإمكانياتهم.

(ت) **خدمة التشغيل:** وتتم من خلال إقامة شراكة مع مؤسسات في القطاع العام والخاص والأهلي لتوفير فرص عمل للخريجين الشباب من النابغين المحتاجين، وبموجب اتفاقات يعقدها البرنامج مع المؤسسات. وتتعهد المؤسسة بتدريب الشباب في مجال عملها لفترات زمنية على أساس تقاسم تكاليف التدريب مع البرنامج، وتلتزم بتوظيف ما لا يقل عن 50% من المتدربين. ويراعى في اختيار المتقدمين التميز والذكاء وحاجة الأسرة المالية بناء على الدخل الشهري المسجل. وتشارك المؤسسة التي تطلب الخدمة في اختيار المتقدمين حسب آلية فنية معتمدة لديها، ويمكن أن يكون التدريب والتوظيف كلاهما بصفة مباشرة أو بالتعهد عن بعد.

(ث) **خدمة التعهيد عن بعد:** يعمل البرنامج على تسهيل التعهيد عن بعد والتعاقد من الباطن وتشمل هذه الخدمة:

(أ) العمل مع شركات عالمية ترغب في تقاسم تكاليف التأهيل وتجويد الخدمات مع

شريك محلي مقابل التزام الشريك العالمي بتوفير فرص التعهيد.

(ب) توظيف الطاقات العلمية الفلسطينية لإسداء الخبرة للدول والمؤسسات المحتاجة

إليها في الخارج، على سبيل تصدير المعرفة الفلسطينية.

(ج) التشبيك بين أطراف عمليتي التشغيل والتعهيد والتدريب والتأهيل عن بعد وبين

الشباب الرياديين وبين المستثمرين والداعمين بهدف حشد الموارد ما بينهما.

(ج) شبكة الخدمات الإلكترونية المتكاملة: حيث يعتني البرنامج بتكامل الدعم من خلال

"منظومة اقتصاد الخدمة"، ليتسنى حشد الدعم من شرائح متعددة في المجتمع مع تضافر

جهود كل من "المانحين، الخبراء، رعاة الإبداع، والمسوقين" في تقديم أربعة أنواع من

الخدمات "التمويل، ودعم الريادة، والتمهير، والتسويق".

(ح) تطوير السياسات الوطنية لمكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

(خ) الاستثمار مع الفقراء: يستثمر هذا البرنامج في مشاريع التمكين الاقتصادي للأسر

الفلسطينية محدودة الدخل، ويقدم خدماته لمختلف الصناديق الوقفية والاستثمارية العربية

والإسلامية الراغبة في استثمار أموالها في مشاريع مربحة وذات أثر اقتصادي واجتماعي

كبير.

تمويل البرنامج

يمكن تصور بنية موارد البرنامج للفترة 2017-2022 على أساس شريحتين لا يقل

مجموعهما عن 130 مليون دولار، كما يلي: (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

	الموارد المتجددة		الموارد الأساسية التقليدية
10	منصة التبرع من الجمهور	30	موارد متاحة لدى البرنامج القائم
10	مساهمات المسؤولية الاجتماعية من القطاع الخاص	50	مخصص صناديق عربية 6 سنوات
		30	تمويل رديف من شركاء

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية (2016). التقرير السنوي لإنجازات الوزارة للعام 2015، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، رام الله، فلسطين، ص9.

ومن الجدير ذكره بأن الدعم السياسي الدولي للبرنامج يمكن أن يوسع قاعدة موارده، وذلك بإقامة صندوق استثماري ب(مليار دولار) بناء على طلب الرئيس الفلسطيني في عام 2016 والذي لاقى تأييداً من الدول الإسلامية حيث يقوم البنك الإسلامي بالعمل حالياً على إخراجه إلى حيز الوجود.

مأسسة البرنامج:

يتجه برنامج التمكين الاقتصادي نحو الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة على شكل صندوق أو مؤسسة وطنية في أفق متطور ويتخذ صورة برنامج وطني قابل إلى التحول إلى مؤسسة ترمي للإسهام المستدام في معالجة قضايا الفقر والبطالة بآليات التمكين الاقتصادي. وتعتمد المأسسة على ثلاث ركائز:

1. **ركيزة الطاقم البشري:** ونواة هذا الطاقم هي الفريق العامل في البرنامج. والبرنامج حريص

على بناء قدرات وزارة التنمية الاجتماعية في مجال التمكين الاقتصادي.

2. **الركيزة التنظيمية:** وسيطور البرنامج حاكميته لمرحلة النضج المؤسسي، وذلك

للاستقلال تدريجياً واضطلاع هيئاته بدور أكبر لكل من مجلس الأمناء، واللجان

المتخصصة، والإدارة.

3. **ركيزة الوقف الاستثماري التنموي:** وهذا يتطلب إنشاء وقف إسلامي واسع الطيف

للمتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني، ويكون للوقف صندوق استثماري، ويستند هذا

الوقف على العديد من الآليات لتنويع منابع الدخل، وجعلها أكثر استدامة، مثل التمويل

من الجمهور ومن شركاء غير تقليديين.

3.6.2 الوقف الإسلامي الدولي لتمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني

يخطط البرنامج إلى توفير "الوقف الدولي واسع الطيف"، والذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، من خلال استثمار أموال الوقف في مشاريع اقتصادية مدروسة، وتحقيق الشراكة ما بين الفقراء والقطاع الخاص في مشاريع جماعية؛ كالتالي يستثمر بها برنامج التمكين الاقتصادي حالياً، وبما يؤدي إلى علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحل الجزء الأكبر من مشكلة الفقر في فلسطين. وعملياً الوقف المقصود به هنا هو مؤسسة وقفية اقتصادية، مالية، غير ربحية، تتمتع بالخصائص الآتية:

- أ- أن تكون مسجلة في أية دولة عربية أو أجنبية، تكون قوانينها ملائمة لأغراض المؤسسة.
- ب- مكلفة باستثمار أموالها في فلسطين، مع فقراء فلسطين ولصالح فقراء فلسطين.
- ت- مكلفة بالبحث عن موارد مالية إضافية لتغطية الحاجيات الأساسية من جميع المصادر المحلية والدولية المتاحة.
- ث- مكلفة بدعم منتجات فقراء فلسطين دولياً عن طريق فتح أسواق لمنتجاتهم، وربط الصلة مع مؤسسات تجارية مهمة، وتعمل على ربط العلاقة مع منظمات دولية متخصصة،.....).
- ج- تتسق مع مختلف الهيئات الوطنية بفلسطين للقضاء على الفقر.
- ح- والهدف الأساسي من أن يكون الوقف عالمياً هو إمكانياته في جلب الدعم المالي اللازم، عبر علاقات الشراكة والتشبيك، والتي يمكن أن يحققها نظراً لتواجده بالقرب من المؤسسات الدولية الداعمة، وسهولة التواصل معها، وإمكانية مساعدته في تسويق ودعم منتجات الفقراء في السوق العالمي.

منافع البرنامج:

تركز إستراتيجية البرنامج على مبادرات عملية شاملة لمكافحة الفقر وتعزيز المنعة المجتمعية في فلسطين، من خلال توفير المشاريع الممولة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والتي تستهدف الفئات الأضعف في المجتمع. ويستطيع البرنامج بشكله الجديد نمذجة تطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مكافحة الفقر بكافة أشكاله. فأهداف التنمية المستدامة التي تركز على تعظيم النمو الاقتصادي وتعميم استفادة الناس من ثماره على نحو يحقق العدالة والشمول والبعد عن الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية كلها حاضرة في البرنامج الجديد والتي تركز على بناء منظومة شاملة وفاعلة قابلة للتحقيق في سبيل التصدي لقضايا التعليم والصحة والمنعة الاقتصادية للمجتمعات المحلية المهددة بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية على السواء.

ولهذه الإستراتيجية عدد من الأهداف التي تخدمها آليات ومبادرات البرنامج، وهي: مكافحة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، والتقليل من نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني وإعداد كوادر شابة مؤهلة للعمل، وزيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشغيل الشباب، فضلاً عن المساهمة في بناء بيئة منظومة تشجع الإبداع والشراكة بين القطاعات المختلفة، والعمل على تسهيل التمويل الابتدائي للمشاريع القائمة على الأفكار الريادية لدى الشباب، والمساهمة في ترسيخ التنافسية لدى الاقتصاد الفلسطيني، كما تهدف إلى التشبيك للاستفادة من نفوذ وعلم وموارد المهاجرين الفلسطينيين وأصدقاء فلسطين، وتنسيق عمل المؤسسات ذات الصلة بهدف تضافر الجهود وتعظيم الأثر، والمساهمة في مأسسة خدمة التمكين الاقتصادي للفقراء على المستوى الوطني.

الزكاة ودورها في حياة المجتمع

إذا أردنا معرفة الدور الذي تؤديه الزكاة في تحقيق أهداف المجتمع وحل مشاكله، فجدد بنا أن نتعرف على هذا الدور من خلال ربط هذا الدور بأهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، باعتبار أن الزكاة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية، بل هي الأساس في النظام المالي الإسلامي، فمن خلال عملية جمع الزكاة وإنفاقها، نجدها أداة ذات كفاءة عالية في المساهمة والتأثير على أهداف المجتمع (جمال الدين وحمو، 2013)، وبالتالي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة. فتعدد مصارف الزكاة وتنوعها هو دليل ساطع على فاعلية الزكاة في المساهمة والتأثير على جوانب كثيرة من حياة المجتمع، كما أن تحصيلها من أصناف متعددة من الأموال - بدرجة تصل إلى جميع الأموال - يعطيها القدرة التأثيرية الكبيرة كذلك. (البطائنة وآخرون، 2005)

وللتعرف على مدى فاعلية الزكاة كأداة مالية سنعرض تأثير الزكاة ودورها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الموضوعية في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة وهي:

1 . الزكاة ودورها في المجال الاجتماعي:

أوجز حماد (2016) دور الزكاة في تحقيق الضمان الاجتماعي في النقاط الآتية:

- هي عون للعاجزين جسمانياً من المعاقين، والمرضى بأمراض مزمنة، وسائر الأسباب البدنية التي يبنتلى المرء بها، ولا يملك إلى التغلب عليها سبيلاً، فهذا يعطى من مال الزكاة ما يغنيه جبراً لضعفه ورحمة لعجزه، حتى لا يكون المجتمع عوناً للزمن عليه، وإن كان بالإمكان تدريب بعض ذوي الاحتياجات الخاصة ونحوهم من الفقراء على أنواع من العمل تناسبهم، وتسد حاجتهم، فلا بأس بالإنفاق على تعليمهم وتدريبهم من مال الزكاة، ومن ثم فتح مشروع صغير لهم لتحسين وضعهم المادي، مع التركيز على النساء باعتبار أن لهن دور فعال في تحسين أوضاع أسرهن. (www.islamtoday.net).

- وهي عون للفقراء العاجزين عن الكسب من أصحاب القوة الجسدية الذين انسدت أبواب الكسب الحلال في وجوههم، فهؤلاء في حكم العاجزين جسدياً، إذ إنهم أقوياء غير مكتسبين.

- وهي عون للفقراء ذوي الحاجات الطارئة ممن اجتاحتهم السيول والحرائق ونحوه، فإسهام جزء من مال الزكاة يعمل على توفير المسكن الآمن لهم، وتوفير المأكل والمشرب وعدم تركهم عالة على المجتمع، فهؤلاء ممن جار عليهم الزمن، فتركهم فقراء بلا مأوى ولا مأكّل. (حسن،

(2005

كما أشار حماد (2016) إلى أن الزكاة تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للفقراء، وذلك عن طريق بناء مصانع، ومنشآت، من مال الزكاة، يتم تملكها للفقراء القادرين على العمل، كأن يملك التاجر متجراً وما يلزمه ويتبعه، ويملك الزارع أرضاً وما يلزمها ويتبعها، ويملك المحترف آلات حرفته وما يلزمها ويتبعها، فيزود الفقراء بأدوات العمل كل حسب حرفته واختصاصه، مهما بلغت أثمانها وتكاليفها، وذلك من أجل الاستمرار والاستقرار في العمل والإنتاج، وهي بهذا العمل تعمل على تحقيق هدف عظيم، وهو التقليل من عدد الأجراء والزيادة من عدد الملاك، وهي أيضاً تعمل بهذا على توفير مصدر رزق مستمر ومستقر للفقير ومن يعوله من أفراد أسرته.

وخير نموذج على هذا، ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حيث جعل أرض الريذة ملكاً عاماً ترعى فيه دواب المسلمين، وقد جعل المصلحة الكبرى للفقراء وذوي الدخل المحدود، وذلك ليتمكنوا من زيادة ثروتهم وإعالة أسرهم. (حماد، 2016: ص214)

آليات تفعيل عملية تحصيل الزكاة:

أشارت عايدة خميس (2016) إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل عملية تحصيل أموال الزكاة في المجتمعات الإسلامية، والتي يمكن تلخيصها في الآتي: (خميس، 2016: ص224-225)

- قيام الدولة بجمع الزكاة عن طريق لجان محلية على مستوى عالٍ من النضج الشرعي والاقتصادي لها صفة المطالبة القانونية، لتقوم بجمع الزكاة والتصرف فيها حسب ما تمليه المصلحة في كل منطقة، ووفق الضوابط الشرعية.
- تكوين لجنة مركزية استشارية على أعلى المستويات، ومن مختلف التخصصات بهدف مراقبة عمل اللجان الفرعية، ووضع خطط استثمار أموال الزكاة لتكون في متناول اللجان المحلية.
- خصم قيمة الزكاة من الأموال المودعة في البنوك (من خلال سن قانون)، وجعلها تحت تصرف اللجنة المركزية المختصة بهذا الشأن.
- التوسع في المشاريع التي تعود على الفقراء بالدخل الثابت، في صورة تشغيل وخلافه، والتي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية وتحولهم من فقراء آخذين إلى أشخاص معطين، أو على الأقل تكفيهم ذل السؤال. (أحمد، 2001)
- دعوة أثرياء الأمة إلى إخراج زكاة أموالهم لفقراء المسلمين في ربوع العالم دون التقيد بالبلد الذي يقيمون فيه، وهذا يؤلف بين قلوب المسلمين على المستوى العالمي.
- الزكاة لا تستهدف الحل المؤقت لمشكلة الفقرة، وإنما تسعى مباشرة للحل النهائي لها حتى تغني مستحقيها فتخرجهم عن دائرة الفقرة إلى إلى العيش الكريم.

4.6.2 وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

تأسست الأونروا كوكالة تابعة للأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة في عام 1949، وتم تفويضها بتقديم المساعدة والحماية لنحو خمسة ملايين لاجئ من فلسطين مسجلين لديها، وتقتضي مهمتها تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، ليتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم في مجال التنمية البشرية، وذلك إلى أن يتم التوصل لحل عادل ودائم لمحنتهم، وتشتمل خدمات الأونروا على التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية

وتحسين أوضاع المخيمات المعيشية، والإقراض الصغير، ومن المعروف أن عملية يتم تمويل الأونروا تتم وبشكل كلي بواسطة المساهمات الطوعية. (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، 2017)

البرامج والمشاريع قيد التنفيذ:

تقدم رئاسة الأونروا الدعم في مجالات المشتريات واللوجستيات والنقل والسلامة والأمن والحماية، فضلاً عن النظم والعمليات، ويتم ذلك لمراقبة تنفيذ الأنشطة على أساس النتائج المتوقعة. ويدعم التمويل الاحتفاظ بموظف مسؤول للطوارئ داخل دائرة التخطيط.

وتواصل الوكالة، ومن خلال دائرة الشؤون القانونية، التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وذلك لتقديم أشكال أخرى من الدعم المتعلق بالحماية، حيث تكفل الأونروا قدرًا أكبر من الثبات والانسجام بين مكاتب الأقاليم في تنفيذ أنشطة الطوارئ، وتحسين القدرة على استخلاص الدروس المستفادة من الأقاليم التي تعيش أوضاع طوارئ، والعمل على تطبيقها. وتدعم الوكالة أنشطة التأهب للطوارئ من خلال بناء قدرات الموظفين العاملين لديها.

متطلبات البرنامج المقترح للعام 2017

متطلبات البرنامج	غزة	الضفة الغربية	رئاسة الأونروا	المجموع الفرعي
الأولوية الاستراتيجية الأولى:				
الأسر التي تفتقر للأمن الغذائي وتلك التي تواجه صدمات حادة تملك قدرة اقتصادية أكبر على الوصول إلى الغذاء				
المساعدات الغذائية الطارئة	89,353,718	24,589,687		113,943,405
المال مقابل العامل الطارئ	69,999,123	13,029,016		83,028,139
سبل كسب العيش	111,000			111,000
المجموع الفرعي	159,463,841	37,618,703		197,082,544
الأولوية الاستراتيجية الثانية:				
اللاجئون المتضررون من الأزمة يتمتعون بحقوقهم الأساسية في الخدمات والمساعدة				
الصحة الطارئة / العيادات الصحية المتنقلة	4,500,000	1,082,237		5,582,237
التعليم في أوضاع الطوارئ	5,000,000			5,000,000
الصحة البيئية الطارئة	4,500,000			4,500,000
الإصلاح الطارئ للمساكن	138,366,282			138,366,282
المساعدات النقدية لتأمين مأوى انتقالي	19,536,000			19,536,000
المجموع الفرعي	171,902,282			172,984,519

متطلبات البرنامج	غزة	الضفة الغربية	رئاسة الأونروا	المجموع الفرعي
الأولوية الاستراتيجية الثالثة:				
حماية اللاجئين الفلسطينيين من تأثيرات النزاع والعنف من خلال الوصول إلى الخدمات والمناصرة				
الصحة النفسية المجتمعية	9,000,000	439,923		9,439,923
الحماية	5,000,000	2,237,699		2,737,699
تعزيز قدرات الصمود (الأطفال والشباب)		415,305		415,305
التوعية بمخاطر مخلفات الحرب المتفجرة	138,000	0		138,000
أسابيع المرح الصيفية	4,000,000	0		4,000,000
المجموع الفرعي	13,638,000			16,730,927
الأولوية الاستراتيجية الرابعة:				
الإدارة والتنسيق الفعال للاستجابة الطارئة				
التنسيق والإدارة	6,993,861	1,688,568	666,463	9,304,892
الحيادية	1,887,000	3,287,836		5,174,836
السلامة والأمن	1,114,139			1,114,139
المجموع الفرعي	9,995,000	4,932,404	666,463	15,593,867
المجموع (دولار أمريكي)	354,999,123	46,726,271	666,463	402,391,857

المصدر: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). الأرض الفلسطينية المحتلة: النداء الطارئ 2017، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص9.

أولاً: المساعدات الغذائية الطارئة:

المؤشر	الغاية المستهدفة
عدد اللاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر 1.74 دولار الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة	587,525 (2479,905 ذكور) (239,620 إناث)
عدد اللاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ 3.87 دولار الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة	424,023 (215,754 ذكور) (208,569 إناث)
يتم تخفيف حدة افتقار اللاجئين للأمن الغذائي	نسبة احتياجات الطاقة لدى اللاجئين من فئة الفقر المدقع التي تتم تلبيتها من خلال توزيع المساعدات الغذائية 80%
	نسبة احتياجات الطاقة لدى اللاجئين من فئة الفقر المطلق التي تتم تلبيتها من خلال توزيع المساعدات الغذائية 43%

المصدر: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). الأرض الفلسطينية المحتلة: النداء الطارئ 2017، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص12.

وتقدم الأونروا مساعدات غذائية طارئة إلى نحو 911,500 لاجئي فلسطيني لا يملكون الوسائل المالية لتغطية احتياجاتهم الأساسية للغذاء، بما يشمل 447,800 امرأة و17,400 أسرة تعيلها نساء، ويتلقى نحو 487,500 لاجئي يعيشون تحت خط الفقر المدقع والبالغ 1.74 دولار يومياً طروداً غذائية فصلية تغطي نحو 1,675 سعر حراري للشخص الواحد يومياً، كما يحصل حوالي 424,000 لاجئي يعيشون بين خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق والبالغ 3.87 دولار للشخص الواحد يومياً على 902 سعر حراري، ويتحدد الاستحقاق لتلقي المساعدات الغذائية الطارئة من خلال نتائج مسح لتقييم الفقر يقوم بتأديته أخصائيون اجتماعيون في الوكالة، ويتم ذلك من خلال زيارات منزلية كل سنتين، وبذلك يتم الكشف عن الخصائص الأساسية للأسرة "العمر، الجنس، الأوضاع السكنية، تركيبة الأسرة، الأصول التي تملكها، العمل"، كما يتم الأخذ بعين الاعتبار الفئات السكانية الأشد ضعفاً والذين ربما لم يتمكنوا من الوصول إلى المساعدات الغذائية الطارئة من خلال القنوات الاعتيادية "زوجات الأسر القائمة على تعدد الزوجات، المطلقات، المنفصلات، المهجورات"، كما يتلقى جميع الأفراد المخولين السلة الغذائية المخصصة.

ثانياً: المال مقابل العمل الطارئ

المؤشر	الغاية المستهدفة	
نسبة المستفيدين من برنامج المال مقابل العمل الذين يستخدمون ما يكسبونه في شراء أغذية طازجة	80%	يكسب الرجال والنساء الأجور على المدى القصير لتغطية احتياجاتهم الأساسية
نسبة المستفيدين من برنامج المال مقابل العمل الذين يستخدمونه لسداد ديونهم	50%	للغذاء واستعادة قدراتهم على التدبير
عدد اللاجئين الذين يستفيدون من المال مقابل العمل على المدى القصير	53,193 (34,575 ذكور) (18,618 إناث)	
القيمة الإجمالية المقدمة للمستفيدين من برنامج المال مقابل العمل	\$62,596,815	
نسبة عقود الأعمال المعتمدة على مهارة التي تمنح لنساء	40%	

المصدر: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). الأرض الفلسطينية المحتلة: النداء الطارئ 2017، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص12.

وتشير نتائج الجدول السابق إلى أن الأونروا قد وفرت فرصاً للحصول على المال مقابل العمل القصير الأجل لنحو 53,193 لاجئاً فلسطينياً وبما يعادل 5,441,384 يوم عمل، مما ساهم في تقديم أكثر من 62 مليون دولار أمريكي لدعم اقتصاد الأسر المسجلة في الوكالة، وتوفير نحو 18,894 وظيفة بدوام كامل على مدار سنة 2017، وقد استفاد من المشروع وبشكل غير مباشر حوالي 255,326 شخص، وفي المقابل، تسعى الوكالة لتقديم نحو 40% من فرص المال مقابل العمل المعتمد على مهارات النساء، بالإضافة إلى تخصيص نحو 40% من المجموع الكلي من فرص العمل لفئة الشباب، وإعطاء الأولوية للأسر الفقيرة، حيث عملت الوكالة على تقديم فرص المال مقابل العمل في عدد من المواقع في قطاع غزة، منها المنظمات المجتمعية الشريكة، والمؤسسات الأهلية، وشركات الخدمات المحلية، ومقدمي الخدمات، ومنشآت الأونروا.

مما سبق، نستنتج أن هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الحكومية والأهلية التي تقوم بتقديم الدعم المالي للعائلات الفقيرة والمحتاجة في فلسطين، والتي تتركز أعمالها على منح تلك الأسر تمويل لمشروع مقترح من قبل تلك العائلات والمسجلين رسمياً لديها، كأسر فقيرة أو محتاجة، ويتم التعامل مع تلك البرامج والمشاريع الممولة بناء على أولويات داخلية لكل منها، إلا أنها تشترك جميعها بهدف واحد وهو الوصول إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة والمحتاجة وذلك من خلال إقامة مشاريع ممولة توفر لهم دخل شهري مستمر، ويسمح بتوفير فرصة عمل أو أكثر لأفراد العائلة، وتتم الموافقة على تلك المشاريع الممولة بناء على طلب العائلة، مع مراعاة إجراء دراسات جدوى لضمان نجاح تلك المشاريع، وتقوم جميع تلك الجهات بتقديم التدريب والتطوير اللازمين في مجالات إدارة المشروع، وعمليات الشراء والبيع، والتسويق، وامتلاك حرفة أو مهنة جديدة أو العمل على رفع كفاءة العاملين فيها.

7.2 الدراسات السابقة

تناول هذا القسم عرضاً لمجموعة من الدراسات السابقة التي ناقشت موضوع الفقر بشكل عام، مع التركيز على الآليات المتبعة في تمكين الفقراء في عدد من البيئات المحلية والإقليمية والدولية، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب تاريخ نشرها.

1.7.2 دراسة (أبو منديل، 2014) بعنوان: "واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة".

قدمت الدراسة عرضاً وتحليلاً عاماً لواقع التمكين الاقتصادية للنساء في قطاع غزة، وتطرقت لأبرز العوائق التي تمنع من تمكين النساء في القطاع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجاء من أبرز النتائج المتعلقة بتعليم والمرأة وتدريبها إلى أن التعليم بشكل عام يعتبر المعضلة الأكبر والتي تواجه النساء في فلسطين، كما بينت النتائج أنه وعلى الرغم من أن المرأة الفلسطينية لم تكن بمعزل عن كافة التحولات الاقتصادية والسياسية والتي شهدها المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، إلا أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتناسب مع التوسع الاقتصادي القائم حيث شكلت القوى العاملة نحو 16%، وأن نسبة البطالة لدى النساء وصلت إلى 53% في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن 61% من النساء اللواتي خططن لبدء مشروع خاص قد تخلّين عن الفكرة بسبب مشاكل تتعلق بالتمويل والتي تتطلب ضمانات لا تتوافر عند شريحة كبيرة من النساء، وترى عينة الدراسة أن القروض التي يتم تقديمها من مؤسسات التمويل النسوية غير مشجعة نظراً لصغر حجمها وارتفاع سعر الفائدة، إلا أن 22.9% من المبحوثات اللواتي استقذن من القروض قد شعرن بسهولة الوصول إلى الخدمات المالية وأن 43.8% من النساء اللاتي حصلن على القروض قد تم تمكينهم اقتصادياً، وتعود أبرز المعوقات إلى تعارض مفهوم القروض مع أحكام الشريعة الإسلامية وارتفاع نسبة الفائدة وعدم وجود كفلاء والإجراءات البنكية المعقدة.

2.7.2 دراسة (السبيعي، 2011) بعنوان: "محرابة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك

عبد الله بن عبد العزيز وأثرها في الوقاية من الجريمة - دراسة تأصيلية".

تتحدد مشكلة الدراسة في إيجابتها على واقع محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين، وأثر ذلك في الوقاية من الجريمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفقر يُشكل دافعاً رئيساً للجريمة، فهناك علاقة طردية فيما بينهما، فكلما ازداد الفقر ازدادت الجريمة، وقد نجحت المملكة إلى حد كبير في احتواء الفقر وحصره في جيوب صغيرة محدودة، وتحقق هذا النجاح بسبب الخطوات والإجراءات الفعالة التي اتخذت في دفع عملية التنمية الاجتماعية بجميع أبعادها، كما أن خادم الحرمين الشريفين حرص على إعطاء مشكلة الفقر رعاية خاصة، فقام بالعديد من الإنجازات والمساعدات التي تساعد في مكافحة الفقر، وأن ذلك قد أدى إلى الوقاية من جرائم المال التي وصلت إلى مستويات متدنية مقارنة بالسنوات السابقة للدراسة، بالإضافة إلى الحد من الإرهاب في المجتمع السعودي.

3.7.2 دراسة (أيوب، 2010) بعنوان: "الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها

على النساء في الريف السوري".

سعت الدراسة إلى رصد فعالية المشاريع متناهية الصغر كأحدى آليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية، وقد تمت عملية رصد فعالة هذه الآلية والتعرف على مدى مساهمتها بتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على مؤشرات قياس معينة ومحددة لذلك تحدد الجدوى الاجتماعية من هذه المشاريع. وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 68% من النساء صاحبات المشاريع ينفقن الدخل الخاص بهن لسد احتياجات ومتطلبات الأسرة، وأن 18% من النساء صاحبات المشاريع استقدن من خدمات الوحدة النسائية بدورات تدريبية وخدمات مشورة وتوعية في حاول وجود وحدة تدريب قريبة من مكان الإقامة، كما أشارت النتائج إلى أن 34% من الأسر المبحوثة تعتبر أن عائد المشروع هو المصدر الأساسي للدخل، وقد بينت الدراسة إلى أن 70% من المشاريع هي

مشاريع ثروة حيوانية (تسمين الحملان وتربية الأغنام والأبقار والماعز والنحل)، وأن 19% منها خدمية (7% مشاريع زراعية، 4% مشاريع يدوية وحرفية وتصنيعية)، كما أشارت الدراسة إلى أن قيمة التمويل المقدمة تراوحت ما بين (90-100) ألف شيقل لجميع المشاريع، وقد جاء من أبرز المعوقات التي واجهت المرأة عند بدئها بالمشروع عدم المعرفة في كيفية التعامل مع الزبائن، والمنافسة، وغلاء أسعار المواد الأولية، وعمليات البيع الآجل، وصعوبة تأمين البضاعة من السوق، وغلاء أسعار الأعلاف، والجفاف، ودعم كفاية رأس المال، في حين توصلت الدراسة إلى أن من أبرز العوامل التي تساعد على نجاح المشاريع التدريب قبل المشروع على كيفية العمل، ونظافة المنتج وجودته وخصوصاً مشاريع التصنيع الغذائي، وتوفر الخبرة الفنية بالمشروع، كما أشارت الدراسة إلى أن 75% من النساء ترى أن غلاء أسعار المواد الأولية سيؤثر على استمرارية المشروع، وأن 12% تتخوف من المشاكل التسويقية للمنتج وعدم القدرة على التصريف، وأن 10% ترى أن عنصر المنافسة هو ما يهدد استمرارية المشروع ودوامه.

4.7.2 دراسة (الشايب، 2010). بعنوان: "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى

معيشة الفئة المستهدفة - دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر".

حاول الباحث من خلال إلقاء الضوء على تجربة بنك الفقراء التعرف على أهمية تمويل المشروعات متناهية الصغر، والتي غالباً ما يعمل بها ويستفيد منها الطبقات الفقيرة في المجتمع، وتوصل الباحث إلى أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع الأردني، كما يساهم في رفع وتحسين المستوى الصحي لتلك الأسر، وعلى الرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمي للأسرة، إلا أن هذه العلاقة في الاتجاه العكسي، وربما يرجع هذا إلى اضطرار الأسرة إلى إجبار بعض أبنائها على العمل في سن مبكرة لتحسين الدخل، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية

الصغر ومستوى سكن الأسرة، وهي علاقة عكسية، حيث أن معظم تلك الأسر تصرف دخولها على تغطية الاحتياجات الأساسية لها، وتؤكد الباحث من أن تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يساهم بشكل مباشر في دوام المشروع، وفي حالة عدم توفر الدعم المادي لتلك المشاريع فإنها معرضة للفشل أو التوقف، وفي المقابل فإن توفر الدعم فهناك احتمالية كبيرة للتوسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

5.7.2 دراسة الوادي والغناتي (2010) بعنوان: آلية عملية لحل مشكلة الفقر في الأردن.

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية بين الأقاليم التنموية الثلاثة: الوسط، والشمال، والجنوب من جهة، وبين الأردن من جهة أخرى، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحليل البيانات وإعداد الجداول البسيطة والمركبة وإعداد الأشكال البيانية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية بين الأقاليم التنموية الثلاثة من جهة وبين الأردن من جهة أخرى، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة احتساب خط فقر جديد بعد تحرير أسعار المشتقات النفطية، حيث بلغ 322.0 دينار للأسرة التي عدد أفرادها ستة، أما خط الفقر الجديد للفرد سنوياً فكان 645 دينار أردني سنوياً، وقد خلصت الدراسة لأغراض حل مشكلة الفقر في الأردن لتوصيات جاء من أهمها تجسير الفجوة بين دخول المواطنين، وتبني الآلية العملية المشار إليها في الدراسة لحل مشكلة الفقر.

6.7.2 دراسة اللوح وعنبر (2009) بعنوان: (علاج مشكلة الفقر - دراسة قرآنية موضوعية).

ركزت الدراسة على إبراز علاج القرآن لمشكلة الفقر بوسائله المتنوعة، سواء أكان بالسعي والأخذ بأسباب الرزق، أم بالتكافل الاجتماعي، أم من خلال الحقوق المفروضة في الأموال، أم من خلال الحقوق التطوعية، ليكون ذلك أنموذجاً ومثالاً يتأسى به في حل كل ما يواجهه العالم من

مشكلات، وقد بيّنت نتائج الدراسة بأن مفهوم التكافل الاجتماعي مطلوب شرعاً وذلك لتحقيق مبدأ التعاون على البر والتقوى، وتحقيقاً لمبدأ الأخوة بين المؤمنين كما أراده الله سبحانه وتعالى، وأن القرآن الكريم قد أبان الحقوق المفروضة على الأموال والتي تُسهم في علاج مشكلة الفقر، وهي الزكاة، والكفارات بأنواعها، والفدية، والذور، وزكاة الفطر، والأضاحي، والهدي، حيث ثبت أن في القرآن حقوقاً تطوعية مشروعة في الأموال، قد أسهمت في علاج مشكلة الفقر، وهي الصدقات، والهبات، وكفالة الأغنياء للأقارب الفقراء، وكفالة اليتامى.

7.7.2 دراسة (عبد الباسط، 2008). بعنوان: "دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر".

توصلت الدراسة إلى وجود اختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة في المجتمع المصري، والتي تُجسّد فشل السياسات التوزيعية وقصورها عن تحقيق أهدافها، مما انعكس على العملية التوزيعية في مصر، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الطبقات، وضعف الدخل القومي في مصر، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك 20.7% من الأسر في المجتمع المصري تعاني من وطأة الفقر، منهم حوالي 4.7% يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وبيّنت الدراسة أن استراتيجية الحد من الفقر في كل من باكستان وبنجلادش قد حققت قدر كبير من النجاح في الوصول إلى أهدافها، كما أثبتت التجربة نجاح تجربة بنوك الفقراء في بنجلادش، ويرى الباحث أن هناك قدرة محدودة للجمعيات الأهلية المصرية في التأثير على السياسات لصالح الفقراء، والعمل في الدفاع النشط من أجلهم على المستويات الوطنية والمحلية.

8.7.2 دراسة (محمد، 2007) بعنوان: "دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات

الصغيرة والمتوسطة في مصر).

هدفت الدراسة التعرف على دور مشاريع التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربي، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام البيانات

الإحصائية المنشورة عبر موقع وزارة الاقتصاد المصرية وبذلك تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، أشارت الدراسة إلى أن العلاقة بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي متشابكة، ويجب أن يتحركاً معاً بوجه عام، نظراً لأن غياب أحدها يعوق التقدم الآخر، وأن أكثر المنتفعين بالاهتمام بالصحة والتغذية هم الفقراء، حيث أنهم يعتمدون على صحتهم كمصدر لكسب قوتهم، كما أن الاهتمام بتعليم المرأة له أثر هام على النمو الاقتصادي، حتى إذا لم يتم توظيف تعليمها في الحياة العملية، حيث أن المرأة الأفضل تعليماً تؤثر في أطفالها تأثيراً يفوق بكثير تأثير الآباء في مجالات الصحة والتغذية، والتنشئة الاجتماعية لأطفالهن.

9.7.2 دراسة (غالي، 2006). بعنوان: "ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها - دراسة تجريبية بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها على مصر".

ناقشت الدراسة موضوع الفقر كظاهرة عالمية واجتماعية وذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات متعددة الأشكال والأبعاد، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي التاريخي للبيانات الرسمية المتعلقة بواقع الفقر في مصر ودراسة تجريبية بنوك الفقراء التي تم تطبيقها في عدد من الدول الإسلامية وإمكاني تطبيقها في جمهورية مصر العربية. وقد بينت الدراسة بأن الفقر لا يمثل انخفاضاً في الدخل وعدم وجود أصول فحسب، وإنما هو حالة من الضعف والعزلة وانعدام القدرة على التأثير وحالة تراجع لقدرتهم على التحرر من الخوف والجوع وعلى أن يكون لهم صوت مسموع، وتوصلت الدراسة إلى أن الفقر الريفي يمثل نحو 75% من الفقر على المستوى العالمي، وعليه يجب على الحكومات الاهتمام بالفقر الريفي، حيث أنها في العادة تركز على الفقر الحضري على الرغم من أن خطوط الفقر المطلق تصل إلى أعلى مستوياتها في المناطق الريفية، كما أن اهتمام الحكومات بالفقر في العواصم الكبرى يعتبر سلوكاً غير منطقي، وأشارت الدراسة إلى أن وصول الفقراء للأصول المختلفة كالأرض والماء والائتمان والمعلومات والتقنية وخدمات العناية الصحية والتعليم يمكن أن

يعمل كثيراً على تخفيض الفقر الريفي، كما توصلت الدراسة إلى أن التنسيق بين المتبرعين يمكن أن يزيد من فعالية أموال المساعدة ويساعد على تخفيض حدة الفقر، وأن من بين أبرز أسباب تنامي واستمرار الفقر في المناطق الريفية أن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية لا يحظى بالأولوية لدى الحكومات، مما يؤدي إلى توجيه المساعدات الرسمية للتنمية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن منظمات الفقراء تساهم في تحسين أوضاع الفقراء وخاصة المنظمات المالية والتي تُمكن الفقراء من الوصول إلى الأصول المالية (مثل بنوك الفقراء) مما يساعد على الحد من الفقر الريفي، والذي بدوره يساهم في زيادة الإنتاج الغذائي ويقلل من الهجرة الداخلية، ومن أبرز النقاط التي ركزت عليها الدراسة أن نجاح أي سياسات لمكافحة الفقر يجب أن تعتمد أولاً على تحديد من هم الفقراء، وأين يتركزون جغرافياً، وما هي التغيرات التي حدثت في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وأن من أسباب فشل العديد من برامج التنمية الريفية جاء نتيجة عدم وصول تلك البرامج إلى صغار المزارعين.

10.7.2 دراسة (حسن، 2005). بعنوان: "الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته - حالة عملية (محافظة جنين)".

تناولت الدراسة موضوع الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، كظاهرة من الظواهر الخطرة على الاقتصاد الفلسطيني، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي تعتمد عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين للتعايش مع الفقر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتصميم استبانة خاصة بالأسرة الفقيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض الاستهلاك هي أكثر الوسائل استخداماً وبنسبة (95.8%)، حيث خفضت الأسر مستوى استهلاكها حوالي 46.7%، وعدم كفاية المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة، حيث يبلغ متوسط تلك المساعدات ما بين (17-132) شيكل للأسرة، كما أن برامج التشغيل ومكافحة البطالة لم تكن موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة أو المعرضة للفقر، حيث لم تستفد 79% من الأسر من تلك البرامج، وأن معظم الأسر

الفقرة والتي ترأسهن امرأة يعملن ربات بيوت وغير منخرطات بسوق العمل، وترى عينة الدراسة أن ما نسبته (82.7%) من بين تلك الأسر لا يوافقون على وجود دور للسلطة الفلسطينية في مكافحة الفقر في محافظة جنين.

8.2 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع الفقر في عدة بيئات، فمنها ما تناول قضية الفقر في العالم، وأخرى تناولته في عدد من دول آسيا وإفريقيا، وأخرى أجرت الدراسة على البيئة الفلسطينية، واستخدمت العديد من تلك الدراسات المنهج الوصفي التحليلي (أبو منديل، 2014؛ أيوب، 2010؛ الشايب، 2010؛ الوادي والعناني، 2010؛ عبد الباسط، 2008؛ محمد، 2007؛ حسن، 2005) والتي تم فيها تصميم أداة القياس (استبانة) وتوزيعها على صناع القرار الاقتصادي والمعنيين بمحاربة مشكلة الفقر والبطالة، في حين تم استخدام المنهج التاريخي الاستقرائي (السبيعي، 2011؛ اللوح والعنبر، 2009)، كذلك تم استخدام المنهج المقارن في دراسة (غالي، 2006)، وأشارت جميع الدراسات السابقة إلى أن ظاهرة الفقر هي ظاهرة شائعة في البلدان العربية والإسلامية وأن من واجب المعنيين العمل على تطوير وتحديث الاستراتيجيات ومشاريع التنمية واستهدافها لطبقة الفقراء في سبيل الوصول إلى ما يعرف بالتمكين الاقتصادي عوضاً عن الدعم المالي لتلك الفئات. كما تناولت تلك الدراسات أبرز الآليات المتبعة في سبيل الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في البيئات المختارة، والتي تركزت على إقامة مشاريع داعمة لتلك الفئات، وخصوصاً الفئات المهمشة منها والتي تعيش في المناطق النائية، وأوصت جميع الدراسات بضرورة توحيد الجهود ما بين القطاعات المختلفة في تلك الدول بهدف وضع خطط شاملة وتشاركية فيما بينها للحد من مستويات الفقر والبطالة التي تعاني منها تلك الفئة.

أما الدراسة الحالية، فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت الباحثة بتصميم أداة (المقابلة) كأسلوب لاستقصاء آراء عينة الدراسة والمتمثلة بـ(20) مديراً ومسؤولاً من العاملين في الوزارات الفلسطينية المختلفة والجهات الرسمية والتي تُعنى بشؤون الفقراء والمحتاجين في فلسطين، فضلاً عن اختيار عينة عشوائية عددها (2017) عائلة فلسطينية من العائلات الفقيرة والتي استفادت من مشاريع الدعم والتمويل من قبل الجهات المعنية بمعالجة الفقر وتمكين الفقراء في فلسطين، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكيفي، وذلك لاستخراج النتائج، وتقديم التوصيات مع تقديم نموذج مقترح لمصرف الفقراء يستطيع العمل على دمج مهام تلك المؤسسات والوزارات المعنية بشؤون الفقراء في فلسطين في إطار قانوني موحد، وبمتابعة من وزارة المالية الفلسطينية (الدائرة القانونية)، وذلك بهدف تقديم المعونات المالية، وإقامة عدد من المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر للأسر المحتاجة والفقيرة في فلسطين.

الفصل الثالث

إجراءات البحث

1.3 تمهيد

لتحقيق هدف البحث المتمثل في إنشاء إطار قانوني يجمع ما بين الوزارات والهيئات واللجان القانونية المعنية بشؤون الفقراء والمحتاجين في فلسطين، تناولت الباحثة في هذا الفصل مجتمع البحث ومنهجه، وأداته، وصدق الأدوات وثباتهما، وإجراءات تطبيق الأدوات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

2.3 مجتمع وعينة البحث:

تضمن مجتمع الدراسة ثلاثة عينات:

- **العينة الأولى:** وشملت جميع العائلات الفلسطينية الفقيرة والمحتاجة المقيمة في محافظة رام الله والبيرة والمسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، والتي حصلت على الدعم المادي من قبل الجهات المعنية بتمكين ومساعدة الأسر الفلسطينية المحتاجة والفقيرة، وذلك لإقامة مشروع يعمل على التمكين المالي والاجتماعي لها، والتي بلغ عددها (1447) أسرة، وتم اختيار العينة من مجتمع الدراسة حسب الطرق الإحصائية المعتمدة وذلك بعد دراسة سمات مجتمع الدراسة، ومن ثم تحديد الطريقة المثلى لاختيار العينة. وبناء عليه، فقد تم اختيار ما نسبته (15%) من العائلات الفلسطينية التي تم تسجيلها ضمن سجلات وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية باعتبارها أسراً تقع دخولها الشهرية تحت مستوى خطي الفقر المطلق والمدقع، وذلك استناداً إلى السجلات المتوفرة لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية ولجان الزكاة، حيث أن كل جهة من تلك الجهات لديها منظور مختلف في دراسة حالة الفقر التي من الممكن أن تدخل فيها العائلة ضمن قائمة المرشحين

لمشاريع الدعم المالي، وقد قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على عينة من داخل المجتمع وخارج العينة، تم فيها التعرف أولاً على أماكن توزيع مشاريع الدعم وأماكن السكن وطبيعة عمل المشروع الممنوح، وبعد أن تم إجراء اختبار الثبات لها، تم اختيار عينة عشوائية في تلك المناطق والتي شملت (217) عائلة فقيرة ومحتاجة تسكن في محافظة رام الله والبيرة.

● **العينة الثانية:** وشملت جميع العاملين لدى الوزارات والجهات الرسمية في المستويات الإدارية والإشرافية العليا والتي تُعنى بشؤون الفقراء والمحتاجين في محافظة رام الله والبيرة، وهم كما يلي:

- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية وعددهم 7 مدراء ومشرفين.
 - وزارة التنمية الاجتماعية والعمل وعددهم 8 مدراء ومشرفين.
 - لجان الزكاة وعددهم 5 مدراء ومشرفين.
 - منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وعددهم 5 مدراء ومشرفين.
- وبذلك قامت الباحثة باستخدام طريقة المسح الشامل للمدراء والمشرفين العاملين في الجهات المعنية بمساعدة وتمكين العائلات الفلسطينية الفقيرة والمحتاجة، واستطاعت الباحثة إجراء المقابلات مع (20) مدير ومسؤول من العاملين في الوزارات والهيئات الرسمية المذكورة في مجتمع البحث والبالغ (25) مديراً ومسؤولاً والتي شكلت ما نسبته 80% من مجتمع الدراسة وتكونت تلك العينة من الآتي:
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية وعددهم 4 مدراء ومشرفين.
 - وزارة التنمية الاجتماعية والعمل وعددهم 8 مدراء ومشرفين.
 - لجان الزكاة وعددهم 5 مدراء ومشرفين.
 - منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وعددهم 3 مدراء ومشرفين.

• **العينة الثالثة:** صناع القرار العاملين لدى الجهات المقدمة للمشاريع الممولة والداعمة للأسر

الفقيرة والمحتاجة في محافظة رام الله والبيرة، وعددهم خمسة مبحوثين.

وفيما يلي عرض لخصائص عيني الدراسة:

1.2.3 خصائص عينة الدراسة الأولى والمتمثلة بالأسر المنتفعة من مشاريع الدعم.

تم إيجاد التكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة من الأسر المستفيدة من

المشاريع الممولة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول رقم (3-1):

التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة (المستفيدون من مشاريع الدعم)

المتغير	الفئات	التكرارات	النسب المئوية%
الجنس	ذكر	136	62.7
	أنثى	81	37.3
العمر	30 عام فأقل	65	29.9
	31-40 عام	114	52.5
	41-50 عام	32	14.8
	51 عام فأكثر	6	2.8
المؤهل العلمي	أقل من ثانوية عامة	98	54.3
	ثانوية عامة	102	47.0
	دبلوم كلية مجتمع	11	5.1
	بكالوريوس	6	2.8
	ماجستير فأعلى	-	-
بداية العمل بالمشروع	سنة فما دون	148	68.2
	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	55	25.3
	أكثر من 3 سنوات إلى 5 سنوات	14	6.5
	أكثر من 5 سنوات	-	-
طبيعة المشروع المقدم	زراعي	49	22.6
	صناعي	19	8.8

المتغير	الفئات	التكرارات	النسب المئوية %
	تجاري	87	40.1
	حرف يدوية	35	16.1
	أخرى	27	12.4
نوع الدعم	مالي	71	32.7
	تدريب وتطوير	10	4.6
	تنقيف وتوعية	24	11.1
	دعم شامل (مالي وتدريب وتنقيف)	112	51.6
قيمة الدعم	2500 دولار فما دون	132	60.8
	2501-5000 دولار	46	21.2
	5001-7500 دولار	20	9.2
	7501-دولار فأكثر	19	8.8
النوع الاجتماعي للشخص الذي حصل على الدعم	ذكر	129	59.5
	أنثى	88	40.5
موقع إقامة المشروع	قرية	140	64.5
	مدينة	23	10.6
	مخيم	54	28.9
وضع المشروع في الفترة الحالية	متوقف	61	28.1
	مستمر ولكن يحتاج لدعم للاستمرار	156	71.9
المجموع		217	100.0%

من إعداد الباحثة.

تشير النتائج في الجدول السابق إلى الآتي:

- جاءت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من بين الفئات المستفيدة من الدعم وبنسبة تقترب من ثلثي العينة، مما يعني أن مشاريع الدعم المستهدفة لتمكين الأسر الفقيرة والمحتاجة في محافظة رام الله قد تركزت على فئة الذكور، فعلى الرغم من أن مشاريع التمكين تسعى لدعم الأسر الفقيرة بشكل عام، والتركيز على العائلات الفقيرة التي ترأسها امرأة، إلا أن النسبة

الأعلى جاءت لصالح الذكور، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المتقدمين للحصول على مشاريع الدعم والتمكين يتركزون ضمن فئة الرجال.

- تركزت أعمار الفئات المستهدفة من عملية الدعم ضمن الفئتين العمريتين (31-40 عام و(30 عام فأقل)، ويُعزى ذلك لأن هاتان الفئتين هم من متوسطي العمر والذين يسعون للحصول على فرصة عمل تتيح لهم الحصول على مصدر مالي، كما أن الغاية من اختيار هاتان الفئتان تتبع من كونهما من الفئات الفتية والتي تستطيع العمل لساعات طوال وتحتمل أعباء العمل الإضافي، مع سهولة التنقل في سبيل توفير المواد الأولية وإجراء عمليات التسويق والشراء والبيع.

- كما أشارت النتائج إلى تركز النسبة العظمى من العينة على الفئات الأقل حظاً في التعليم، حيث جاءت فئتي حملة المؤهل العلمي (أقل من ثانوية عامة) وفئة (ثانوية عامة) في المراتب الأولى، مما يعني أن مشاريع الدعم المقدمة تركز على فئة الأقل تعليماً، وهو أمر جيد يشير إلى دعم الفئات الأقل حظاً في التعليم، وذلك لعدم قدرتهم الحصول على فرصة عمل في الشركات والوزارات بمسميات وظيفية جيدة، أو الحصول على مناصب إدارية، وبذلك يكون الهدف الأساس والمطلوب في دعم الأسر المحتاجة هو ضمان مستقبل آمن لها، والمساواة ما بين جميع الفئات.

- وفيما يتعلق ببداية العمل بالمشروع، وبناء على البيانات التي تم الحصول عليها من الجهات المقدمة للدعم والتي تمثلت في الحاصلين على الدعم خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد جاءت الإجابات ضمن فئة بداية العمل بالمشروع (سنة فما دون) وبنسبة أكثر من الثلثين، وتدل هذه النتيجة على استمرارية الدعم المقدم للفئات الفقيرة والمحتاجة في السنوات الأخيرة، حيث أن تلك المشاريع لم تتوقف.

- أما فيما يتعلق بطبيعة المشاريع المقدمة، فقد تركزت المشاريع المقدمة على التجارة والزراعة، مع قلة المشاريع الصناعية والحرف اليدوية نسبياً، ويعود ذلك إلى توجه العائلات المحتاجة إلى العمل الزراعي (في القرى) والتجارة (بشكل عام)، كون التجارة تحقق الربح السريع، ومن الجدير ذكره أن معظم المشاريع التجارية كانت لصالح محلات بيع التجزئة (سوبرماركت) والأثاث والأجهزة الكهربائية، في حين نجد أن السمة السائدة للمشاريع الزراعية تركزت على استصلاح الأراضي الزراعية ومشاريع الري بالتنقيط وحفر الآبار في المنازل وإقامة وتطوير الحدائق المنزلية، وندرت المشاريع الزراعية المتعلقة بما يعرف بـ(بيوت البلاستيك).
- أما نوع الدعم المقدم، فنجد أن أكثر من نصف المشاريع قد حصلت على ما يعرف بالدعم الشامل (المالي، تثقيف وتوعية، تدريب وتطوير)، وهو دلالة جيدة على متابعة الأعمال المتعلقة بمشاريع الدعم، وعدم اقتصرها على تقديم العون والدعم المالي فقط، ومع ذلك نجد أن الدعم المالي المقدم قد جاء ثانياً وبنسبة تقترب من الثلث، مما يشير إلى أن العديد من الأسر التي حصلت على الدعم كانت تحتاج لوفرة مالية لإقامة مشروع شخصي لها.
- أما فيما يتعلق بقيمة الدعم المقدم، فنجد أن المبالغ المقدمة لمشاريع الدعم والتمكين جاءت محدودة، ويعزى ذلك لاستهداف مشاريع الدعم مساعدة أكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة والمحتاجة وذلك لإخراجهم من ضائقة الفقر التي يعانون منها، حيث تراوحت المبالغ التي قدمت ما بين (2500-10,000) دولار أمريكي، وهي مبالغ مالية زهيدة لا تساعد بشكل جدي وحقيقي في إقامة مشروع ناجح على مستوى كبير أو حتى متوسط، وبذلك تعتبر معظم تلك المشاريع المقدمة من المشاريع النووية والمشاريع الصغيرة، والتي تفي بتوظيف فرص عمل لشخص أو اثنين على الأكثر.

- كما تشير النتائج إلى تركيز مشاريع الدعم على القرى والأرياف وبنسبة الثلثين، مما يعني أن الجهات المعنية بدعم وتمكين الفقراء تسعى لتثبيت العائلات الفقيرة والمحتاجة في القرى الفلسطينية، ومساعدتها في توفير مصدر آمن للدخل، ودون الحاجة للعمل في المدينة والنزوح من القرية، وبذلك فقد حققت تلك الجهات هدفاً رئيساً يتمثل في دعم الفئات المهمشة والتي يصعب عليها الحصول على فرصة عمل تسمح بالتمكين والاستقلال المالي من خلال إقامة المشروع وتوفير فرصة عمل شخصية لها، فضلاً عن توفير مصروف التنقل ما بين مكان الإقامة ومكان العمل والذي يستهلك جزءاً من إيرادات المشروع، ويؤدي كذلك إلى إضاعة وقت للوصول إلى مكان إقامة المشروع ومتابعته عن قرب.

- أما من حيث الديمومة والاستمرارية، فقد أشارت النتائج إلى أن أكثر من ثلثي المشاريع الداعمة للأسر الفقيرة مستمرة في عملها، وتحقق نجاحاً مستمراً، فعلى الرغم من صغر حجم الدعم المقدم، إلا أن تلك المشاريع ما زالت مستمرة، وهو أمر مهم جداً، بحيث أن الهدف الأساس هو توفير فرصة عمل مستمرة للأسر الفقيرة والمحتاجة، ومحاولة تطوير المشروع المقام، مع عدم تآكل رأس المال في سد التزامات مالية قديمة، وتشير هذه النتيجة كذلك إلى نجاح العائلات الحاصلة على الدعم في مشروعها المقام، مما يعني أن اختيار المشروع من حيث الموقع وطبيعة العمل وآلية الشراء والتسويق والبيع والحصول على المواد الأولية والتحصيل المالي تعتبر ناجحة بشكل جيد.

وبناء على ما سبق، نستنتج أن مشاريع الدعم والتمكين للأسر الفقيرة والمحتاجة المقيمة في محافظة رام الله والبيرة قد حققت أهدافها بشكل جيد نوعاً ما، من حيث التنوع في طبيعة المشاريع، وأماكن التوزيع، والفئات المستهدفة من الذكور والإناث، والتركيز على الأقل حظاً في التحصيل العلمي، فضلاً عن أنه وعلى الرغم من قلة المبالغ المالية المقدمة، إضافة إلى أن النسبة العظمى من

تلك المشاريع مستمرة في عملها مما يشير إلى النجاح في تحقيق الهدف من إقامة المشروع، وهو التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والمحتاجة في محافظة رام الله والبيرة. ولكن يعيبها التركيز على فئة الذكور والتي شكلت أكثر من ثلثي العينة، كما نجد أن تلك المشاريع قد تركزت على المجالات التجارية والخدمية والزراعية أكثر من تركيزها على المشاريع الصناعية والحرف اليدوية.

2.2.3 خصائص عينة الدراسة الثانية والمتمثلة بالمسؤولين والمدراء العاملين لدى

الجهات المعنية بدعم الفقراء والمحتاجين

تم إيجاد التكرارات والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة من الأسر المستفيدة من مشاريع الدعم المالي المقدمة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول (2-3):

التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة (المسؤولين والمدراء العاملين لدى المؤسسات المعنية بعلاج الفقر والبطالة)

المتغير	الفئات	التكرارات	النسب المئوية %
المسمى الوظيفي	مدير عام / رئيس قسم	9	45.0
	علاقات عامة	1	5.0
	باحث اجتماعي	2	10.0
	منسق اجتماعي	2	10.0
	متطوع	3	15.0
	مساعد إداري	2	10.0
	مدير مشاريع	1	5.0
مكان العمل	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	4	20.0
	وزارة التنمية الاجتماعية	8	40.0
	لجان الزكاة	5	25.0
	وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	3	15.0
بداية تقديم المؤسسة للدعم	5 سنوات فما دون	-	-
	أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات	9	45.0
	أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة	6	30.0
	أكثر من 15 سنة	5	25.0
طبيعة المشاريع المقدمة	زراعي	4	20.0
	صناعي	2	10.0

المتغير	الفئات	التكرارات	النسب المئوية %
	تجاري	6	30.0
	حرف يدوية	2	10.0
	أخرى	6	30.0
نوع الدعم	مالي	7	35.0
	تدريب وتطوير	-	-
	تنقيف وتوعية	-	-
	دعم شامل (مالي، تدريب، تنقيف وتوعية)	13	65.0
قيمة الدعم المادي المقدم	2500 دولار فما دون	11	55.0
	2501-5000 دولار	6	30.0
	5001-7500 دولار	2	10.0
	7501 دولار فأكثر	1	5.0
	0-25.0%	0	
نسبة الذكور إلى الإناث الحاصلين على الدعم	25.1-50.0%	9	45.0
	50.1-75.0%	11	55.0
	75.1-100.0%	2	10.0
	قرية	15	75.0
ترتيب المواقع التي تم تقديم الدعم لها	مدينة	2	10.0
	مخيم	3	15.0
	0-33.33%	-	-
نسبة استمرارية المشاريع	33.34-66.6%	6	30.0
	66.7-100.0%	14	70.0
	المجموع	20	100.0%

من إعداد الباحثة.

تشير نتائج الجدول السابق إلى الآتي:

- تركزت عينة الدراسة المتعلقة بالمسؤولين والمدراء العاملين في المؤسسات المعنية بعلاج الفقر والبطالة والتي استهدفت العائلات الفلسطينية الفقيرة والمحتاجة في محافظة رام الله والبيرة ضمن فئة مدير عام ورئيس قسم، مما يشير إلى وجود تعاون جيد مع المسؤولين ومدى اهتمامهم ومتابعتهم لتلك المشاريع.
- وعند مراجعة أعداد المسؤولين في الجهات المعنية بتقديم الدعم والتمكين للأسر الفقيرة والمحتاجة، نجد أن وزارة التنمية الاجتماعية توفر العدد الأكبر من العاملين في مجال الدعم والتمكين والمختصين بمتابعة شؤون الأسر الفقيرة والمحتاجة ضمن مناطق عملها، وهو أمر

متوقع كون وزارة التنمية الاجتماعية هي الجهة المسؤولة بشكل مباشر عن متابعة أحوال وأوضاع الأسر الفلسطينية والتي جاء في رسالتها "تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى توفير حماية اجتماعية من خلال برامجها المختلفة المستندة إلى النهج المبني على الحقوق بما يضمن الشفافية والعدالة لتدعيم صمود المواطنين" فضلاً عن أن ميزانية الوزارة مخصصة بالكامل لدعم الأسر الفقيرة والمحتاجة والمهمشة في كامل الأراضي الفلسطينية، أما الجهات الأخرى فلديها أجنداث عمل متنوعة، والتي من بينها دعم وتمكين الأسر الفلسطينية الفقيرة والمحتاجة والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في فلسطين.

- وتشير النتائج أيضاً إلى الجهات المعنية في تقديم الدعم للفئات الفقيرة والمحتاجة قد بدأت جميعها العمل على تقديم الدعم لتلك الأسر منذ أكثر من 5 سنوات، وتنوعت فترات بداية عمل تلك المؤسسات ما بين 5- أكثر من 15 سنة، فمن المعروف أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد بدأت عملها في مناطق الضفة الغربية منذ عام 1993 بعد مؤتمر أوسلو للسلام.

- وفيما يتعلق بطبيعة المشاريع المقدمة، تنوعت مجالات العمل فيها ما بين دعم مالي وتجاري وزراعي وحرف يدوية، ونشير هنا إلى أن لجان الزكاة تقدم الدعم المالي أكثر من إقامة المشاريع الدائمة، فضلاً عن أن بعض العائلات التي طلبت الدعم لديها مشاريع قائمة وتحتاج إلى دعم تلك المشاريع بمبالغ مالية كي تطور من عملها وتستمر فيه، وبذلك نجد أن التنوع في الآليات المتبعة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة يتم من خلال تقديم الدعم المالي، أو إقامة مشروع ممول، وهو دليل على أن الجهات المعنية بتقديم الدعم تسعى لتمكين العائلات الفقيرة والمحتاجة من جهة، والتنوع في المشاريع المقامة من جهة ثانية، إلا أن تلك المشاريع يعييبها التوجه الحرفي والصناعي، ويعزى قلة تلك المشاريع إلى أن المبالغ المالية

التي يتطلبها إقامة مصنع أو مشغل في الغالب تكون مبالغ مالية كبيرة، وأن الحدود المسموح بها لتقديم الدعم تقع دون 10,000 دولار أمريكي، كما أن تلك المشاريع مخصصة لتوفير فرصة عمل لشخص أو اثنين بشكل عام.

- كما أشارت النتائج إلى أن الجهات المعنية تقدم الدعم بكافة أنواعه للفئات المستهدفة، حيث جاءت الإجابات فيما يتعلق بنوع الدعم المقدم ضمن فئة دعم شامل (مالي، تدريب، تثقيف وتوعية)، كما أن تلك الجهات قد حددت أهدافها بتقديم الدعم المالي أيضاً لعدد من الأسر التي تطلب الحصول على هذا الدعم، وبذلك نجد أن الهدف من تقديم الدعم هو التمكين المالي أكثر من كونه توفير مبلغ مالي للأسر المحتاجة، بمعنى أن إقامة مشروع مدعوم يعمل على توفير فرصة عمل ومصدر دخل دائم للعائلة، وبذلك تستطيع العائلة المحتاجة الاستمرار في الحصول على مورد مالي من خلال عملها ونشاطها في المشروع الذي تم إقامته عوضاً عن الحصول على مبلغ مالي فقط يتم صرفه لسد الحاجات والالتزامات المالية دون توظيفه لإقامة مشروع دائم ومستمر يمكن أن يوفر فرصة عمل حقيقية أو أكثر لتلك العائلات.

- وفيما يتعلق بقيمة الدعم المادي المقدم، نجد أن سياسة تلك الجهات تركز على تقديم دعم مالي لا يزيد عن 10,000 دولار كحد أقصى، ويعزى ذلك لمحدودية المبالغ المخصصة لمشاريع الدعم والتمكين، ولتحقيق إحدى الأهداف الأساسية والتمثل في تقديم الدعم المالي لأكبر عدد ممكن من العائلات الفقيرة والمحتاجة.

- وترى عينة الدراسة المتمثلة بالمدرء والمسؤولين لدى الجهات الرسمية المعنية بشؤون العائلات الفقيرة والمحتاجة في محافظة رام الله والبيرة أن نسبة الدعم المقدم للذكور جاءت أعلى من الإناث، ويعزى ذلك لأن معظم طالبي الحصول على الدعم هم من الذكور، علاوة على أن الذكور لديهم إمكانية في التنقل والعمل ساعات طويلة وأن المرأة في الغالب تكون مشغولة

ولمدة طويلة بالأمور الاجتماعية والعائلية وتربية الأبناء في المنزل، ومع ذلك فنجد أن هناك عدد من المشاريع قد قدمت للمرأة الفلسطينية، وبذلك تم تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتحقيق إحدى أهداف الدعم والتمكين للأسر الفقيرة والتي تتأسسها امرأة.

- كما نجد من إجابات عينة الدراسة المتمثلة بالمسؤولين والمدراء تشير إلى أن تركيز مشاريع الدعم قد كان لصالح القرية وبنسبة 75%، ويعزى ذلك إلى أن هناك الكثير من القرى الفلسطينية تعاني من حالات التهميش وتبتعد عن المدينة وبذلك بقيت دون المستوى المطلوب ولم تحصل على حقوقها شأنها شأن بقية المناطق الفلسطينية، وهنا يتم تحقيق مجموعة أهداف، يتمثل الأول في دعم الفئات المهمشة والتي تسكن المناطق النائية والبعيدة، بالإضافة إلى توفير بعض من حاجات تلك المناطق إلى منتجات المشروع، وتوفير أكثر من فرصة عمل حقيقية لتلك العائلات الفقيرة، فضلا عن إبعاد فكرة النزوح نحو المدينة كمورد دخل للأسر التي تسكن في القرى والمناطق النائية والمهمشة.

- ومن النتائج المهمة أيضاً أن نسبة استمرارية المشاريع المدعومة قد بلغت أكثر من الثلثين، مما يشير إلى النجاح في تحقيق الاستمرارية والديمومة والتمكين، حيث أن هذا الهدف يعني استمرار حصول العائلات الفقيرة والمحتاجة على مصدر دخل ثابت يغنيها عن طلب الحصول على مبالغ مالية لسد حاجتها.

وعند إجراء مقارنة ما بين إجابات أفراد العينتين، نجد أن هناك تقارب ما بين الإجابات في

العديد من الفقرات والبنود التي تناولتها الدراسة، وفيما يلي عرض لتلك المقارنة:

- تشابه نتائج الإجابات فيما يتعلق بنسبة الذكور الذين حصلوا على الدعم وبنسبة تقترب من الثلثين، وبذلك نستنتج أن معظم الحاصلين على المشاريع الممولة كانوا من بين فئة الذكور.

- إن قيمة الدعم الذي يتم تقديمه لم تتجاوز (10,000) دولار أمريكي، وذلك بهدف تقديم أكبر عدد من المشاريع للأسر الفقيرة (فقر مطلق / مدقع) وذلك لإخراجها من تلك الدائرة.
- التركيز على القرى والمناطق المهمشة أكثر من المدينة والمخيم.
- تركز الجهات المعنية بتقديم الدعم على توفير المبالغ المالية بالإضافة إلى التدريب والتطوير والتثقيف والتوعية، فعلى الرغم من إجابة المستفيدين المتنوعة، إلا أن عدم الحاجة لبعض المشاريع في التدريب والتطوير وخصوصاً من أصحاب حرف ومهارات مهنية قد قدم هذا الاختلاف بين الإجابات.
- تركز المشاريع على التجارة والزراعة، والابتعاد عن الصناعة والحرف اليدوية، كونها مشاريع مكلفة مادياً وتتطلب مهارات إدارية وفنية عالية، وأن عملية التسويق ستكون ضعيفة داخل تلك المناطق النائية والفقيرة نسبياً.

3.3 منهج الدراسة (Methodology):

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، بشقيه الكمي والكيفي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يُبنى عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع، وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسيين للمعلومات:

1.3.3 المصادر الأولية: فقد لجأت الباحثة في معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث

إلى جمع البيانات من خلال المقابلة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم إجراؤها على عينة الدراسة الثانية، ومن ثم تحليل نتائج المقابلات والتي

تم إجراؤها مع صناع القرار العاملين في الجهات الرسمية (حكومية / أهلية) والمعنية بتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة والمحتاجة. فضلاً عن توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المتمثلة بالعائلات الفقيرة في فلسطين - الضفة الغربية والمستفيدة من مشاريع الدعم والتمويل المالي، ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي المناسب.

2.3.3 المصادر الثانوية: حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة

4.3 أدوات البحث

اعتماداً على أدبيات البحث والدراسات السابقة، واستشارة الخبراء، تم بناء أسئلة مقابلة لجمع البيانات من عينة الدراسة، والتي اشتملت على أربعة محاور شملت: المحور الأول مدى التغير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة، والمحور الثاني تناول درجة إشباع الحاجات الأساسية عند المنتفعين من المشاريع الممولة، أما المحور الثالث فتناول مدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع، وجاء المحور الرابع تحت عنوان تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف الفقراء على التوظيف، أما المحور الخامس والمتعلق بـ(مصرف الفقراء) فقد تم تخصيصه لأسئلة المقابلة مع صناع القرار العاملين لدى الجهات المعنية بدعم وتمكين العائلات الفقيرة في فلسطين. (أنظر الملحق "ب": الاستبانة بصورتها النهائية والمعدلة)

5.3 صدق وثبات الأداتين Reliability

تم عرض أداة القياس (الاستبانة) على الدكتور المشرف وعدد من الأكاديميين للتحكيم وإجراء التعديلات المناسبة لتطوير الأداة بما يتناسب مع موضوع الدراسة وملاءمتها للبيئة الفلسطينية. (أنظر الملحق أ: قائمة بأسماء المحكمين).

ومن ثم تم إجراء اختبار وإعادة الاختبار test-retest وتطبيقه على عينة من المجتمع وخارج عينة الدراسة (دروزة، 2001)، وقد بلغت عددها (20) استبانة، والتي شكلت نحو 10% من عينة الدراسة المتمثلة بالمستفيدين من مشاريع الدعم المقدمة، وقد تبين وجود علاقة ارتباط إيجابية ما بين جميع الإجابات وعلى جميع محاور الدراسة الأربعة، حيث تراوحت قيمة معامل الارتباط ما بين (0.65-0.96) وهي دالة إحصائياً عند مستويات دلالة تراوحت ما بين (0.005-0.00) وبذلك يتبين لنا وجود صدق في إجابات أفراد العينة عند إجراء اختبار Test-retest.

كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا Cronbach Alpha وتطبيقه على محاور الدراسة وذلك بهدف التأكد من مستوى الثبات والاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول رقم (3-3):

نتيجة اختبار Cronbach Alpha المطبق على المستفيدين من المشاريع الممولة

ت	البند	Cronbach Alpha
1.	المحور الأول: مدى التغير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة	0.81
2.	المحور الثاني: درجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة	0.90
3.	المحور الثالث: نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع	0.73
4.	المحور الرابع: تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف الفقراء على التوظيف	0.78
	الدرجة الكلية	0.95

المصدر: من إعداد الباحثة.

وتشير نتائج اختبار كرونباخ ألفا إلى وجود اتساق وثبات داخلي ما بين فقرات كل محور من محاور الدراسة، حيث بلغت الدرجة الكلية لها (0.95) وهي مؤشر عالٍ جداً، في حين جاءت أعلى درجة ثبات واتساق لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني والذي يدور حول (درجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة)، حيث بلغت قيمته (0.90) وبدرجة عالية جداً، وجاءت ثانياً الإجابات على المحور الأول وبدرجة (0.81) وبدرجة عالية، وجاءت ثالثاً الإجابة على المحور الرابع والذي يدور حول (تأثر الأنشطة والمشاريع التي تستهدف الفقراء على التوظيف) وبدرجة جيدة حيث بلغت (0.78)، أما الإجابات على المحور الثالث فقد جاءت أخيراً وبدرجة جيدة أيضاً حيث بلغت (0.73) وبذلك يتضح لنا أن جميع الإجابات جاءت ضمن الفترة (0.73-0.90) مما يشير إلى وجود اتساق وثبات مقبولين لإجراء الدراسة واعتماد أداة القياس، حيث أنه من المعروف أن درجة اختبار معامل كرونباخ ألفا المقبولة يجب أن تزيد عن 0.70 (www.iugaza.edu.ps).

6.3 المعالجات الإحصائية (Statistical treatment):

تمت عملية معالجة البيانات المستخرجة من الاستبيان عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وذلك للحصول على النتائج والإجابات عن أسئلة الدراسة وفرضياتها. وقد تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- اختبار الثبات Cronbach Alpha.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرض لأبرز النتائج التي تم الحصول عليها نتيجة الدراسة الميدانية والمطبقة على كل من فئة المستفيدين من الدعم المقدم للعائلات الفقيرة والمحتاجة، فضلاً عن فئة المدراء والعاملين وصناع القرار لدى الجهات المقدمة للدعم، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

1.4 نتائج الإجابة على السؤال الأول والذي يدور حول (ما مدى التغير في مستوى الدخل

ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة من وجهة نظر المستفيدين والجهات الداعمة؟)

وللإجابة على السؤال الأول، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينتي الدراسة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

1.1.4 فئة المستفيدين من المشروع الممول

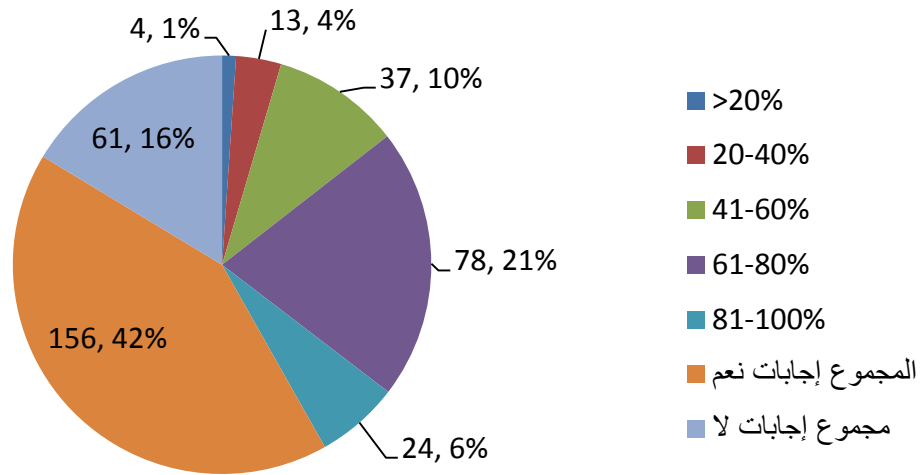
تم استعراض النتائج المتعلقة بإجابات المستفيدين من المشروع الممول من خلال التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة المتعلقة بالسؤال الأول، والجدول التالي يبين تلك النتائج.

جدول رقم (1-4):

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (1-1)

ت	البند	نعم												لا	
		%20<		%40-20		%60-41		%80-61		%100-81		المجموع	%		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
1.	رفع المشروع الممول والذي حصلت عليه من دخلك الشهري	4	1.8	13	6.0	37	17.1	78	35.9	24	11.1	156	71.9	61	28.1

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (1-1)



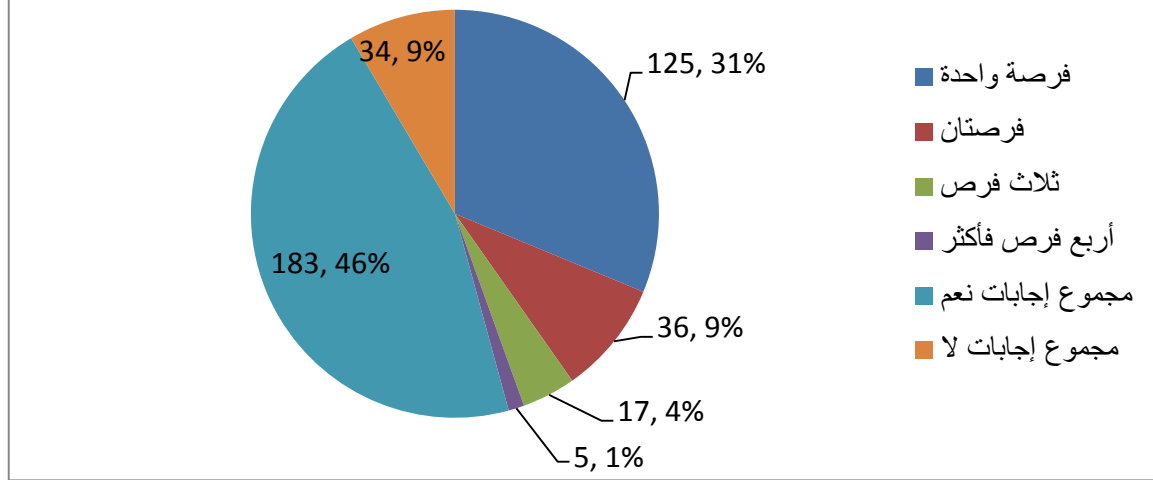
يتضح من الجدول السابق أن الذين زاد دخلهم ما بين 40-80% قد بلغت نسبتهم 53% من المبحوثين نتيجة امتلاكهم للمشروع الممول، في حين فإن من زاد دخلهم عن أقل من ذلك قد بلغت نسبتهم 78%، ومن زاد دخلهم عن 80% فأكثر بلغت نسبتهم 11.1% فقط، ومن قالوا بأن دخلهم لم يتغير بلغت نسبتهم 28.1% بعد أن تملكوا المشروع، وبذلك نرى أن وجهة نظر العينة ترى بأن المشاريع الممولة تساعد الأسر الفقيرة والمحتاجة في تحسين دخلها الشهري وبدرجة مرتفعة.

جدول رقم (4-2)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (2-1)

ت	البند	نعم										لا	
		فرصة واحدة		فرصتان		ثلاث فرص		أربع فرص فأكثر		المجموع	ت		%
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
2.	وفر المشروع فرصة عمل لأكثر من فرد في أسرتك مما زاد من دخل الأسرة الشهري	125	57.6	36	16.6	17	7.8	5	2.3	183	34	15.7	84.3

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (2-1)



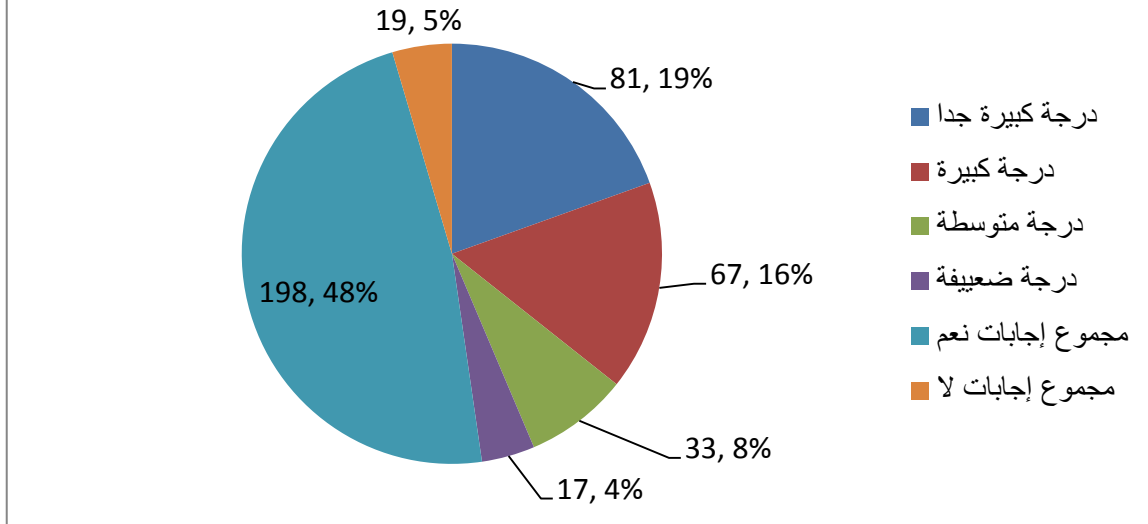
ويتضح أيضاً من الجدول السابق بأن من زادت فرصة حصولهم على فرصة أو فرصتي عمل قد بلغت نسبتهم 74.2% جراء حصولهم على المشروع الممول والعمل فيه، في حين نجد أن نسبة الذين حصلوا على ثلاثة فرص فأكثر بلغت 10.3%، أما الذين اعتبروا بأن المشروع الممول الذي حصلوا عليه لم يوفر لهم أية فرصة عمل جديدة فقد بلغت نسبتهم 15.7%، وتشير هذه النتيجة إلى أن المشاريع الممولة تقدم الدعم للأسر الفقيرة من حيث توفير فرصة العمل الأولى لصاحب المشروع، بالإضافة إلى إمكانية حصول فرد أو أكثر من أفراد الأسرة على فرصة عمل إضافية، وترى الباحثة أن وجود عدد من فرص العمل لدى الأسر التي حصلت على المشاريع الممولة يعبر عن أن عدد من أفراد العائلة يتشاركون في شراء المواد الأولية وترتيبها وعمليات الإنتاج والبيع، وبذلك تجد أن هناك جدوى حقيقية لتلك المشاريع على الرغم من صغرها.

جدول (3-4)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (3-1)

ت	البند	نعم										لا	
		درجة كبيرة جدا		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
3.	أنت راضٍ عن طبيعة عمل المشروع الذي حصلت عليه	37.3	81	30.9	67	15.2	33	7.8	17	198	19	8.8	

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على السؤال (3-1)

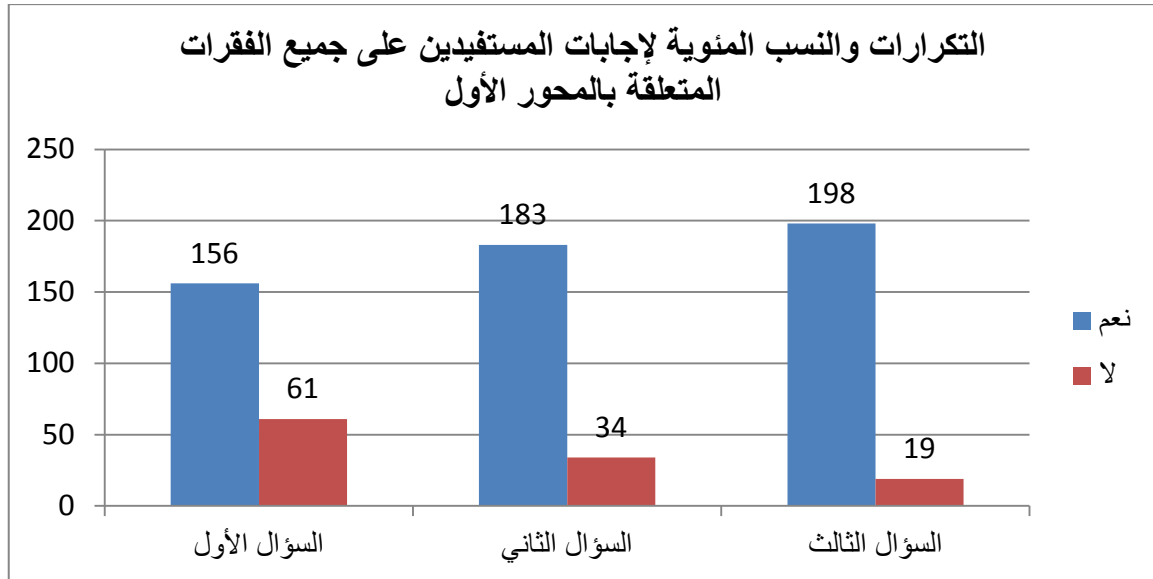


يتضح من نتائج الجدول السابق بأن نسبة المبحوثين والراضين من المشاريع الممولة "بدرجة عالية" حيث بلغت (68.2%) في حين أن نسبة المبحوثين الراضين وبدرجة متوسطة وامتدنية بلغت 23.0%، أما الذين أجابوا بعدم رضاهم فقد بلغت نسبتهم 8.8% فقط من أفراد العينة، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن فئة المستفيدين من المشاريع الممولة هي من قامت باختيار طبيعة المشروع، وهي التي تديره، ويعمل معها عدد من أفراد نفس الأسرة، وبما أن معظم تلك المشاريع تعتبر مشاريع صغيرة ونوعية، فإن تلك المشاريع ليس من المفترض أن تواجه صعوبات في إدارتها وتشغيلها.

جدول رقم (4-4)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على جميع الفقرات المتعلقة بالمحور الأول

ت	البند	نعم		لا	
		المجموع	%	ت	%
المحور الأول: ما مدى التغيير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة من وجهة نظر المستفيدين					
1.	رفع المشروع الممول والذي حصلت عليه من دخلك الشهري	156	71.9	61	28.1
2.	وفر المشروع فرصة عمل لأكثر من فرد في أسرتك مما زاد من دخل الأسرة الشهري	183	84.3	34	15.7
3.	أنت راضٍ عن طبيعة عمل المشروع الذي حصلت عليه	198	91.2	19	8.8
	الدرجة الكلية لإجابات المستفيدين على فقرات المحور الأول	537	82.5	114	17.5



كما تشير نتائج الجدول السابق إلى أن نسبة التغير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة ومن وجهة نظرهم قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبتها (82.5%)، وهو مؤشر يدل على نجاح الهدف من المشاريع المقدمة في استفادة الفئات الفقيرة والمحتاجة من تلك المشاريع فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي ورفع دخل الأسر الفقيرة، والتنوع في مجالات العمل، وتوفير فرص عمل عائلية.

كما يتضح لنا أن مستوى رضا المبحوثين عن طبيعة عمل المشروع الذي حصلوا عليه جاء بدرجة مرتفعة وبنسبة (91.2%)، أما الذين يرون بأن المشروع قد وفر فرصة عمل لأكثر من فرد في الأسرة مما زاد من الدخل الشهري قد بلغت نسبتهم (84.3%)، وأن الذين رفع المشروع الممول من دخولهم الشهرية قد بلغوا (71.9%). وتشير تلك النتائج إلى أن مستوى الرضا العام لإجابات المستفيدين من مشاريع الدعم جاء بدرجة عالية، مما يعزز دعم تلك المشاريع والاستمرار في تقديمها للفئات المحتاجة والفقيرة كونها توفر فرص عمل، وتعمل على تحسين دخل الأسرة الفقيرة.

2.1.4 فئة المدراء والمسؤولين العاملين لدى الجهات المقدمة للمشاريع الممولة

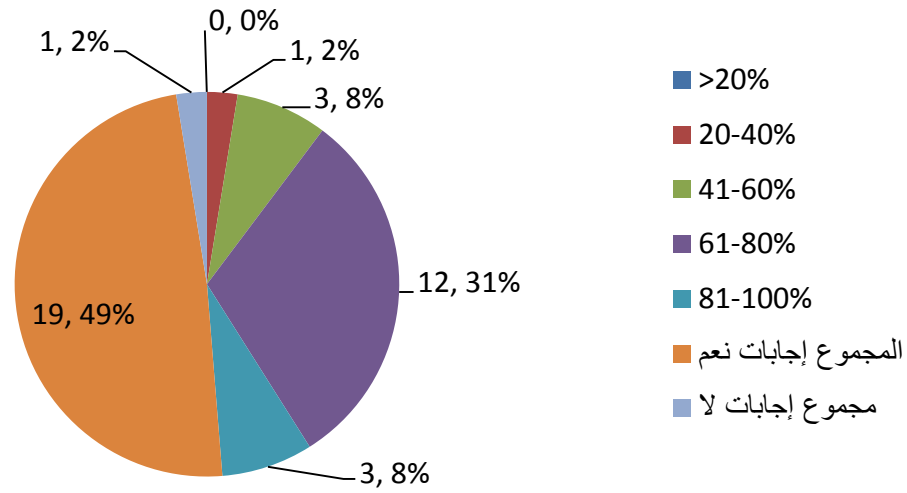
أما فيما يتعلق بإجابات المدراء والعاملين في الجهات المعنية بتقديم الدعم المالي وإقامة المشاريع للفئات الفقيرة والمحتاجة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الأول، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول رقم (4-5):

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (1-1)

لا	نعم												البند	ت
	% <20		% 20-40		% 41-60		% 61-80		% 81-100		المجموع	%		
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
5.0	1	95.0	19	10.0	2	60.0	12	20.0	4	5.0	1	-	-	1. هل رفعت المشاريع التي تم تمويلها من جهنكم الدخل الشهري للأسر المحتاجة؟

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (1-1)



يتضح لنا من الجدول السابق بأن نسبة المشاريع الممولة والتي أدت إلى زيادة الدخل الشهري للأسر المحتاجة بلغت 80.0% حيث أدت إلى زيادة الدخول الشهرية ما بين 40-80% وذلك من وجهة نظر المدراء والمسؤولين، في حين أن الذين زاد دخولهم الشهري بأكثر من ذلك بلغت نسبتهم 10.0% أما الذين زاد دخولهم بأقل من ذلك فلم تزد نسبتهم عن 5.0% من أفراد العينة، والذين يرون بأن

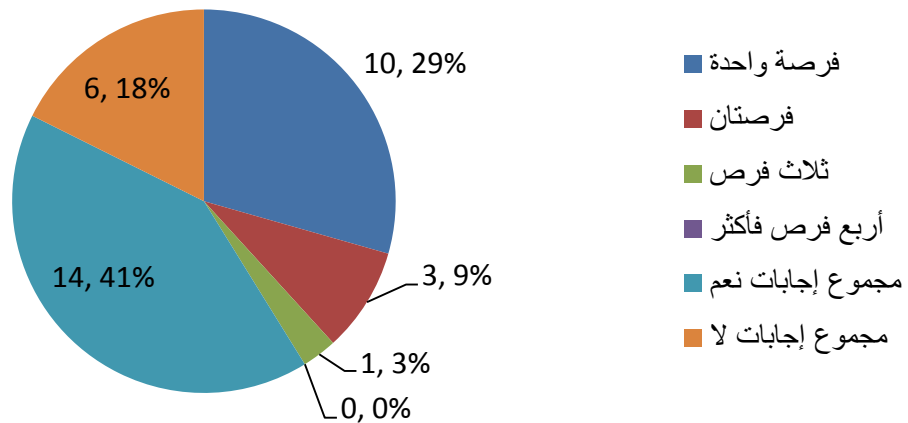
الأسر التي حصلت على المشروع الممول لم ترتفع دخولهم الشهرية قد بلغت نسبتهم 5.0% فقط من المبحوثين، وترى الباحثة أن تلك الإجابة تشير إلى أن الإحصائيات الرسمية التي يتم التعامل معها من قبل المسؤولين عن تقديم المشاريع الممولة ترى بأن هناك تحسن في مستوى المعيشة والذي انعكس على أفراد الأسر الفقيرة والتي حصلت على المشاريع الممولة من قبل الجهات المانحة، بالإضافة إلى أن تلك الأسر قد استغنت لاحقاً عن طلب المعونة التي كانت تحصل عليها.

جدول رقم (4-6):

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (1-2)

ت	البند	نعم										لا	
		فرصة واحدة		فرصتان		ثلاث فرص		أربع فرص فأكثر		المجموع	ت		%
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
2.	هل وفرت المشاريع المقدمة فرصة عمل أكثر من فرد لدى الأسر التي حصلت على الدعم؟	10	50.0	3	15.0	1	5.0	-	-	14	70.0	6	30.0

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (1-2)



كما يتضح من الجدو السابق بأن وجهة نظر المدراء والمسؤولين الذين يرون بأن المشاريع الممولة قد وفرت فرصة عمل واحدة أو اثنتين قد بلغت 65.0%، في مقابل 5.0% ممن يرون بأن تلك المشاريع

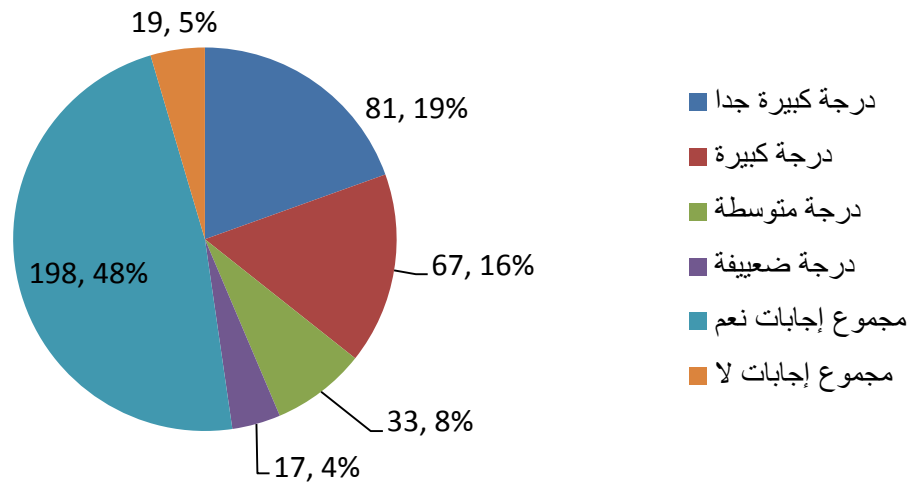
قد وفرت أكثر من فرصتي عمل،. أما الذين لم تستطع المشاريع الممولة توفير أية فرصة عمل لهم فقد بلغت 30% من الإجابات، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المشاريع الممولة تعتبر من المشاريع صغيرة الحجم نظراً لصغر التمويل المالي المخصص لها، كما أن طبيعة عمل المشاريع يغلب عليها المشاريع التجارية والخدمية صغيرة الحجم ولا يتطلب العمل فيها إلى أكثر من شخص أو اثنين.

جدول (4-7)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (1-3)

ت	البند	نعم										لا	
		درجة كبيرة جدا		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
3.	هل أنتم راضون عن طبيعة عمل المشاريع التي تم تقديمها؟	7	35.0	5	25.0	4	20.0	-	-	16	4	20.0	80.0

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على السؤال (1-3)



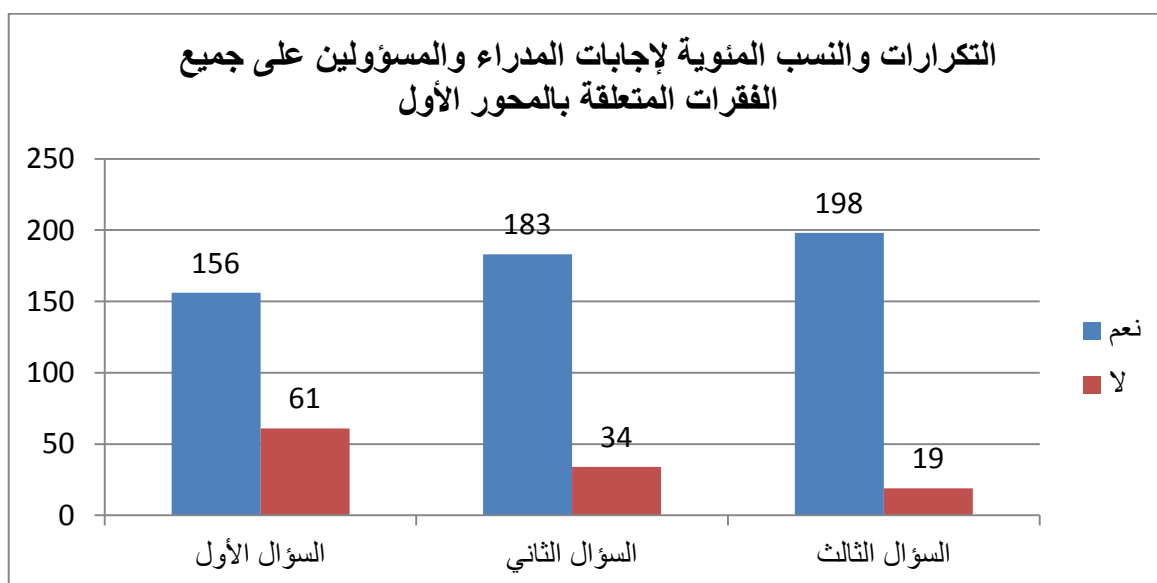
ويتضح من نتائج الجدول السابق أن ما نسبته 60.0% من المدراء والمسؤولين عبروا عن رضاهم عن طبيعة عمل المشاريع الممولة بدرجة عالية، أما الذين جاءت إجاباتهم بدرجة منخفضة أو ضعيفة فقد بلغت نسبتهم 20.0% من المبحوثين، في حين جاءت نسبة المدراء والمسؤولين غير الراضين عن طبيعة عمل المشاريع الممولة بنحو 20.0% من الإجابات، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المشاريع

الممولة يغلب عليها التنوع ما بين مشاريع تجارية وزراعية وحرف يدوية، إلا أنه يغيب عنها التركيز على المشاريع الصناعية، كما ترى الباحثة أن وجود نسبة من عدم الرضا على طبيعة المشاريع جاء نتيجة وجود العديد من المشاكل والعقبات التي تواجه المستفيدين من تلك المشاريع، وبالأخص مشاريع التمويل المالي وتآكل رأس المال، وآلية إدارة المشروع، وخاصة لدى الفئات التي لا تمتلك خبرة سابقة في مجال عمل المشروع.

جدول رقم (4-8)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على جميع الفقرات المتعلقة بالمحور الأول

ت	البند	نعم		لا	
		المجموع	%	ت	%
المحور الأول: ما مدى التغيير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة من وجهة نظر الجهات الداعمة					
1.	هل رفعت المشاريع التي تم تمويلها من جهتكم الدخل الشهري للأسر المحتاجة؟	19	95.0	1	5.0
2.	هل وفرت المشاريع المقدمة فرصة عمل لأكثر من فرد لدى الأسر التي حصلت على الدعم؟	14	70.0	6	30.0
3.	هل أنتم راضون عن طبيعة عمل المشاريع التي تم تقديمها؟	16	80.0	4	20.0
الدرجة الكلية لإجابات المدراء والمسؤولين على فقرات المحور الأول		49	81.7	11	18.3



يتضح لنا من الجدول السابق بأن هناك تغير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين من المشاريع الممولة من وجهة نظر الجهات الداعمة لها وبدرجة عالية بلغت نسبتها (81.7%). وهو مؤشر على أن هناك تغير ملموس في مستوى الدخل ومضمونه للجهات المنتفعة بالمشاريع الممولة، حيث أن تلك الإجابات مبنية على البيانات الإحصائية المتوفرة لدى المسؤولين والمدراء والذين يرون جدوى الاستمرار في تقديم الدعم من خلال المشاريع الممولة للفئات المهمشة والفقيرة. ويتضح أيضاً أن نسبة الذين ارتفعت دخولهم الشهرية بلغت (95.0%)، في حين أن مستوى الرضا العام عن طبيعة عمل المشاريع التي تم تقديمها جاء بدرجة مرتفعة وبنسبة (80.0%)، أما الذين يرون بأن تلك المشاريع قد وفرت فرصة عمل لأكثر من فرد لدى الأسر التي حصلت على الدعم جاءت بنسبة (70.0%) وبدرجة مرتفعة أيضاً. ويدل ذلك على أن مستوى رضا المدراء والمسؤولين يعتبر مقياساً لنجاح المشاريع وتحقيقها لأهدافها المرسومة.

وعند مراجعة النسبة المئوية لإجابتي أفراد العينتين نستنتج أن هناك اختلاف في وجهتي نظر العينتين، حيث نرى أن إجابة المستفيدين فيما يتعلق بالفقرة التي تنص على (رفع المشروع الممول والذي حصلت عليه من دخلك الشهري) قد بلغت (71.9%) مقابل (95.0%)، حيث تعزو الباحثة هذا الاختلاف إلى أن عينة المستفيدين تسعى إلى التغير السريع، فضلاً عن أن حجم الالتزامات السابقة كبيرة نسبياً نظراً لحالة الفقر التي تعيشها، في حين نجد أن إجابات المدراء والمسؤولين تستند أساساً على الإحصائيات والبيانات الرسمية التي يتم تدوينها من خلال اللجان المتخصصة وفرق العمل التي تعمل على تقييم تلك المشاريع ومدى نجاحها واستمرارها.

كما نجد عن إجراء المقارنة ما بين إجابات العينتين بأن المشاريع الممولة قد قدمت فرص عمل لأكثر من فرد في الأسر التي حصلت على الدعم من وجهة نظر العينتين، حيث ترى فئة المستفيدين أن توفير فرص عمل قد بلغت نسبة التأييد لديها 84.3% أما المدراء والمسؤولين فقد بلغت نسبة قناعتهم

بأن تلك المشاريع قد وفرت فرص عمل لأكثر من فرد من أفراد الأسر التي حصلت على المشروع الممول قد بلغت 70.0%، ويعزى ذلك الاختلاف إلى أن توفير فرصة عمل إضافية في المشروع الممول يعني فرصة عمل حقيقية (موظف متفرغ) وذلك في حسابات البطالة المقنعة، في حين أن عينة المنتفعين تعتقد بأن مساعدة أفراد العائلة للمسؤول عن إدارة المشروع تعني توفر فرصة عمل لشخص آخر.

كما يتضح لنا وجود فروق في الإجابات ما بين كل من عينة المنتفعين من المشاريع الممولة وعينة المدراء والمسؤولين فيما يتعلق بمستوى الرضا عن طبيعة عمل المشاريع الممولة، حيث أن مستوى رضا المستفيدين عن طبيعة عمل تلك المشاريع جاءت بنسبة 91.2% مقابل 80.0% للمدراء والمسؤولين، ويعزى ذلك الاختلاف إلى أن عينة المستفيدين هي التي اختارت المشروع بنفسها، في حين ترى عينة المدراء والمسؤولين أن مستوى النجاح في إدارة المشروع وعدم تآكل رأس المال وتوفير أكثر من فرصة عمل حقيقية قد جاءت بدرجة عالية نسبياً، إلا أنها لم تحقق جميع الأهداف التي تسعى إليها تلك الجهات وخصوصاً أن تلك المشاريع تعتبر من المشاريع الصغيرة والنوعية والتي لا يمكن أن توفر الاستقلال المالي الكامل لجميع أفراد الأسرة.

2.4 نتائج الإجابة على السؤال الثاني والذي يدور حول (درجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة)

وللإجابة على السؤال الثاني، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينتي الدراسة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

1.2.4 فئة المستفيدين من المشروع الممول

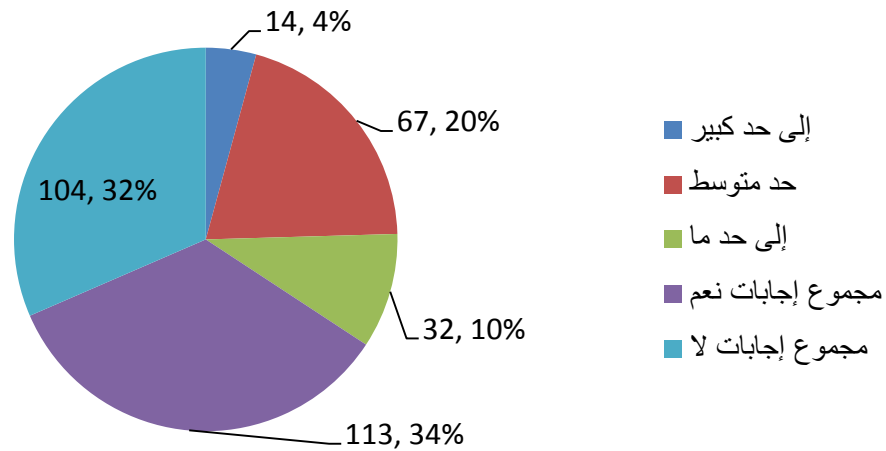
تم استعراض النتائج المتعلقة بإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة التي حصلوا عليها من خلال إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة الأولى لفقرات الاستبانة المتعلقة بالسؤال الثاني، والجدول التالي يبين تلك النتائج.

جدول رقم (4-9)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على الفقرة (2-4) والتي تدور حول (تستطيع توفير معظم مستلزمات العائلة من خلال المشروع الذي حصلت عليه)

لا	نعم								البند	ت	
	%	ت	المجموع	إلى حد ما		حد متوسط		إلى حد كبير			
				%	ت	%	ت	%			ت
47.9	104	52.1	113	14.7	32	30.9	67	6.5	14	4. تستطيع توفير معظم مستلزمات العائلة من خلال المشروع الذي حصلت عليه	

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين على الفقرة (2-4)



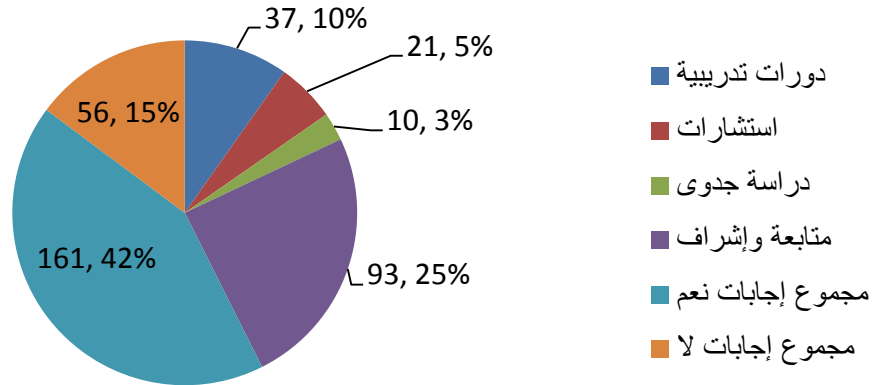
يتضح لنا من إجابات المستفيدين من المشاريع الممولة بأن الذين استطاعوا توفير معظم مستلزماتهم من خلال المشروع الذي حصلوا عليه بلغت 37.4% بدرجة عالية ومتوسطة، في حين أن الذين يرون أن تلك الاستفادة جاءت محدودة قد بلغت نسبتهم نحو 14.7%، أما الذين لم يستطيعوا توفير معظم مستلزمات عائلاتهم من خلال المشروع الممول فقد بلغت نسبتهم 47.9%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هناك مستوى من الرضا عن المشاريع الممولة، إلا أن قدرة المشروع الصغير الممول لا تفي بحاجات الأسرة الفقيرة وخصوصاً أن على تلك الأسر التزامات مالية سابقة، كما أن تلك الأسر تسعى إلى توفير أقصى حد من الحاجات الأساسية التي تتطلبها الحياة الكريمة مثل المأكل والمشرب والتعليم والصحة والسكن، وتعاني معظم الأسر الفقيرة من نقص في تلك الحاجات لديها.

جدول رقم (4-10)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-5) والتي تدور حول (حصلت على دعم لوجستي من قبل المؤسسة المانحة والداعمة لمشروعك غطي جميع احتياجات العمل)

ت	البند	نعم										لا	
		دورات تدريبية		استشارات		دراسة جدوى		متابعة وإشراف		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
5.	حصلت على دعم لوجستي من قبل المؤسسة المانحة والداعمة لمشروعك غطي جميع احتياجات العمل	17.1	37	9.7	21	4.6	10	42.8	93	74.2	161	25.8	56

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على
الفقرة (2-5)

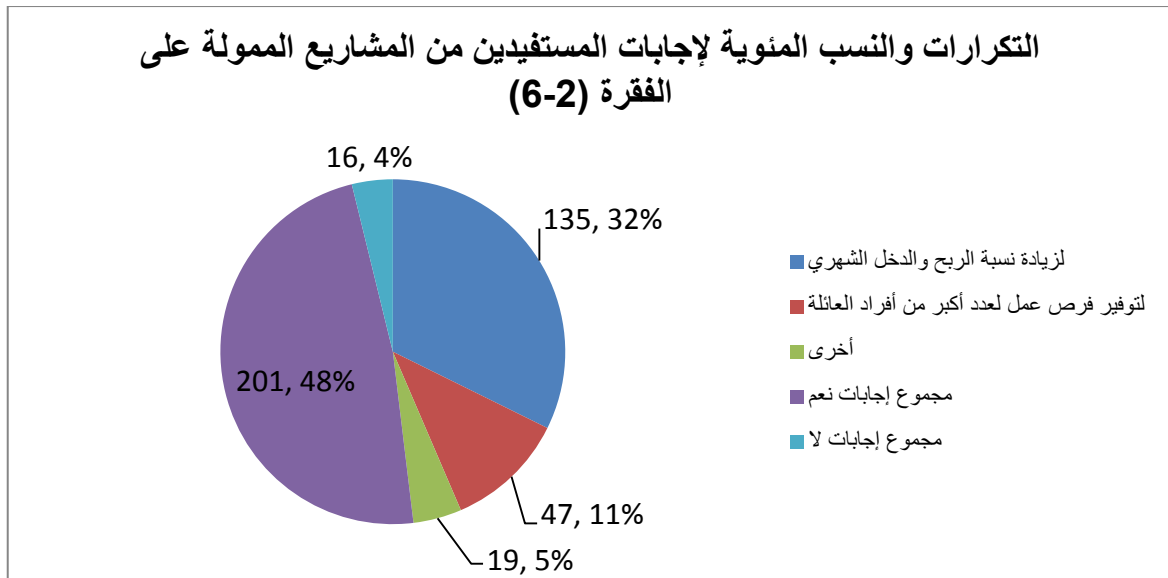


يتضح من الجدول السابق أن الجهات الداعمة تقدم الدعم اللوجستي (من خلال المتابعة والإشراف) وبنسبة 42.8%، مقابل 31.2% من عينة المستفيدين قد حصلوا على دورات تدريبية واستشارات ودراسات جدوى، أما الذين لم يحصلوا على الدعم اللوجستي فقد بلغت نسبتهم 25.8%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الجهات المانحة تركز على استمرارية نجاح المشروع، وتوظيف الأموال في المشروع وذلك لحماية رأس المال من التآكل، كما أن تلك الجهات تسعى لتقديم دورات تدريبية متخصصة في مجال العمل، وكون أصحاب المشاريع الممولة قد اختاروا تلك المشاريع، فمن المتوقع أن لديهم خبرات سابقة في هذا المجال، كما أن طبيعة أعمال المشاريع الممولة يغلب عليها التجارة والخدمات، والتي لا تتطلب إدارة كبرى مثل إدارة الشركات، أما فيما يتعلق بدراسات الجدوى فنجد أن تلك الدراسات يتم إجراؤها لدى الجهات المختصة ولا يقوم طالبوا المشروع بإجراء تلك الدراسات.

جدول رقم (4-11)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-6) والتي تدول حول (تفكر في توسعة المشروع الحالي استجابة لتلبية احتياجات أسرته)

ت	البند	نعم								لا	
		لزيادة نسبة الربح والدخل الشهري		لتوفير فرص عمل لعدد أكبر من أفراد العائلة		أخرى		المجموع	ت		%
		ت	%	ت	%	ت	%				
6.	تفكر في توسعة المشروع الحالي استجابة لتلبية احتياجات أسرته	135	62.2	47	21.7	19	8.8	201	92.7	16	7.3



كما يتضح لنا بأن هناك ما نسبته 92.7% ممن استفادوا من المشاريع الممولة يفكرون بتوسعة مشروعهم، وأن الذين يهدفون إلى زيادة نسبة الربح والدخل الشهري بلغت نسبتهم 62.2%، أما الذين يسعون لتوفير فرص عمل لعدد أكبر من أفراد العائلة فقد بلغت نسبتهم 21.7%، في حين أن ما نسبته 8.8% لديهم أسباب أخرى لتوسعة المشروع، في مقابل 7.3% من الأسر المستفيدة من المشاريع الممولة لا تفكر بتوسعة المشروع حيث ترى الباحثة أن عينة المستفيدين تبحث عن زيادة الدخل الشهري لها، وعلى الرغم من الحاجة إلى توفير فرص عمل إضافية، إلا أن تلك الأسر تعتمد على العمل الإضافي لبقية أفراد الأسرة في نفس المشروع.

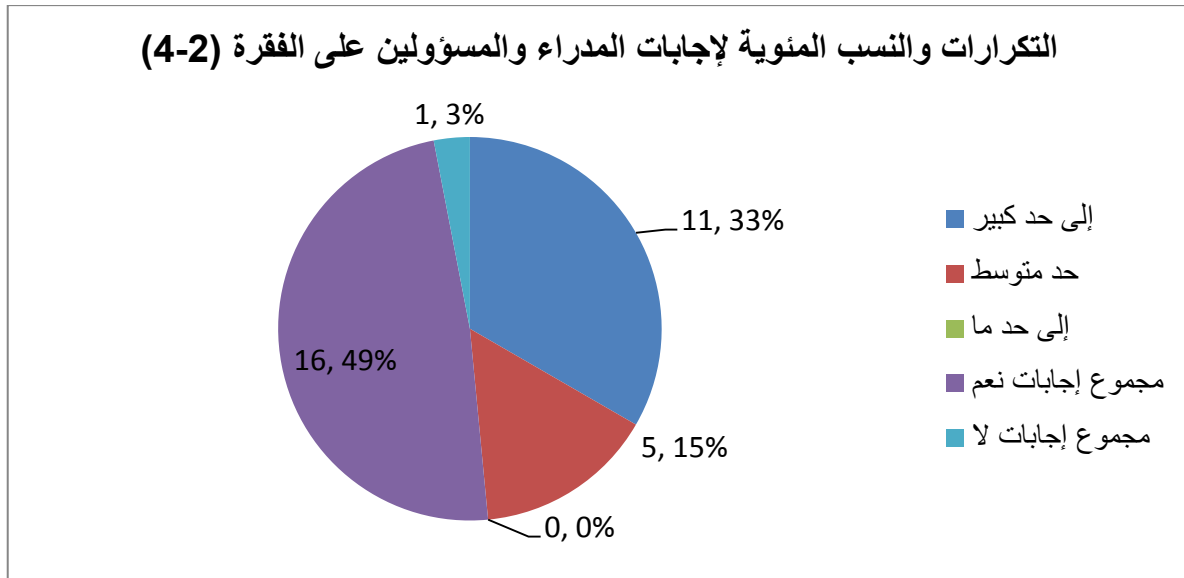
2.2.4 فئة المدراء والمسؤولين العاملين في الجهات المقدمة للمشاريع الممولة

أما فيما يتعلق بإجابات المدراء والعاملين في الجهات المعنية بتقديم المشاريع الممولة للفئات الفقيرة والمحتاجة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الثاني، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول رقم (4-12)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (2-4) والتي تدول حول (تستطيع توفير معظم مستلزمات العائلة من خلال المشروع الذي حصلت عليه)

ت	البند	نعم								لا	
		إلى حد كبير		حد متوسط		إلى حد ما		المجموع	ت		
		%	ت	%	ت	%	ت	%			
4.	هل ترى بأن الدعم المقدم قد أدى إلى توفير معظم مستلزمات العائلة التي حصلت عليه؟	55.0	11	25.0	5	-	-	16	80.0	4	20.0



كما يتضح لنا من الجدول السابق بأن ما نسبته 55.0% من عينة المدراء والمسؤولين يرون بأن الدعم المقدم قد وفر معظم مستلزمات العائلة المنتفعة من المشروع الممول وبدرجة كبيرة، في مقابل 25.0% قد جاءت إجاباتهم أقل من ذلك، في حين نجد أن هناك ما نسبته 20.0% من المدراء

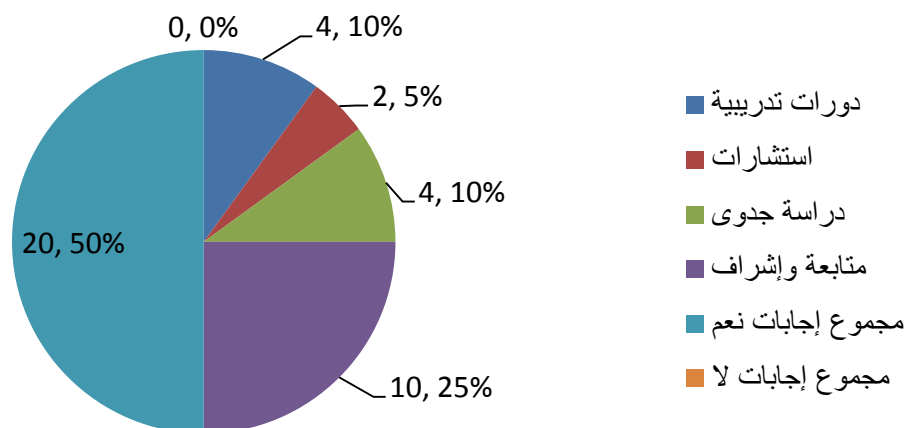
والمسؤولين يرون بأن تلك المشاريع لا تستطيع توفير معظم مستلزمات العائلات المنتفعة منها وبنسبة 20.0% من الإجابات، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن فئة المستفيدين من المشاريع الممولة تبحث عن توفير دخل شهري إضافي أكثر من توفير فرص عمل، على الرغم من أن وجهة نظر المدراء والمسؤولين تسعى لزيادة دخل الأسر الفقيرة وللحد من البطالة.

جدول رقم (4-13)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (2-5) والتي تدول حول (تقدم مؤسستكم دعماً لوجستياً يركز على تلبية جميع احتياجات العمل)

ت	البند	نعم										لا	
		دورات تدريبية		استشارات		دراسة جدوى		متابعة وإشراف		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
5.	تقدم مؤسستكم دعماً لوجستياً يركز على تلبية جميع احتياجات العمل	20.0	4	10.0	2	20.0	4	50.0	10	20	100.0	-	-

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (2-5)



ويتضح لنا من الجدول السابق بأن نسبة الذين تمت متابعتهم والإشراف على مشاريعهم بلغت 50.0% من المبحوثين، مقابل 20.0% ممن حصلوا على دورات تدريبية وتم إجراء دراسات جدوى لمشاريعهم، أما الذين قد تم تقديم الاستشارات لهم فقد بلغت نسبتهم 10.0% فقط من المبحوثين،

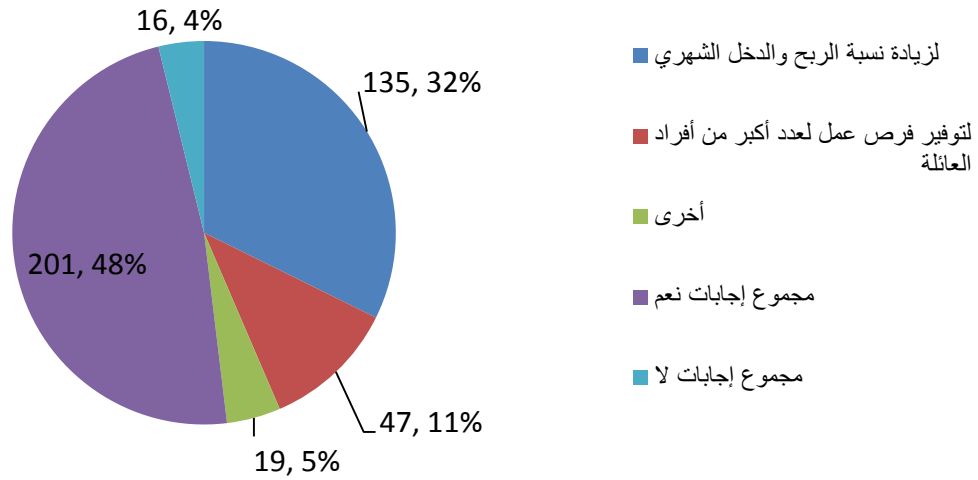
وبذلك نرى أن جميع إجابات المدراء والمسؤولين نحو تقديم الدعم اللوجستي الذي يركز على تلبية جميع احتياجات العمل قد أيدت ذلك وبنسبة 100%، وتغزو الباحثة ذلك إلى أن الجهات المانحة تسعى لضمان استمرارية ونجاح المشروع الممول للحد من الفقر والبطالة والسعي نحو تمكين الفقراء، ويشمل الدعم اللوجستي كل من (المتابعة والإشراف، والدورات التدريبية، ودراسة الجدوى، والاستشارات)، ومن الجدير ذكره بأن حاجة أصحاب المشاريع الممولة للدعم اللوجستي تعتبر أمر بالغ الأهمية وذلك لضمان استمرار المشروع ونجاحه، وخصوصاً إجراء دراسة الجدوى قبل تقديم المشروع الممول، فعلى الرغم من أن إدارة الجهات الممولة للمشاريع تقوم بإجراء دراسات جدوى لكافة المشاريع، إلا أن هذه الدراسات لا يتم عرضها على أصحاب المشروع إلا عند الطلب، ويتم بناء عليها تقديم المشروع الممول لطالبيه. أما فيما يتعلق بعملية المتابعة والإشراف فنجد أن الجهات الداعمة تقوم بالإشراف على المشروع وخصوصاً في الفترة الأولى لضمان نجاحه واستمراره، فضلاً عن تقديم الاستشارات الفنية على وجه الخصوص لأصحاب تلك المشاريع كونهم من الأشخاص حديثي العهد بامتلاك المشاريع وإدارتها بشكل شخصي.

جدول رقم (4-14)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (2-6) والتي تدول حول (هل ترى بأن هناك تفكير جدي في توسعة المشاريع الحالية لدى الأسر التي حصلت على الدعم؟)

ت	البند	نعم								لا	
		لتوفير فرص عمل لعدد أكبر من أفراد العائلة		أخرى		المجموع		ت	%		
		ت	%	ت	%	ت	%				
6.	هل ترى بأن هناك تفكير جدي في توسعة المشاريع الحالية لدى الأسر التي حصلت على الدعم؟	14	70.0	5	25.0	-	-	19	95.0	1	5.0

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (6-2)



ويتضح من نتائج الجدول السابق أن هناك تفكير جدي في توسعة المشاريع الحالية لدى الأسر التي حصلت على الدعم وبدرجة مرتفعة جدا وبنسبة (95.0%)، ويرى المدراء والمسؤولون أن هذا التفكير يعود إلى أن المنتفعين من المشاريع الممولة يسعون إلى زيادة نسبة الربح والدخل الشهري وبنسبة (70.0%)، في مقابل 25.0% منهم يسعون إلى توفير فرص عمل لعدد أكبر من أفراد العائلة، أما الذين لا يفكرون بتوسعة المشروع فقد بلغت نسبتهم 5.0% فقط، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تلك المشاريع صغيرة الحجم، وتقدم فرصة لتوفير دخل شهري محدود للأفراد العاملين فيها، وبذلك فإن طلب توسعة المشروع يعني توفير دخل شهري إضافي وهو ما تسعى الأسر الفقيرة للحصول عليه، بالإضافة إلى توفير أكثر من فرصة عمل لبقية أفراد الأسرة والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الشهري بشكل مباشر.

وعند مقارنة الإجابات المتعلقة بدرجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة لعينتي الدراسة نرى بأن هناك تفكير في توسعة المشروع القائم استجابة لتلبية احتياجات الأسرة الحاصلة على المشروع الممول، حيث بلغت نسبة التأييد لدى المنتفعين 92.7% مقابل 95.0% من وجهة نظر المدراء والمسؤولين، وهما نسبتان متقاربتان جداً، تشيران إلى وجود قناعة

بجدوى المشروع والفائدة التي قد حققها في عملية التمكين دون الحاجة لطلب المعونة أو العمل لدى الآخرين، إلا أن هذا الأثر قد غاب عن مدى توفير المشروع لمستلزمات العائلة من وجهة نظر المنتفعين من المشاريع الممولة، حيث ترى عينة المنتفعين أن تلك المشاريع الممولة قد ساهمت بنسبة النصف تقريباً في توفير المستلزمات العائلية (52.1%)، في حين ترى فئة المدراء والمسؤولين أن نسبة التأثير قد بلغت 80.0%، وتؤكد الأرقام والإحصائيات ما توصلت إليه إجابات المدراء والمسؤولين، ويعزى ذلك الاختلاف إلى عدم تمييز الأسر المحتاجة لنوعية المستلزمات العائلية المتوقع الحصول عليها عند توفر دخل إضافي، حيث تهدف تلك المشاريع الممولة أساساً للتمكين الاقتصادي والاجتماعي أكثر من توفير الرفاهية ورغد العيش، وذلك سعياً وراء إخراج تلك العائلات من حالات الفقر المطلق والمدقع أكثر من حصولها على دخول شهرية جيدة أو ممتازة، فهي تسعى إلى الحد من درجة الفقر والبطالة الشائعة بين تلك الأسر، وفي مراحل مستقبلية من الممكن أن تؤدي تلك المشاريع وخاصة في حالة توسعها إلى تحسن ملحوظ في دخل الأسرة.

كما تشير النتائج إلى وجود فروق في إجابات العينتين نحو الحصول على دعم لوجستي من قبل المؤسسات المانحة والداعمة للمشاريع الممولة والذي هدف لتغطية جميع احتياجات العمل في المشروع، حيث نجد أن 74.2% من المنتفعين قد حصلوا على الدعم اللوجستي، في مقابل 100.0% من المدراء والمسؤولين يرون بأنهم قد قدموا الدعم اللوجستي لتلك الأسر. ويعزى هذا الاختلاف إلى أن الفئات المستفيدة ترى بأن تلك المشاريع لم تقدم لها الفائدة الكبرى في مجال التدريب ودراسات الجدوى، وأنه يغلب عليها طابع المتابعة والإشراف، إلا أن عينة المدراء والمسؤولين ترى بأن دراسات الجدوى يتم إجراؤها لجميع المشاريع المطروحة وذلك لضمان نجاحها، ولا يتم تقديمها إلا عند الطلب، كما أن عينة المستفيدين لا تقوم بإجراء تلك الدراسات، وليس لديها إمام مسبق في كيفية إجرائها، كما أن الاستشارات التي تقدم لأصحاب المشاريع لا يؤخذ بها من قبل المنتفعين بالمشروع

وأنهم يرون بأن تلك الاستشارات هي عملية مراقبة ومتابعة تأتي من جهة المؤسسات الداعمة، مع غياب الوعي لدى تلك الأسر بأهمية الحصول على تلك الاستشارات وخصوصاً الاستشارات الفنية منها والمتعلقة بآلية العمل وعمليات الشراء والبيع والتسويق.

3.4 نتائج الإجابة على السؤال الثالث والذي يدور حول (نجاحة توظيف الأموال في نجاح

(المشروع)

وللإجابة على السؤال الثالث، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لإجابات عيني الدراسة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

1.3.4 فئة المستفيدين من الدعم المقدم

تم استعراض النتائج المتعلقة بإجابات المستفيدين من الدعم المقدم من خلال إيجاد التكرارات والنسب المئوية على الفقرات المتعلقة بالسؤال الثالث، والجدول التالي يبين تلك النتائج.

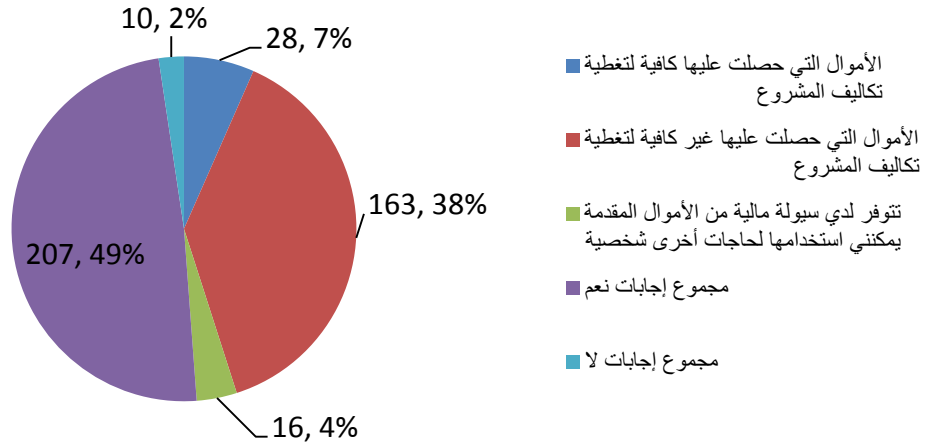
جدول رقم (4-15)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-7) والتي تدور

حول (تقوم بتوظيف الأموال المخصصة لصالح المشروع)

لا	نعم								البند	ت	
	%	ت	المجموع	تتوفر لدي سيولة مالية من الأموال المقدمة يمكنني استخدامها لحاجات أخرى شخصية		الأموال التي حصلت عليها غير كافية لتغطية تكاليف المشروع		الأموال التي حصلت عليها كافية لتغطية تكاليف المشروع			
				%	ت	%	ت	%			ت
4.6	10	95.4	207	7.4	16	75.1	163	12.9	28	7.7	تقوم بتوظيف الأموال المخصصة لصالح المشروع

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة
على الفقرة (7-2)

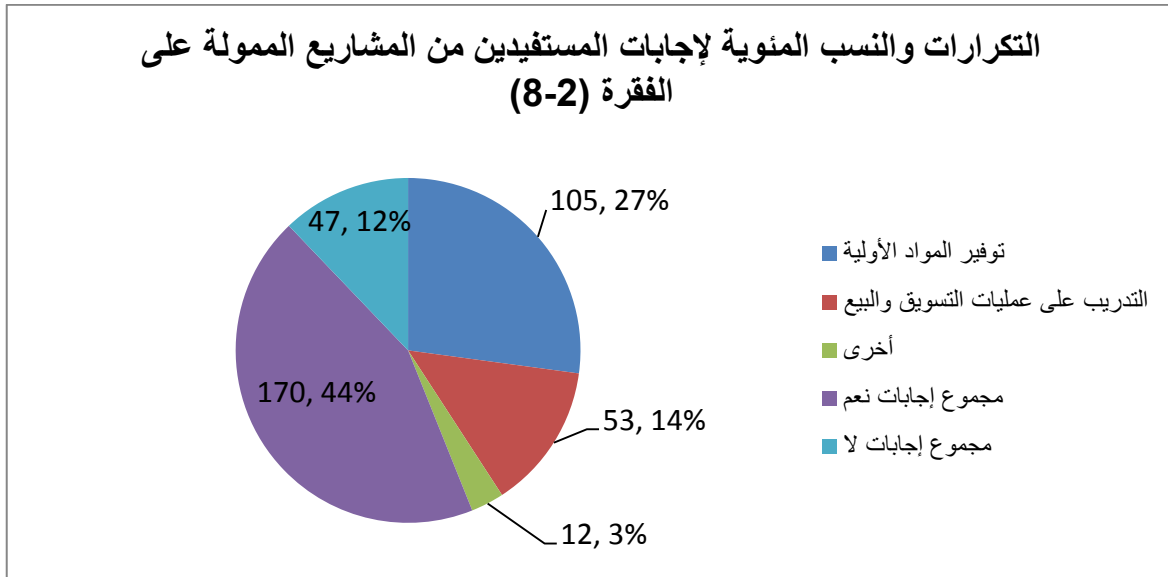


يتضح لنا أن ما نسبته 75.1% من المستفيدين من المشروع الممول يقومون بتوظيف الأموال المخصصة لصالح المشروع إلا أن تلك الأموال غير كافية لتغطية تكاليف المشروع، في مقابل 12.9% اعتبروا بأن تلك الأموال كافية في تغطية كافة التكاليف، في حين نجد أن ما نسبته 7.4% يؤكدون بأنه قد توفرت لديهم السيولة المالية نتيجة الحصول على المشروع الممول والتي استفادوا منها لحاجاتهم الشخصية الأخرى، أما الذين أجابوا بأنهم لم يقومون بتوظيف تلك الأموال لصالح المشروع بشكل كامل فقد بلغت نسبتهم 4.6% فقط من المبحوثين، وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى أن حجم الدعم المقدم للمشروع صغير ولا يفي بجميع الحاجات الأساسية لإقامة مشروع يوفر دخل شهري حقيقي للعائلات الفقيرة، كما أن طبيعة المشاريع الممولة يغلب عليها الطابع التجاري والخدمي والتي تتطلب مبالغ أكثر من المخصصة لمشاريع الحرف اليدوية أو الزراعية. ومع ذلك فإن نسبة تأييد فئة المستفيدين من توظيف تلك الأموال لصالح المشاريع قد جاءت بدرجة عالية جدا وبنسبة 95.4%، مما يؤكد على التزام تلك الفئة وسعيها نحو إنجاح المشروع الممول وديمومته وذلك للحصول على دخل شهري مقبول يفي بحاجات تلك الأسر الأساسية.

جدول رقم (4-16)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-8) والتي تدور حول (قامت الجهة الممولة للمشروع بمساعدتك وتوجيهك في عمليات الشراء والبيع)

ت	البند	نعم								لا	
		توفير المواد الأولية		التدريب على عمليات التسويق والبيع		أخرى		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت				
8.	قامت الجهة الممولة للمشروع بمساعدتك وتوجيهك في عمليات الشراء والبيع	48.4	105	24.4	53	5.5	12	170	78.3	47	21.7



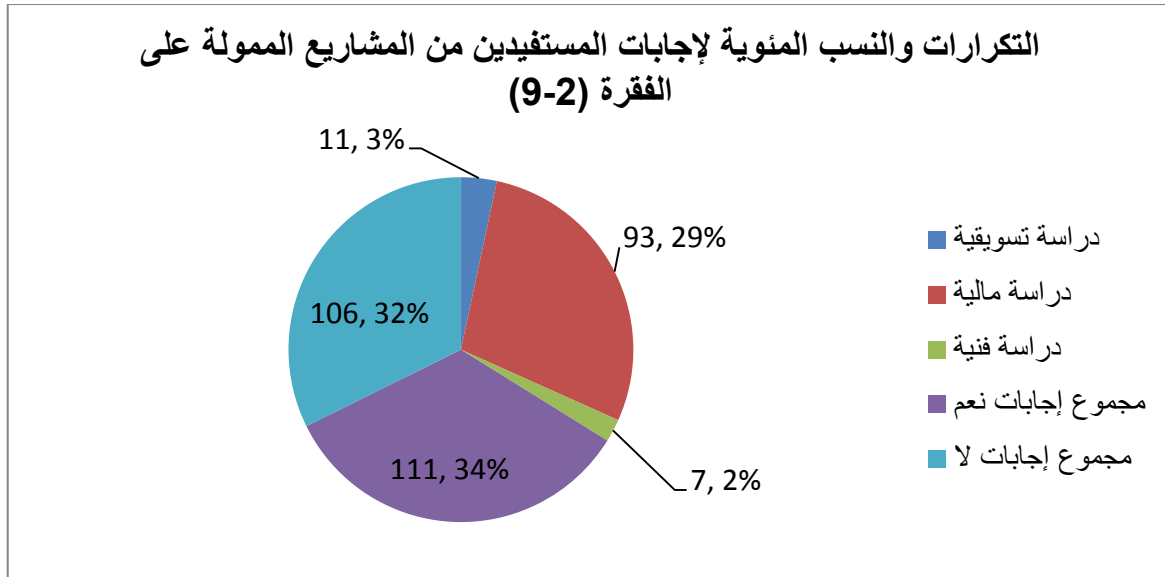
ويتضح لنا من الجدول السابق بأن حوالي نصف العينة من الأسر المنتفعة من المشاريع الممولة قد حصلت على المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع حيث استطاعت الحصول على المواد الأولية من قبل الجهات الممولة للمشروع وبنسبة (48.4%) ، مقابل 24.4% من الذين حصلوا على التدريب على عمليات التسويق والبيع، أما الذين يرون بأن المساعدة التي حصلوا عليها كانت لأسباب أخرى فقد بلغت نسبتهم نحو 5.5% فقط من إجابات المبحوثين، في مقابل 21.7% ممن لم يحصلوا على أي نوع من المساعدة أو التوجيه من قبل الجهات الداعمة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الجهات

المانحة للمشاريع الممولة تتابع وتشرف على نجاح المشروع واستمراريته من خلال قيامها بتوفير المواد الأولية ودعم المشروع من خلال تدريب العاملين على عمليات التسويق والبيع وخصوصاً أن تلك المشاريع هي بطبيعتها مشاريع صغيرة وتتطلب التدريب عليها وخصوصاً أن معظم الحاصلين على تلك المشاريع ليس لديهم خبرة سابقة جيدة خصوصاً في مجالي الشراء والبيع، فعلى الرغم من أنهم قد اختاروا المشروع بأنفسهم إلا أنهم لم يحصلوا على فرصة إدارة المشروع بشكل مباشر مسبقاً.

جدول رقم (4-17)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-9) والتي تدول حول (قمت بإجراء دراسة جدوى للمشروع)

ت	البند	نعم								لا	
		دراسة تسويقية		دراسة مالية		دراسة فنية		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت				
9.	قمت بإجراء دراسة جدوى للمشروع	5.1	11	42.9	93	3.2	7	51.2	111	48.8	106



كما يتضح لنا من الجدول السابق بأن ما نسبته 42.9% من المستفيدين قد قاموا بإجراء دراسة جدوى (مالية) مقابل (5.1%) من الذين قاموا بإجراء دراسة جدوى تسويقية، وأن 3.2% من المبحوثين قد قاموا بإجراء دراسة جدوى فنية لمشروعهم الممول، في مقابل 48.8% لم يقوموا بإجراء دراسة جدوى

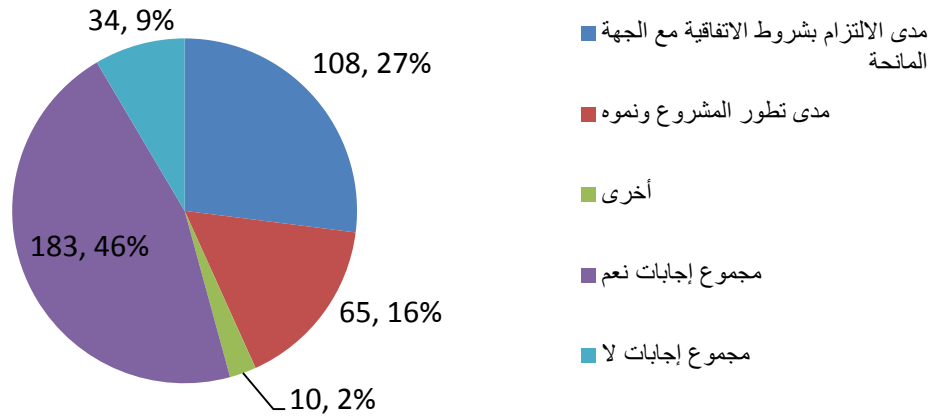
للمشروع قبل عرضه على الجهات الداعمة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن أقصى اهتمام لطالبي المشروع هو دراسة المبلغ المالي الواجب توفيره لإقامة المشروع ومدى الفائدة الممكن تحقيقها في سبيل إنجاح المشروع وخاصة أن تلك المشاريع هي من بين المشاريع الشائعة والمتوفرة في معظم المناطق الفلسطينية، فضلاً عن عدم الحاجة لإجراء دراسة فنية أو تسويقية من وجهة نظرهم باعتبار أن معظم تلك المشاريع مقامة في القرى والمناطق النائية والتي تحتاج إلى هذا النوع من المشاريع، كما أن تلك المشاريع صغيرة الحجم وبذلك فإن الطاقة الإنتاجية وكميات البيع لها محدودة نسبياً وبذلك فلا داعي لإجراء تلك الدراسات، فضلاً عن جهل العائلات بطريقة إجراء دراسات الجدوى والفائدة منها قبل البدء بالمشروع.

جدول رقم (4-18)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-10) والتي تدول حول (تتابع الجهة المقدمة للدعم أنشطة المشروع وأعماله)

ت	البند	نعم								لا	
		مدى الالتزام بشروط الاتفاقية مع الجهة المانحة		مدى تطور المشروع ونموه		أخرى		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت				
10.	تتابع الجهة المقدمة للدعم أنشطة المشروع وأعماله	49.8	108	29.9	65	4.6	10	183	84.3	34	15.7

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على
الفقرة (2-10)

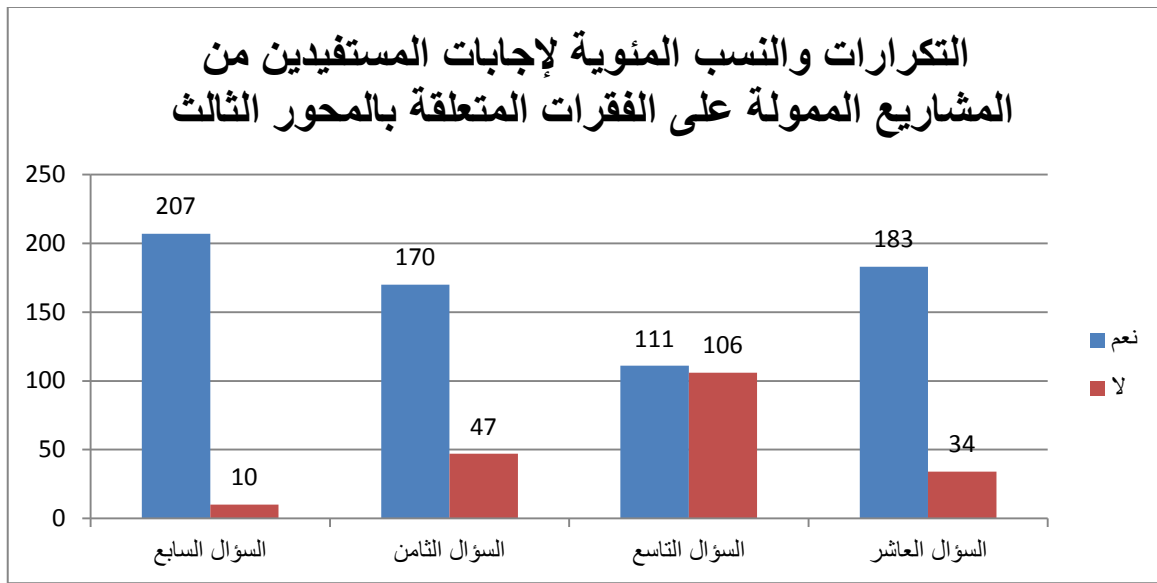


ويتضح لنا من نتائج الجدول السابق أن ما نسبته 49.8% من المستفيدين يعتقدون بأن هناك متابعة من قبل الجهات المقدمة لأنشطة المشروع وأعماله تتمثل في (مدى التزامهم بشروط الاتفاقية)، كما أن 29.9% يرون أن عملية المتابعة تتم من خلال (مدى تطور المشروع ونموه)، أما الذين لديهم آراء أخرى في طرق المتابعة التي تقوم بها الجهات المقدمة للمشروع فقد جاءت إجاباتهم بنسبة 4.6% فقط، في مقابل 15.7% من المبحوثين يرون بأن الجهات الداعمة لا تقوم بإجراء أي نوع من المتابعة لأنشطة المشروع وأعماله، وتعزو الباحثة ذلك إلى مدى اهتمام الجهات المانحة بضمان نجاح المشروع وديمومته تحقيقاً للهدف الأساس المقدم له المشروع وهو الحد من الفقر والبطالة، فضلا عن السعي نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي للعائلات الفقيرة، كما ترى الباحثة بأن مدة المشروع والإشراف عليه تنتهي بنهاية كل سنة، وبذلك لا تلجأ الجهات المانحة إلى إعادة متابعة المشاريع الممولة أو الإشراف عليها في السنوات اللاحقة.

جدول رقم (4-19)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (نجاحة توظيف الأموال في نجاح المشروع)

المحور الثالث: نجاحة توظيف الأموال في نجاح المشروع					
ت	البند	نعم		لا	
		%	المجموع	%	المجموع
7.	تقوم بتوظيف الأموال المخصصة لصالح المشروع	95.4	207	4.6	10
8.	قامت الجهة الممولة للمشروع بمساعدتك وتوجيهك في عمليات الشراء والبيع	78.3	170	21.7	47
9.	قمت بإجراء دراسة جدوى للمشروع	51.2	111	48.8	106
10.	تتابع الجهة المقدمة للدعم أنشطة المشروع وأعماله	84.3	183	15.7	34
	الدرجة الكلية لإجابات المستفيدين على المحور الثالث	77.3	671	22.7	197



ويتضح لنا من نتائج الجدول السابق إلى أن مستوى نجاحة توظيف الأموال المخصصة للمشاريع الممولة في إنجاز المشروع قد بلغ 77.3%، وهو مؤشر جيد يدل على نجاحة توظيف الأموال من قبل المستفيدين في نجاح المشروع الممول وتخصيصها للمشروع، وأن 95.4% من تلك الأموال يتم توظيفها لصالح المشروع، في حين أن 84.3% يرون بأن الجهات المقدمة للدعم تقوم بمتابعة أنشطة وأعمال المشروع الممول، أما فيما يتعلق بالمساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع فقد بلغت

78.3%، إلا أن قيام المستفيدين من المشاريع بإجراء دراسات الجدوى لم تحصل إلى على ما نسبته 51.2% من إجابات المبحوثين، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المستفيدين من المشاريع الممولة يسعون لإنجاح مشروعهم خوفاً من سحب المشروع منهم بناء على الشروط الموقعة مع الجهات المانحة بالإضافة إلى حاجتهم لضمان دخل شهري ثابت وتوفير فرص عمل لعدد من أفراد العائلة، كما أن الجهات المقدمة للمشروع الممول تعمل قصارى جهدها لضمان إنجاح المشروع وذلك سعياً وراء الحد من نسبة الفقر والبطالة والعمل على التمكين الاقتصادي لتلك الأسر الفقيرة، وأن حاجة المستفيدين من الدعم في الحصول على مصادر شراء موثوقة والحاجة للتدريب على عمليتي الشراء والبيع خوفاً من التعثر وخاصة أن معظم تلك العائلات لم تحصل على فرصة إدارة مشروع وإجراء عمليتي الشراء والبيع مسبقاً، وأنه في حالة عملها المسبق في نفس المجال فإنها كانت من بين فئة العمال وليس الإداريين والمحاسبين، كما أن الجهات المستفيدة من الدعم تعتقد بأن إجراء دراسة الجدوى ليس من الأمور الضرورية وخاصة أن تلك المشاريع صغيرة الحجم وتقوم في القرى والمناطق النائية والتي تحتاج إلى توفير تلك المشاريع وبذلك فإنها تضمن - من وجهة نظرها - نجاح المشروع دون الحاجة إلى إجراء دراسة جدوى، كما أن الجهات المعنية بتقديم المشروع الممول تقوم بنفسها بإجراء دراسة جدوى لتقديم المشروع.

ونستنتج مما سبق أن الفئات المستفيدة من الدعم الممول قد قامت بتوظيف الأموال بالشكل الصحيح والمخصص للمشروع دون صرفه في أمور وحاجات أخرى، مما يدعم استمرارية المشروع ونجاحه، كما أن الجهات المسؤولة تتابع المشاريع المقدمة للأسر المحتاجة، وهو مؤشر مهم على ضمان استمرارية المشروع وتوظيفه بالطريقة المناسبة والمبني على الخطط الموضوعية. إلا أن المستفيدين يعييبهم عدم القيام بإجراء دراسات جدوى لتلك المشاريع، فهم يعتقدون بأن دراسة الجدوى غير مبررة، كما أن العديد

من تلك الفئات وخاصة أن معظمها ممن لم يحصلوا على مؤهل علمي عالٍ، لا يعرفون كيفية إجراء دراسات الجدوى.

2.3.4 فئة المدراء والمسؤولين العاملين في الجهات المقدمة للمشاريع الممولة

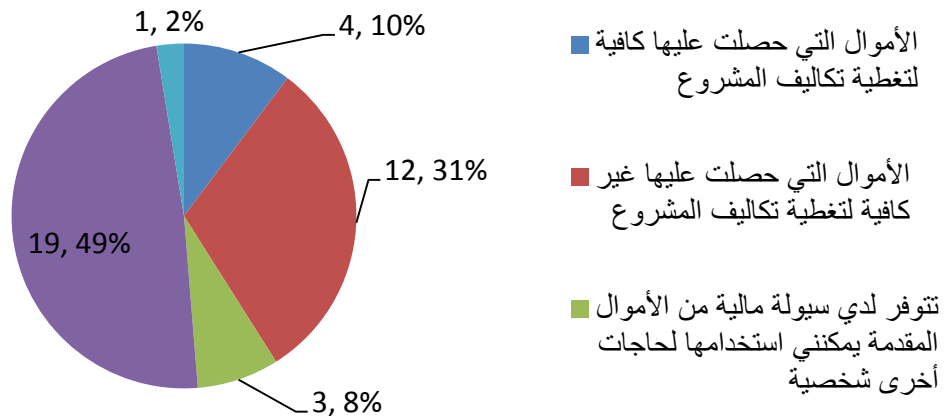
أما فيما يتعلق بإجابات المدراء والمسؤولين العاملين لدى الجهات المعنية بتقديم الدعم المالي وإقامة المشاريع للفئات الفقيرة والمحتاجة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الثالث، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للإجابات، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول (4-20)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (2-7) والتي تدور حول (هل تقوم الأسر التي حصلت على الدعم بتوظيف جميع الأموال المخصصة لصالح المشروع؟)

لا	نعم								البند	ت	
	ت	%	المجموع	تتوفر لدي سيولة مالية من الأموال المقدمة يمكنني استخدامها		الأموال التي حصلت عليها غير كافية لتغطية تكاليف المشروع		الأموال التي حصلت عليها كافية لتغطية تكاليف المشروع			
				ت	%	ت	%	ت			%
5.0	1	95.0	19	15.0	3	60.0	12	20.0	4	7. هل تقوم الأسر التي حصلت على الدعم بتوظيف جميع الأموال المخصصة لصالح المشروع؟	

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-7)



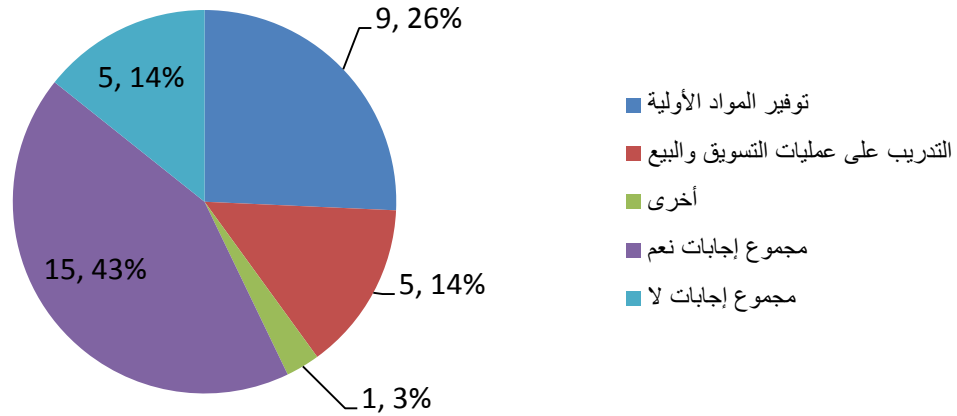
يتضح لنا من نتائج الجدول السابق إلى أن 95.0% من الأسر التي حصلت على الدعم تقوم بتوظيف جميع الأموال المخصصة لصالح المشروع، إلا أن المدراء والمسؤولين يرون أنه وعلى الرغم من توظيف تلك الأموال، إلا أنها غير كافية لتغطية تكاليف المشروع وبنسبة (60.0%)، في مقابل 20.0% يرون بأن تلك الأموال تعتبر كافية لتغطية تكاليف المشروع، وبذلك تتوفر سيولة مالية لدى الأسر المنتفعة من المشاريع الممولة من الأموال المقدمة والتي استخدموها لحاجات أخرى شخصية وبنسبة (15.0%)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن وجهة نظر المدراء والمسؤولين فيما يتعلق بمدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع أن الأموال قليلة ولا يمكنها أن توفر مشروع ممول ناجح بدرجة كبيرة، حيث أن مصاريف التأسيس للمشاريع الصغيرة تتطلب مبالغ مالية أعلى من المبالغ التي تقدمها المؤسسات، إلا أن وجهة النظر تلك مدعومة بفكرة أن عينة المستفيدين يعملون قصارى جهدهم في سبيل إنجاز المشروع الممول الذي حصلوا عليه في سبيل استمراره وإمكانية الحصول على دعم لاحق.

جدول رقم (4-21)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (2-8) والتي تدور حول (هل تقوم مؤسستكم بتقديم المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع؟)

ت	البند	نعم								لا	
		توفير المواد الأولية		التدريب على عمليات التسويق والبيع		أخرى		المجموع	ت		%
		ت	%	ت	%	ت	%				
8.	هل تقوم مؤسستكم بتقديم المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع؟	9	45.0	5	25.0	1	5.0	15	75.0	5	25.0

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (8-2)

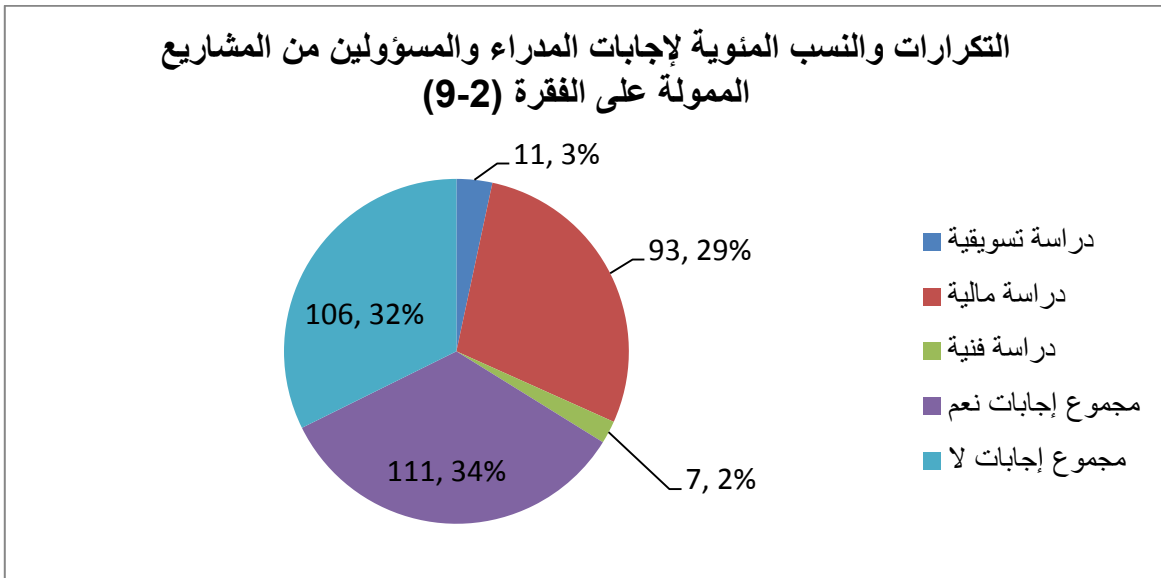


كما يتضح لنا من نتائج الجدول السابق بأن المؤسسات الداعمة تقوم بتقديم المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع ونسبة (75.0%)، وتتركز تلك المساعدة في توفير المواد الأولية ونسبة (45.0%)، في مقابل 25.0% من المبحوثين يرون بأن المساعدة حصلوا عليها تركزت في التدريب على عمليات التسويق والبيع ونسبة (25.0%)، وأن ما نبته 5.0% فقط من الإجابات لديهم وجهات نظر آخر في نوع المساعدة والتوجيه الذي حصلوا عليه، وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام المدراء والمسؤولين والمستفيدين من المشروع على السواء بنجاح المشاريع الممولة وذلك من خلال توفير المواد الأولية اللازمة لعمليات الشراء كون هذه المهمة تعتبر جديدة من قبل أصحاب المشاريع والذين لا يمتلكون تلك الخبرة حيث لم تسنح لهم الفرصة من قبل في إتمام عمليات الشراء على وجه الخصوص والتعرف على أماكن التسوق المناسبة، كما أن الجهات المعنية تهتم بتدريب أصحاب تلك المشاريع على عمليتي التسويق والبيع وذلك لضمان استمرارية المشروع وخاصة أن النسبة الأكبر من تلك المشاريع هي من المشاريع التجارية والخدمية والتي تتطلب هذا النوع من المهارات.

جدول رقم (4-22)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-9) والتي تدول حول (هل تقوم الأسر المحتاجة والتي حصلت على الدعم بإجراء دراسة جدوى للمشروع قبل طلبه)

ت	البند	نعم								لا	
		دراسة تسويقية		دراسة مالية		دراسة فنية		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت				
9.	هل تقوم الأسر المحتاجة والتي حصلت على الدعم بإجراء دراسة جدوى للمشروع قبل طلبه؟	5.0	1	45.0	9	5.0	1	11	55.0	9	45.0



كما يتضح لنا من نتائج الجدول السابق بأن الأسر التي حصلت على الدعم قد قامت بإجراء دراسات جدوى وبدرجة متوسطة بلغت 55.0%، وتركزت تلك الدراسات ما بين الدراسات المالية وبنسبة 45.0% في مقابل 5.0% فقط لكل من الدراسات التسويقية والدراسات الفنية، في حين نجد بأن ما نسبته 45.0% من إجابات المدراء والمسؤولين قد أشارت إلى عدم قيام الأسر المنتفعة من المشاريع الممولة بإجراء دراسات جدوى للمشروع المقترح، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن وجهة نظر عينة المدراء والمسؤولين ترى بأن اهتمام المستفيدين من المشاريع الممولة ينصب نحو الجانب المالي أكثر من

الاهتمام بالجانب الفني أو التسويقي، حيث أن المبالغ المخصصة لتلك المشاريع صغيرة جداً إذا قيست بنوع المشروع وحجمه وبالتالي فإن المدراء والمسؤولين يقومون من جهتهم بإعداد تلك الدراسات وذلك لضمان نجاح المشروع، كما أن تلك الجهات تعمل على توفير المواد الأولية وعمليات الشراء والبيع وذلك لضمان استمرارية المشروع وحصول الفئات المستفيدة على العائد المالي الجيد والذي يعمل على إخراجهم من حالة الفقر والبطالة التي يعيشونها. كما تعزو الباحثة عدم إجراء دراسات الجدوى من قبل المنتفعين بالمشاريع الممولة إلى جهل تلك الفئة بأهمية تلك الدراسات، وتكلفتها العالية، وعدم وجود خبرة مسبقة في كيفية إجرائها، فضلاً عن أن إمكانية الحصول على المشروع الممول يتم بناء على طلب العائلة المحتاجة، ويتم إجراء مقابلات مسبقة مع تلك العائلات قبل الاتفاق معها على المشروع الممول، وذلك من خلال التعرف على الخبرات السابقة والمهارات الفنية التي يتمتع بها أفراد العائلة في سبيل الحصول على المشروع الممول.

جدول رقم (4-23)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين من المشاريع الممولة على الفقرة (2-10) والتي تدور حول (هل تتابع مؤسستكم أنشطة المشروع وأعماله؟)

ت	البند	نعم								لا	
		مدى الالتزام بشروط الاتفاقية مع الجهة المانحة		مدى تطور المشروع ونموه		أخرى		المجموع	ت		%
		ت	%	ت	%	ت	%				
10.	هل تتابع مؤسستكم أنشطة المشروع وأعماله؟	14	70.0	3	15.0	1	5.0	18	90.0	2	10.0

وينضح لنا من نتائج الجدول السابق بأن هناك درجة عالية جداً من المتابعة لأنشطة المشروع الممول وأعماله ونسبة 90.0%، وتتركز تلك المتابعة في تأكد الجهة الدعمة لمدى الالتزام بشروط الاتفاقية ونسبة (70.0%)، في حين نجد أن تلك المتابعة قد جاءت ضعيفة ونسبة 15.0% فيما يتعلق بمدى تطور المشروع ونموه، كذلك يتبين لنا أن هناك 5.0% من الإجابات التي لديها آراء أخرى في

آلية المتابعة لأنشطة المشروع وأعماله، في مقابل نجد أن ما نسبته 10.0% من الإجابات قد أشارت إلى عدم وجود أي نوع من المتابعة لتلك المشاريع من قبل الجهات المانحة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن من شروط نجاح المشروع التزام المستفيدين بالشروط الموضوعية وخاصة فيما يتعلق بتخصيص رأس مال المشروع في مجال العمل دون استخدام تلك الأموال في تغطية التزامات شخصية بهدف إنجاح المشروع الممول، وذلك لتوفير فرصة عمل مستمرة لتلك الفئات، كما أن تطور المشروع ونموه هو ضمان لاستمرارية المشروع، ويعيب على تلك المشاريع قلة الموارد المالية المخصصة لها، وبذلك من الطبيعي ضعف أداء تلك المشاريع إلا في حالة حاجة المنطقة لهذا النوع من المشاريع وخاصة التجارية منها. كما تعزو الباحثة عدم وجود آليات للمتابعة من قبل بعض الجهات وذلك باختلاف أهدافها، حيث نجد أن بعض تلك الجهات تهدف إلى تقديم المعونة والدعم المالي من خلال إقامة مشروع ممول، كي تستطيع العائلة الفقيرة الاستفادة منه وتوظيفه لمصلحتها بعيداً عن المتابعة اللاحقة، فلا يتعدى الهدف هنا سوى تقديم الدعم المالي من خلال إقامة المشروع بدلاً من تقديم السيولة المالية فقط.

وعند مقارنة إجابات العينتين لمحور نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع يتبين لنا أن وجهة نظر عيني الدراسة قد أيدتا قيام الجهات الممولة للمشاريع الداعمة لتمكين الفقراء بتقديم المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع، وبذلك نجد أن من أبرز الأهداف التي تسعى الجهات المقدمة لمشاريع الدعم والتمكين هو متابعة سير عمل المشروع الممول وضمان استمراريته ونجاحه من خلال عمليتي الشراء والبيع، كما يعزى ذلك الأثر في متابعة الجهات المقدمة للدعم لأنشطة المشروع وأعماله وذلك من خلال جهتي نظر المنتفعين والمدراء على السواء. ومن جهة ثانية، تشير النتائج إلى وجود أثر لتلك المشاريع الممولة في نجاعة توظيف الأموال المقدمة في سبيل إنجاح المشروع قد جاءت ضعيفة جداً من حيث إجراء دراسة جدوى لتلك المشاريع، حيث أن إجابتي أفراد العينتين ترى

بأن الفئات المنتفعة من المشاريع الممولة لم تقم بإجراء دراسة جدوى للمشروع قبل التقدم بطلب الحصول على المشروع الممول. وهنا يعيب على المتقدمين للحصول على المشروع الممول عدم استخدام دراسات الجدوى (التسويقية، والفنية، والمالية، والبيئية، والاجتماعية) في سبيل الحصول على المشروع باعتبارهم أن تلك المشاريع بسيطة ولا تحتاج لإجراء دراسة جدوى من وجهة نظرهم، فعلى الرغم من وجود قانون وشرط لإجراء دراسة جدوى عند تقديم الطلب، إلا أن الجهات المانحة تتغاضى عن هذا الشرط وذلك في سبيل إخراج العائلات الفقيرة والمحتاجة من حالة الفقر المطلق والمدقع الذي تعيش فيه، فضلاً عن أن إجراء دراسات الجدوى يتطلب مهارة وتخصص وأموال ووقت كبير لإجرائها. كما تدل النتائج إلى وجود اختلاف ما بين وجهتي نظر العينتين فيما يتعلق بتوظيف الأموال المخصصة للمشروع لصالح المشروع، حيث ترى عينة المدراء والمسؤولين أن العديد من الأسر تستخدم الأموال المقدمة لإقامة مشروع ممول يتم صرفها لأغراض شخصية كسداد ديون ومستحقات قديمة وتحسينات على البناء، أما الغاية الأساس من الأموال المقدمة للمشروع الممول فتهدف إلى إنجاح المشروع بداية في سبيل تحسين مستوى المعيشة والتعليم والصحة والخروج من بوتقة الفقر والبؤس الذي تعيشه تلك الأسر.

كما تشير النتائج السابقة إلى عدم وجود فروق ما بين متوسطات إجابات المسؤولين العاملين لدى الجهات المعنية بتمكين الفقراء في فلسطين والأسر الفلسطينية المنتفعة من مشاريع التمويل فيما يتعلق بمدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع، ويعزى ذلك إلى تقارب إجابات أفراد العينتين فيما يتعلق بكل من أبعاد قيام المؤسسة بتقديم المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع، وفيما يتعلق بمدى متابعة الجهات المقدمة للدعم لأنشطة المشروع وأعماله.

4.4 نتائج الإجابة على السؤال الرابع والذي يدور حول (تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف)

ولإجابة على السؤال الرابع، تم إيجاد التكرارات والنسبة المئوية لإجابات عينتي الدراسة، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

1.4.4 فئة المستفيدين من الدعم المقدم

تم استعراض النتائج المتعلقة بإجابات المستفيدين من الدعم المقدم من خلال إيجاد التكرارات والنسب المئوية على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالسؤال الرابع، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول (4-24)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-11) والتي تدور حول (ترى بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي)

ت	البند	نعم										لا	
		درجة كبيرة جداً		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المجموع	ت		%
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
11	ترى بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي	4	1.8	37	17.1	85	39.2	46	21.2	172	45	20.7	

يتضح لنا من نتائج الدول السابق إلى أن نسبة تأييد المستفيدين من المشاريع الممولة بأن تلك المشاريع قد أدت إلى تمكينها مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي والتي ترى بأنها جاءت بدرجة متوسطة قد بلغت نسبتها 39.2% في مقابل (18.9%) ترى بأنها قد مكنت الأسر بدرجة عالية (كبيرة جداً وكبيرة)، أما الذين يرون بأن تلك المشاريع قد مكنتهم مادياً وبدرجة ضعيفة فقد بلغت نسبتهم 21.2%، في مقابل أن هناك 20.7% من المبحوثين يرون بأن تلك المشاريع لم تؤدي إلى تمكينهم مادياً، وتعزو الباحثة هذه الإجابة إلى أن عينة المستفيدين يرون بجدوى تلك المشاريع وبدرجة متوسطة حيث تم توفير فرصة عمل دائمة لهم، بالإضافة إلى استمرارية المشروع الممول القائم،

وحصول عدد إضافي من أفراد الأسرة على فرصة عمل إضافية، وعلى الرغم من صغر حجم المشروع إلا أن المستفيدين يرون بأنهم قد انتفعوا من تلك المشاريع، إلا أن تلك المنفعة لم تغط كافة احتياجاتهم الأساسية بل خرجوا من بوتقة الفقر والعوز التي كانوا يعانون منها وبدرجة متوسطة.

جدول (4-25)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (أدى المشروع إلى حصولك على مهنة / حرفة لم تكن تمتلكها من قبل)

ت	البند	نعم											
		زراعة		صناعة		تجارة		تعليم		المجموع	ت	%	
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
12.	أدى المشروع إلى حصولك على مهنة / حرفة لم تكن تمتلكها من قبل	15	6.9	14	6.5	45	20.7	20	9.2	94	43.3	123	56.7

كما يتضح من إجابات المستفيدين في الجدو السابق بأن المشروع الذي حصلوا عليهم لم يؤدي إلى حصولهم على مهنة أو حرفة جديدة وبدرجة متوسطة بلغت 56.7%، في حين نجد أن هناك 9.2% قد حصلوا على حرفة التجارة، وأن 9.2% قد حصلوا على تعليم جديد، في مقابل 6.9% من المبحوثين قد تعلموا فنون الزراعة وآلياتها الحديثة، أما الذين حصلوا على مهنة صناعية جديدة فلم تزد نسبتهم عن 6.9%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن النسبة الكبرى من تلك المشاريع هي مشاريع تجارية كما أن فئة المستفيدين قد حصلوا على تدريب من قبل الجهات المقدمة للمشروع الممول، إلا أن تلك النسبة جاءت ضعيفة نظراً لصغر حجم المشروع وعدم الحاجة إلى مهارات عالية في إدارة هذه المشاريع والإشراف عليها، فضلاً عن أن هناك عدد قليل من المشاريع الممولة التي ركزت على الصناعة والحرف اليدوية وبذلك قلت تلك النسبة، كما أن الجهات المانحة تسعى لتقديم مشروع يمتلك صاحبه مهارة وخبرة مسبقة وذلك لضمان نجاحه وعدم تعثره في مراحل الأولى على الأقل.

جدول (4-26)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-13) والتي تدور حول (تساعد الدورات التدريبية في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها عند إدارتك للمشروع)

ت	البند	نعم								لا	
		عدم المعرفة الكافية بآلية العمل		لم تكن لدي خبرة في عمليات التسويق والبيع		التعرف على السوق بشكل أشمل		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت				
13.	تساعد الدورات التدريبية في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها عند إدارتك للمشروع	20	9.2	39	17.9	99	45.6	158	72.8	59	27.2

يتضح لنا من نتائج الجدول السابق إلى أن 72.8% من المستفيدين من المشاريع الممولة قد استفادوا من الدورات التدريبية التي حصلوا عليها في التعرف على نقاط القوة والضعف التي يواجهونها عند إدارتهم للمشروع، ويعزى ذلك إلى أن الذين تعرفوا على السوق بشكل أشمل وبنسبة 45.6%، أما الذين لم تكن لديهم خبرة مسبقاً في عمليات التسويق والبيع قبل الحصول على الدورات التدريبية فقد بلغت نسبتهم 17.9%، في حين بلغت نسبة الذين لم تكن لديهم المعرفة الكافية بآلية العمل في المشروع 9.2% فقط، في مقابل ذلك نجد أن 27.2% من المبحوثين رأوا بأنهم لم يستفيدوا من تلك الدورات التدريبية في التعرف على نقاط القوة والضعف، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى عدم حصول الفئات المستفيدة من المشاريع الممولة مسبقاً على فرصة إدارة المشروع والتعرف على السوق وخصوصاً مراكز الشراء للمواد الأولية، فضلاً عن الحاجة إلى إدارة صحيحة تضمن استمرارية المشروع ونموه وتطوره، في مقابل ذلك تشير النتيجة أيضاً إلى أن عينة المستفيدين يرون بأن الفائدة التي حصلوا عليها من خلال الدورات التدريبية لم تقدم لهم فائدة كبرى بآلية العمل، باعتبار أن تلك المشاريع كانوا يعملون بها مسبقاً ولديهم خبرة فيها، وهذه النتيجة تؤكد ما توصلت إليه الدراسة في السؤال السابق

بخصوص تعلم حرفة أو مهنة جديدة، حيث أن المشاريع الممولة تسعى لتقديم المشروع لأصحاب المهارات والحرف والذين يطلبون تلك المشاريع باعتبار أنهم يمتلكون خبرة كافية في إدارتها وإنجاحها.

جدول (4-27)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-14) والتي تدور حول (تعتبر المشروع فرصة حقيقية تغنيك عن التفكير في العمل لدى الآخرين)

ت	البند	نعم								لا	
		تحقيق أرباح مالية جيدة		حقت حلمك في امتلاك مشروع خاص بك بدلا من العمل لدى الآخرين		هناك إمكانية للنمو والتطور أفضل من العمل لدى الآخرين		المجموع	ت		%
		ت	%	ت	%	ت	%				
14	تعتبر المشروع فرصة حقيقية تغنيك عن التفكير في العمل لدى الآخرين	13	5.9	102	47.0	58	26.8	173	79.7	44	20.3

كما يتضح من نتائج الجدول السابق إلى أن 79.7% يرون بأن هذه المشاريع تعتبر فرصة حقيقية قد أغنتهم عن التفكير في العمل لدى الآخرين، ويعزى ذلك إلى أن 47% من المبحوثين يعتبرون أن المشروع الممول الذي حصلوا عليه قد حقق حلمهم في امتلاك مشروع خاص بهم بدلاً من العمل لدى الآخرين، في حين أن 26.8% من المبحوثين يرون بأن هناك إمكانية للنمو والتطور أفضل من العمل لدى الآخرين بعد امتلاكهم للمشروع، في مقابل ذلك نجد أن 5.9% من المبحوثين يرون بأن تلك المشاريع قد حققت لهم أرباح مالية جيدة، كما تشير النتائج إلى أن 20.3% من المبحوثين لا يعتبرون المشروع فرصة حقيقية تغنيهم عن التفكير في العمل لدى الآخرين، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عينة المستفيدين ترى بأن الفائدة الحقيقية التي حصلوا عليها جراء حصولهم على المشروع الممول هو توفير فرصة عمل حقيقية تسمح لهم بالاستغناء عن العمل لدى الآخرين باعتبار أن الرواتب التي يحصلون عليها منخفضة وأن هناك مصاريف مواصلات ونقل للوصول إلى أماكن العمل، ومن

المعروف أن الأعمال الحرة والشخصية يقوم بها الأفراد لمدة طويلة، حيث يستفيدون من وجود المشروع بالقرب من المنزل في معظم المشاريع المقامة، وإمكانية العمل فترة طويلة مما يضمن عمليات الإنتاج والشراء والبيع المستمرين مع إمكانية النمو والتطور المستمر في المشروع الجديد.

جدول (4-28)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (ترى بجدوى إقامة مشاريع تشبه المشروع الذي حصلت عليه للأسر المحتاجة)

لا	نعم										البند	ت	
	ت	%	المجموع	حصلت على مكانة اجتماعية أفضل من قبل		يوفر المشروع فرصة عمل إضافية لعدد من أفراد العائلة		لأن الدخل الممكن تحصيله من المشروع أفضل من العمل لدى الآخرين		لأن هذه المشاريع تعمل على التمكين الاقتصادي والاجتماعي			
				%	ت	%	ت	%	ت	%			ت
27.6	60	72.4	157	21.7	47	7.8	17	37.3	81	5.5	12	15. ترى بجدوى إقامة مشاريع تشبه المشروع الذي حصلت عليه للأسر المحتاجة	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن 72.4% من المستفيدين يرون جدوى إقامة مشاريع تشبه المشاريع التي حصلوا عليها للأسر محتاجة أخرى ويعزى ذلك إلى ن الدخل الممكن تحصيله من المشروع أفضل من العمل لدى الآخرين وذلك بنسبة تأييد بلغت 37.3%، كما أن 21.7% من المبحوثين يرون بأن حصولهم على المشروع قد قدم لهم مكانة اجتماعية أفضل من قبل، كما أن 7.8% ترى بأن المشروع قد وفر فرصة عمل إضافية لعدد من أفراد العائلة، في مقابل 5.5% فقط من المبحوثين ترى بأن هذه المشاريع تعمل على التمكين الاقتصادي والاجتماعي، أما الذين لا يرون بجدوى تلك المشاريع للأسر أخرى فقد بلغت نسبتهم نحو 27.6%، وتغزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن تلك المشاريع قد حققت فرصة امتلاك مشروع شخصي دون الحاجة للعمل لدى الآخرين وخصوصاً أن تلك المشاريع توفر لهم

دخل أفضل جراء عملهم فيها، كما أن تلك المشاريع قدمت لأصحابها مكانة اجتماعية أفضل، فبدل من أن يكونوا من الأشخاص الذين يطلبون المعونة والدعم والمساعدة اختلفت نظرة المجتمع المحيط بهم بشكل جذري حيث أنهم أصبحوا من أصحاب المشاريع الناجحة والتي تساهم في تطوير المنطقة الذي أقيم فيه المشروع، حتى أن البعض من تلك الأسر أجابت بأنهم يبيعون السلع بالدين وبذلك أصبحوا من الأشخاص الدائنين بدلا من كونهم من المدينين، وبذلك تحققت لهم مكانة اجتماعية أفضل، واختلفت وجهات نظر الأشخاص نحوهم في أنهم يعتبرون من الناس الضعاف والمحتاجين والذين يطلبون الدعم، وترى الباحثة أن فئة النساء وخاصة الأرامل والمطلقات والعوانس هن من أكثر الفئات التي استفادت من تلك المشاريع وخصوصا انتفاء الحاجة إلى طلب العون والمساعدة من الآخرين.

جدول (4-29)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (ماذا تنصح القائمين على تقديم البرامج والمشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل إنجاح تلك المشاريع بناء على تجربتك الشخصية)

ت	البند	الاقتراح أنواع مشاريع		رأس مال		توفير المواد الأولية		ضمان تسويق وبيع منتجات المشروع		المجموع %
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
16	ماذا تنصح القائمين على تقديم البرامج والمشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل إنجاح تلك المشاريع بناء على تجربتك الشخصية	5.9	13	46.1	100	17.5	38	30.4	66	217

أما فيما يتعلق بالنصائح التي قدمها أصحاب المشاريع الممولة فقد تركزت أساساً على الحصول على رأس مال مناسب لإقامة المشروع ونسبة 46.1%، تلاها اقتراح ضمان تسويق وبيع منتجات المشروع ونسبة 30.4%، وجاء ثالثاً الاقتراح المتعلق بتوفير المواد الأولية ونسبة 17.5%، أما اقتراح تنويع

المشاريع فقد حصل على نسبة 5.9% فقط من إجابات المبحوثين. وتعزو الباحثة تلك النتائج إلى حاجة العائلات الفقيرة إلى وفرة رأس المال كشرط أساسي لنجاح المشروع وذلك لأن عدم توفره لا يسمح بإقامة المشروع وخصوصاً أن تلك العائلات ليس لديها ضمانات لدفع قيمة البضائع والمواد الأولية للبدء بالمشروع بدون الحصول على الدعم. كما أن عملية الشراء والبيع والحصول على أسعار منافسة أمر مهم للحصول على أرباح جيدة ومناسبة تسمح بتوفير دخل شهري مقبول لتلك العائلات المحتاجة. أما فيما يتعلق باختلاف طبيعة حيث أن المشاريع الزراعية والحرف اليدوية والخدمات لا تتطلب الحصول على المواد الأولية وخصوصاً أن أصحاب تلك المشاريع لديهم إلمام مسبق بها. وأن تلك الفئات المستفيدة من المشاريع الممولة تهتم بمشروعها وتعتبره أفضل وسيلة للخروج من حالة الفقر والبطالة وأنها تؤيد نوع المشروع الذي حصلت عليه وخصوصاً بعد تحقيقها للأرباح وحصولها على فرص عمل جديدة، فلم تقترح أنواع أخرى من المشاريع الممولة لدعم الأسر الفقيرة والمحتاجة.

2.4.4 فئة المدراء والمسؤولين العاملين في الجهات المقدمة للمشاريع الممولة

أما فيما يتعلق بإجابات المدراء والمسؤولين العاملين في الجهات المعنية بتقديم الدعم المالي وإقامة المشاريع للفئات الفقيرة والمحتاجة على الفقرات المتعلقة بالسؤال الرابع، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لتلك الإجابات، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

جدول (4-30)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-11) والتي تدور حول (ترى بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي)

ت	البند	نعم										لا	
		درجة كبيرة جداً		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
11	ترى بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي	1	5.0	2	10.0	4	20.0	5	25.0	12	60.0	8.0	40.0

يتضح لنا من نتائج الدول السابق إلى أن رأي المدراء والمسؤولين فيما يتعلق بمدى تمكين المشاريع الممولة للأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي قد جاء بدرجة متوسطة وبنسبة 60.0%، حيث أن 25.0% يرون بأن ذلك التمكين قد جاء بدرجة ضعيفة، في مقابل 20.0% من العينة ترى بأن هذا التمكين قد جاء بدرجة متوسطة، في حين نجد أن ما نسبته 15.0% ترى بأن درجة التمكين المادي للأسر الفقيرة جراء حصولها على المشروع الممول جاءت بدرجة مرتفعة، في مقابل أن هناك 40.0% من عينة المدراء والمسؤولين يرون بأن المشاريع الممولة لا تصل إلى درجة التمكين المادي لتلك الأسر، وتعزو الباحثة هذه الإجابة إلى أن عينة المستفيدين يرون بجدوى تلك المشاريع وبدرجة متوسطة حيث تم توفير فرصة عمل دائمة لهم، بالإضافة إلى استمرارية المشروع الممول القائم، وحصول عدد إضافي من أفراد الأسرة على فرصة عمل إضافية، وعلى الرغم من صغر حجم المشروع إلا أن المستفيدين يرون بأنهم قد انتفعوا من تلك المشاريع، وعلى الرغم من أن تلك المنفعة لم تغط كافة احتياجاتهم الأساسية إلا أنها قد أخرجتهم من بوتقة الفقر والعوز التي كانوا يعانون منها وبدرجة متوسطة.

جدول (4-31)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستفيدين من الدعم على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (أدى المشروع إلى حصولك على مهنة / حرفة لم تكن تمتلكها من قبل)

ت	البند	نعم										لا	
		زراعة		صناعة		تجارة		تعليم		المجموع	%		ت
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
12.	أدت المشاريع المقدمة إلى حصول مستحقيها على مهنة / حرفة لم يكن يمتلكها	2	10.0	1	5.0	8	40.0	4	20.0	15	75.0	5	25.0

كما يتضح من إجابات المدراء والمسؤولين في الجدول السابق بأن المشروع الذي حصلوا عليه قد أدى إلى حصول المستفيدين على مهنة أو حرفة جديدة وبدرجة مرتفعة بلغت 75.0%، وقد تركزت تلك الفائدة على التجارة ونسبة 40.0% في مقابل 20.0% من المستفيدين قد حصلوا على التعليم، أما الذين قد تعلموا الزراعة فقد وصلت نسبتهم 10.0% في حين حصل ما نسبته 5.0% فقط من المستفيدين على حرفة الصناعة، في مقابل ذلك نجد أن الذين لم يحصلوا على مهنة أو حرفة جديدة بعد امتلاكهم للمشروع قد بلغت نسبتهم 25.0% من وجهة نظر المدراء والمسؤولين، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الموافقة على المشروع تشترط المعرفة المسبقة للعائلة أو لأحد أفرادها لمهنة أو حرفة، وذلك لتقديم المشروع الممول وتقديم الدعم والنمكين المناسبين، وقد تركزت تلك الفائدة على التجارة والتعليم بشكل أساسي، حيث تسعى الجهات الداعمة لرفع مستوى الوعي لدى الفئات الفقيرة والمهمشة فضلاً عن إقامة مشاريع تجارية في تلك المناطق بهدف تطويرها، كما أن صغر حجم المشروع وعدم الحاجة إلى مهارات عالية في إدارة هذه المشاريع والإشراف عليها جاء سبباً في عدم استفادة جزء من تلك العائلات من امتلاك مهنة جديدة اكتسبوها جراء حصولهم على المشروع الممول، فضلاً عن أن هناك عدد قليل من المشاريع الممولة التي ركزت على الصناعة والحرف اليدوية وبذلك قلت تلك النسبة.

جدول (4-32)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-13) والتي تدور حول (تساعد الدورات التدريبية من مؤسستكم في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها الأسر عند إدارتها للمشروع)

ت	البند	نعم								لا	
		عدم المعرفة الكافية بآلية العمل		لم تكن لدي خبرة في عمليات التسويق والبيع		التعرف على السوق بشكل أشمل		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت				
13.	تساعد الدورات التدريبية من مؤسستكم في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها الأسر عند إدارتها للمشروع	10	50.0	6	30.0	2	10.0	18	90.0	2	10.0

يتضح لنا من نتائج الجدول السابق إلى أن ما نسبته 90.0% من المدراء والمسؤولين يرون بأن الدورات التدريبية التي تقدمها تلك المؤسسات قد ساعدت الفئات المستفيدة من المشاريع الممولة في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها عند إدارتها للمشروع، وقد تركزت تلك المساعدة في توفير الكفاية بآليات العمل وبنسبة 50.0%، وتكوين خبرة جديدة لدى العائلات فيما يتعلق بعمليات التسويق والبيع وبنسبة 30.0%، كما أن هناك ما نسبته 10% من العائلات قد تعرفت على السوق بشكل أشمل، في مقابل ذلك نجد أن هناك ما نسبته 10.0% من المدراء والمسؤولين يرون بأن تلك الدورات لم تقدم للفئات المستفيدة ما هو جديد وذلك لوجود معرفة ودراية مسبقة بآلية عمل المشروع وأن هناك عدداً من المشاريع القائمة مسبقاً والتي كانت تحتاج إلى توفير الدعم المالي فقط، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى تركيز الجهات الداعمة على تعريف المستفيدين بآليات إدارة المشروع من حيث التعرف على مصادر الشراء وطرق التسويق المناسبة، فضلاً عن التعرف الشامل للسوق المستهدف، فضلاً عن حاجة الفئة المستهدفة إلى إدارة صحيحة تضمن استمرارية المشروع ونموه وتطوره.

جدول (4-33)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-14) والتي تدور حول (تعتبر المشاريع المقدمة فرصة حقيقية تغني الأسر عن التفكير في العمل لدى الآخرين)

لا		نعم								البند	ت
%	ت	%	المجموع	هناك إمكانية للنمو والتطور أفضل من العمل لدى الآخرين		حققت حلمك في امتلاك مشروع خاص بك بدلا من العمل لدى الآخرين		تحقيق أرباح مالية جيدة			
				%	ت	%	ت	%	ت		
15.0	3	85.0	17	45.0	9	20.0	4	20.0	4	14. تعتبر المشاريع المقدمة فرصة حقيقية تغني الأسر عن التفكير في العمل لدى الآخرين	

كما يتضح من نتائج الجدول السابق أن 45.0% من المدراء والمسؤولين يرون بوجود إمكانية للنمو والتطور أفضل من العمل لدى الآخرين، كما أن 40.0% منهم يرون بأن تلك المشاريع اممولة قد حققت أرباحاً مالية جيدة وأن حلمهم قد تحقق في امتلاك مشروع خاص بهم بدلا من الحاجة للعمل لدى الآخرين، في مقابل ذلك نجد أن ما نسبته 15.0% من المدراء والمسؤولين يرون بأن تلك المشاريع لم تقدم للفئات المستفيدة من المشاريع الممولة الفرصة الحقيقية التي تغنيهم عن التفكير في العمل لدى الآخرين، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عينة المدراء وبناء على البيانات الإحصائية المتوفرة لديهم تشير إلى ارتفاع الدخل الشهري لتلك العائلات وأن مظاهر هذا الارتفاع تظهر في المقتنيات الجديدة وتحسن مستوى المعيشة والصحة والتعليم، بالإضافة إلى توفيرها فرصة عمل حقيقية تسمح لهم بالاستغناء عن العمل لدى الآخرين باعتبار أن الرواتب التي يحصلون عليها منخفضة.

جدول (4-34)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين عن تقديم الدعم على الفقرة (4-15) والتي تدور حول (ترى بجدوى الاستمرار بتقديم مشاريع دعم تشبه المشاريع التي تم تقديمها للأسر المحتاجة)

ت	البند	نعم										لا	
		لأن هذه المشاريع تعمل على التمكين الاقتصادي والاجتماعي		لأن الدخل الممكن تحصيله من المشروع أفضل من العمل لدى الآخرين		يوفر المشروع فرصة عمل إضافية لعدد من أفراد العائلة		حصلت على مكانة اجتماعية أفضل من قبل		المجموع	ت		%
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت				
15.	ترى بجدوى الاستمرار بتقديم مشاريع دعم تشبه المشاريع التي تم تقديمها للأسر المحتاجة	2	10.0	8	40.0	4	20.0	6	30.0	20	100.0	-	

تشير نتائج الجدول السابق إلى جميع إجابات المدراء والمسؤولين ترى بوجود جدوى من الاستمرار في تقديم مشاريع دعم تشبه المشاريع التي تم تقديمها للأسر المحتاجة وبنسبة 100.0%، ويعزى ذلك من وجهة نظرهم إلى أن تلك المشاريع توفر دخل شهري أفضل من الدخل الذي يمكن الحصول عليه لدى عملهم مع الآخرين وبنسبة تأييد تصل إلى 40.0%، وأن تلك المشاريع قد حسنت نظرة المجتمع المحلي لتلك العائلات وبنسبة 30.0%، كما أن تلك المشاريع توفر فرص عمل لشخص أو أكثر من أفراد العائلة وبنسبة 20.0%، وأنها تعمل على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر المحتاجة وبنسبة 10.0%، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن فكرة امتلاك مشروع هي بحد ذاتها فكرة رأسمالية تدعم المكانة الاجتماعية للأسر المحتاجة فضلاً عن توفرها لعدد من فرص العمل الحرة بعيداً عن الحاجة للعمل لدى الآخرين وتحمل تبعات تلك الأعمال، وخصوصاً إذا كانت من بين الأعمال المتقطعة أو الأعمال الشاقة، كما أن تلك المشاريع قد ساهمت وبنسبة محدودة من تمكين بعض العائلات مادياً واجتماعياً وخصوصاً فئة الإناث.

جدول (4-35)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات المدراء والمسؤولين على الفقرة (4-12) والتي تدور حول (تنصح القائمين على تقديم البرامج المشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل إنجاز تلك المشاريع بناء على الإحصائيات المتوفرة)

ت	البند	الاقتراح أنواع مشاريع		رأس مال		توفير المواد الأولية		ضمان تسويق وبيع منتجات المشروع		المجموع	%
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
16	تنصح القائمين على تقديم البرامج المشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل إنجاز تلك المشاريع بناء على الإحصائيات المتوفرة	60.0	12	20.0	4	5.0	1	15.0	3	20	100.0

أما فيما يتعلق بالنصائح التي قدمها المدراء والمسؤولين فنجدهم قد أيدوا فكرة تنويع المشاريع وبنسبة متوسطة بلغت 60.0%، وأن عليهم رفع سقف المبالغ المادية (رأس المال) وبنسبة 20.0%، كما أن المدراء والمسؤولين يرون بأن هناك ضرورة لضمان تسويق وبيع منتجات المشروع وبنسبة 15.0%، والعمل على توفير المواد الأولية وبنسبة 5.0% فقط، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن هناك تشابه كبير في أنواع المشاريع الممولة والتي قدمتها الجهات المانحة والداعمة للأسر الفقيرة، مع عدم تركيزها على الحرف اليدوية والصناعات الخفيفة، فضلاً عن أن رأس مال المشاريع قليل ولا يسمح بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي بوجه خاص، وذلك باعتبار أن تلك المشاريع تهدف إلى إخراج تلك العائلات من حالة الفقر والبؤس التي تعيشها أكثر من الهدف إلى تحقيق مستوى عالٍ من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وعند مقارنة الإجابات المتعلقة بمحور تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف يتبين لنا أن عينة الدراسة المتمثلة بالمنفعين من المشاريع الممولة ترى بأن تمويل المشاريع

يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى طلب الدعم المالي وذلك بعد حصولها على المشروع والعمل فيه مع توفير فرص عمل إضافية لعدد من أفراد الأسرة في المشروع وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها 79.3%، وهو ما أيدته أيضاً وجهة نظر المدراء والمسؤولين العاملين لدى الجهات المانحة لتلك المشاريع الممولة وبدرجة متوسطة بلغت 60.0%، وهو مؤشر جيد نسبياً يدل على نجاح الفكرة الأساسية من المشروع الممول في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي دون الحاجة لطلب الدعم المالي من قبل فئات المحتاجين والفقراء.

كما يعزى ذلك الأثر أيضاً إلى أن عينة المنتفعين مقتنعة وبدرجة عالية بجدوى إقامة مشاريع تشبه المشروع الممول الذي حصلوا عليه، وتشير تلك النتيجة إلى تحقيق هدف آخر تسعى الجهات الداعمة لتمكين الفقراء وهو إنجاح فكرة إقامة مشروع واستقلالية العائلات الفقيرة والمحتاجة مادياً عن طلب العون أو العمل لدى الآخرين وخصوصاً من بين تلك الفئات التي لم تحصل على مؤهلات علمية عالية أو المهمنة نتيجة إقامتها في مناطق بعيدة ونائية عن المدن الرئيسية والتي تتوفر فيها مجالات عمل متنوعة أكثر من تلك المناطق النائية والفقيرة. كما يعزى أثر تأثير والأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف من خلال الدورات التدريبية التي يحصلوا عليها في سبيل التعرف على نقاط القوة والضعف ومدى نجاحهم في إدارة تلك المشاريع واستمراريتها وديمومتها والتوسع فيها مستقبلاً، حيث بلغت نسبة عينة المنتفعين 72.8% مقابل 90.0% من وجهة نظر المدراء والمسؤولين، ويعزى ذلك الاختلاف إلى أن عينة المدراء والمسؤولين يبحثون في جميع التفاصيل والعناصر الداعمة للمشروع الممول، في حين تقتصر وجهة نظر عينة المنتفعين على المردود المالي وفرصة العمل أكثر من آلية إدارة المشروع، باعتباره مشروع صغير أو مشروع نووي لا يحتاج إلى الدراية والمهارة العالية في تشغيله. إلا أن وجهة نظر المنتفعين غير مقتنعة بأن المشروع الممول الذي حصلوا عليه قد قدم لهم مهارة أو حرفة جديدة وخاصة أن أغلب المشاريع الممولة تركزت

على التجارة والزراعة، وأن هاتان الوظيفتان لا تتطلبان المهارة العالية في إدارتها وتشغيلها، في حين أن المشاريع الصناعية والحرف اليدوية تتطلب التدريب والتطوير في سبيل تعلم تلك المهارة، فضلاً عن أن المنتفعين من تلك المشاريع فيما يتعلق بالحرف هم أساساً من أصحاب تلك الحرف، بمعنى أن صاحب المشروع الذي اختار دعم مخصص لإقامة مشروع (تطريز) مثلاً كان من ذوي الاختصاص، أو على سبيل المثال صاحب المشروع المتعلق بأعمال النجارة أو الحدادة هو أساساً كان يعمل لدى الآخرين بنفس الحرفة، وأن الدورات التدريبية تختص بإدارة المشروع أكثر من تعليم الحرفة أو المهنة الجديدة.

كما تشير النتائج إلى وجود فروق ما بين إجابات المسؤولين العاملين لدى الجهات المعنية بتمكين الفقراء في فلسطين والأسر الفلسطينية المنتفعة من مشاريع التمويل المخصصة لتمكين الفقراء فيما يتعلق بتأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف، ويعزى ذلك إلى تقارب وجهات نظر عينتي الدراسة، حيث بلغت النسبة المئوية لإجابات المنتفعين فيما يتعلق بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم مالي ونسبة 79.7%، في مقابل 85.0% من وجهة نظر المدراء والمسؤولين.

في حين اختلفت وجهتي النظر فيما يتعلق بجدوى إقامة مشاريع مشابهة حيث بلغت نسبتها لدى المستفيدين 72.4% مقابل 100.0% من وجهة نظر المدراء والمسؤولين والذين يرون بأن الهدف الأساس من تلك المشاريع الممولة هو إخراج العائلات الفقيرة والمحتاجة من حالة الفقر المطلق والمدقع التي تعيشه، في سبيل تأمين الحد الأدنى من الكفاف على أقل تقدير، وتسعى تلك المشاريع كذلك إلى الوصول إلى درجة من التمكين الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر.

5.4 نتائج الإجابة على السؤال الخامس:

ينص السؤال الخامس على (ما سبل نجاح إقامة مشروع مصرف الفقراء لمتابعة تحصيل اموال الزكاة والأموال المخصصة لدعم وتمكين وتوظيف العائلات الفقيرة في فلسطين من وجهة نظر المسؤولين؟

1.5.4 المحور الأول: ما مدى التغير في مستوى الدخل للمنتفعين بالمشاريع الممولة

وللإجابة على ذلك تم إجراء مقابلات مع خمسة مسؤولين يعملون في الوزارات المعنية بتقديم الدعم للأسر الفقيرة والمحتاجة، ثم تم تفريغ إجابات أفراد العينة وفيما يلي عرض لتلك الإجابات.

السؤال الأول: ما هي المؤشرات التي تدل على تحسن مستوى دخل الأسر المنتفعة من المشاريع

المقدمة من قبلكم؟

تشير نتائج إجابة المسؤولين وصناع القرار على التساؤل الذي يدور حول (ما هي المؤشرات التي تدل على تحسن مستوى دخل الأسر المنتفعة من المشاريع المقدمة من قبلكم؟) إلى تشابه آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالمؤشرات التي تدل على تحسن مستوى دخل الأسر المنتفعة من المشاريع المقدمة من قبل الوزارات المعنية. وقد ركزت معظم تلك الإجابات على أن هذا التحسن يعود إلى: التحسن في مستوى المعيشة والصحة والمستوى التعليمي، ووفرة السيولة المالية لديها والتي تتمثل في توقفها على الاعتماد على المساعدات الاجتماعية، حيث أن بعض من تلك العائلات توقفت عن طلب الدعم المالي، وأخرى قلّ اعتمادها على تلك المساعدات والمعونات التي كانت تحصل عليها.

وبذلك نجد أن التغير في مستوى الدخل للمنتفعين بالمشاريع الممولة ومن وجهة نظر المسؤولين في الجهات المقدمة للدعم والمشروع الممول يساعد في تمكين العائلات الفقيرة في فلسطين، وعليه يمكننا استنتاج وجود علاقة إيجابية بين إقامة مشروع مصرف الفقراء وتمكين العائلات الفقيرة في فلسطين، والذي ظهر من خلال ارتفاع مستوى الإنفاق العام للأسرة والتحسن في مستوى المعيشة والتغير في النمط الحياتي مع ارتفاع في معدلات التشغيل مع زيادة في فرص تعليم الإناث والحد من تسرب

الأطفال من المدارس، والتوقف عن الاعتماد على المساعدات الاجتماعية الخارجية من وجهة نظر المسؤولين وصناع القرار في الجهات المعنية بدعم وتمكين الفقراء في فلسطين. وقد تشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه النتائج ضمن إجابات المستفيدين من جهة، والمدراء والمسؤولين من جهة ثانية في أن المؤشرات التي تدل على تحسن الدخل الأسري تتمثل في ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن الوضع الصحي والتعليمي، مع اقتناء بعض من المقتنيات المنزلية.

2.5.4 السؤال الثاني: هل قدمت المشاريع الممولة للأسر الفقيرة عملية الانتقال من مرحلة الدعم

الاجتماعي إلى مرحلة التمكين الاجتماعي؟ وما هي الدلائل التي تشير إلى ذلك؟

تشير نتائج إجابات المسؤولين على السؤال الثاني والذي يدور حول (هل قدمت المشاريع الممولة للأسر الفقيرة عملية الانتقال من مرحلة الدعم الاجتماعي إلى مرحلة التمكين الاجتماعي؟ وما هي الدلائل التي تشير إلى ذلك؟) إلى اختلاف وجهات نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بالانتقال من مرحلة الدعم الاجتماعي إلى مرحلة التمكين الاجتماعي، حيث نجد أن البعض منها أشار إلى أن الأسر التي حصلت على الدعم قد انتقلت إلى المرحلة الأولى من مراحل التمكين الاجتماعي، ويعزى ذلك إلى أن المشاريع الممولة والمقدمة للأسر الفقيرة قد تم تمويلها بمبالغ قليلة لا تؤدي إلى التمكين الاجتماعي بشكل كامل لدى تلك الأسر، إلا أن هناك العديد من المظاهر التي تشير على فاعلية تلك المشاريع الممولة في مرحلة التمكين الاجتماعي، والتي تتجلى في تطور شخصية تلك العائلات الفقيرة، وقلة حالة الاعتماد على المساعدات الاجتماعية، ويضاف إلى ذلك التحسن في أوضاعها المالية وبالتالي الاجتماعية بشكل تلقائي، كما بدأت تلك الأسر في المشاركة في العديد من النشاطات والاحتفالات وذلك لوفرة السيولة المالية لديها.

وبذلك نستنتج وجود علاقة ما بين تقديم المشاريع الممولة للأسر الفقيرة وانتقال تلك العائلات من مرحلة الدعم الاجتماعي إلى مرحلة التمكين الاجتماعي والذي يتجلى بصورة واضحة من خلال زيادة

مشاركة الأسر المدعومة في النشاطات الاجتماعية وتحسن مستوى سداد الحاجة لديها، والمشاركة في الاحتفالات والمهرجانات، حيث أدت تلك المشاريع إلى تجاوز خطوط الفقر والتوقف نسبياً على الاعتماد على المساعدات الخارجية.

تتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج إجابة المستفيدين وصناع القرار العاملين لدى الجهات الداعمة للفقراء، حيث أن تلك الإجابات تشير إلى وجود تمكين لدى تلك الأسر، إلا أن صناع القرار يرون بأن مفهوم التمكين لا يقتصر فقط على الخروج من حالة الفقر والعوز، بل توفر جميع الوسائل للعيش الكريم والحصول على فرص عمل وصحة وتعليم جيدين.

3.5.4 السؤال الثالث: ما نسبة نجاح فكرة تمويل المشاريع للفئات الفقيرة في توفير فرص عمل والاكتفاء المالي؟ وهل تقومون بإعادة دعم المشروع في سبيل استمراره وتحقيق الأهداف المرجوة منه؟

تشير نتائج إجابات المسؤولين على السؤال الثالث والذي يدور حول (ما نسبة نجاح فكرة تمويل المشاريع للفئات الفقيرة في توفير فرص عمل والاكتفاء المالي؟ وهل تقومون بإعادة دعم المشروع في سبيل استمراره وتحقيق الأهداف المرجوة منه؟) إلى اتفاق عينة الدراسة المتمثلة بالمسؤولين على الاستمرار في دعم المشاريع الناجحة، وإقامة مشاريع ناجحة أخرى بناء على النتائج التي يتم الحصول عليها لدى الجهات المعنية والمقدمة للمشاريع الممولة، فضلاً عن أن تلك المشاريع قد وفرت فرص عمل حقيقية لعدد كبير من الأسر وقد استطاعت العديد من تلك الأسر الاستقلال المادي وعدم الحاجة إلى طلب مزيد من الدعم، ونشير هنا إلى أن الجهات المسؤولة مستمرة في متابعة تلك الأسر وذلك بغية مساعدتها في إنجاح المشروع، وأن تلك الجهات الداعمة سوف تقوم بتقديم الدعم للمشاريع الناجحة.

وعليه هناك علاقة ما بين نسبة نجاح فكرة تمويل المشاريع للفئات الفقيرة في توفير فرص عمل والاكتفاء المالي في سبيل تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها، والذي تمثل في تقبل الأسر الفقيرة التي حصلت على المشروع الممول فكرة عدم الحاجة لإعادة طلب الدعم المالي بعد عملها في المشروع الممول على الرغم من أن تلك الفائدة جاءت بسيطة من وجهة نظرهم، وهو ما أكدته بيانات وزارة التنمية الاجتماعية في توفير نحو 21000 فرصة عمل جديدة، وعلى الرغم من أن عينة المسؤولين ترى بأن تلك المشاريع لا تعمل على تمكين الأسر الفقيرة اقتصاديا أو اجتماعيا بشكل كافٍ، إلا أنها تعتبر نقطة البداية للخروج من بوتقة الفقر، وتحقيق مستوى مقبول من المساواة والعدالة الاجتماعية وبشكل نسبي وبسيط، مما يُقدّم لتلك الأسر الحافز على العمل والنشاط والاستمرار، حيث أن إدارة المشاريع الصغيرة يمكن أن يقوم بها أحد أفراد الأسرة بعد عمله في المشروع فترة بسيطة وبذلك يمكن لأفراد الأسرة الآخرين العمل لدى الآخرين براتب شهري يضيف دخل جديد للأسر الفقيرة والمحتاجة.

الإجابة على أسئلة المحور الثاني: ما درجة إشباع الحاجات الأساسية عند المنتفعين من المشاريع الممولة؟

وللإجابة على هذا المحور، تم تفريغ الإجابات للأسئلة المتعلقة بالمحور الثاني، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

السؤال الرابع: ما هي المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تحديد قيمة ونوع المشروع ومدى حاجة الأسرة للحصول على الدعم والتمويل المقترح والفئات المستهدفة؟

تشير نتائج الإجابة على السؤال الرابع (ما هي المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تحديد قيمة ونوع المشروع ومدى حاجة الأسرة للحصول على الدعم والتمويل المقترح والفئات المستهدفة؟) على اتفاق عينة الدراسة على أن من الأسباب الرئيسية لتحديد نوع المشروع دراسات الجدوى والأوضاع الاقتصادية

للمنطقة والكثافة السكانية والموارد البشرية المؤهلة لدى العائلة وخبرتها وطلبها واختيارها للمشروع، كما أنها تعتمد أيضاً على قدرة المؤسسة على تقديم الدعم، فمنها من حدد حداً أقصى للدعم وأخرى لم تحدد إلا أنها أجمعت على أن نتائج دراسة الجدوى هي التي يتم الاستناد إليها في أغلب الحالات. وبذلك نستنتج أن هناك معايير موضوعة يتم الاعتماد عليها في تحديد قيمة ونوع المشروع ومدى حاجة الأسرة للحصول على الدعم والتمويل المقترح والفئات المستهدفة، ومن أبرزها: الحدود القصوى لقيمة المشروع الممول، ودراسة طبيعة المنطقة وكثافتها السكانية، وإمكانيات الموارد البشرية في تلك المنطقة، وقدراتها المالية، ومستوى الأسر والعائلات التي تسكن تلك المناطق، وذلك بهدف الاستفادة القصوى من المشاريع الممولة والتي يتم إقامتها في تلك المناطق، لإنجاحها وديمومتها.

السؤال الخامس: على ماذا يشمل الدعم اللوجستي للبرامج والمشاريع المقدمة من قبلكم وما هي الخطوات التي تتبعونها في تحديد حاجات الفئات المستهدفة؟

تشير نتائج إجابات المسؤولين على السؤال الخامس والذي يدور حول (على ماذا يشمل الدعم اللوجستي للبرامج والمشاريع المقدمة من قبلكم وما هي الخطوات التي تتبعونها في تحديد حاجات الفئات المستهدفة؟) إلى أن الدعم اللوجستي للبرامج والمشاريع المقدمة من قبل المؤسسات الداعمة يعتمد على دراسة الجدوى والبيانات التي يتم تسجيلها من قبل الأسر المسجلة، بالإضافة إلى دراسة السوق والكثافة السكانية والحاجة إلى هذا النوع من المشروع، ويتم في الغالب متابعة المشروع لضمان نجاحه وخصوصاً فيما يتعلق بعملية الإدارة والمحاسبة والتسويق والإنتاج إن كان مشروع إنتاجي.

وبذلك نستنتج أن هناك دعماً لوجستياً محدداً للبرامج والمشاريع الممولة، ويتمثل هذا الدعم اللوجستي في إعداد دراسات الجدوى (تسويقية، فنية، مالية، مسؤولية اجتماعية، بيئية)، فضلاً عن عقد الدورات التدريبية لبيان نقاط القوة والضعف لتمكين الأسر التي حصلت على المشاريع الممولة إدارة مشروعها

على الوجه الحسن وذلك بغية ضمان ديمومة المشروع وتطويره وتوفير أكثر من فرصة عمل في نفس المشروع.

السؤال السادس: ما أبرز النشاطات والبرامج التي تقدمها الجهة المانحة في سبيل توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال المانحين والمتبرعين بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل والحد من البطالة؟

تشير نتائج الإجابات على السؤال المتعلق بأبرز النشاطات التي تقدمها الجهات الداعمة للأسر الفقيرة والمحتاجة إلى أنها تركز عادة على برامج التوعية والإرشاد من خلال الخطب في الجامع أو من خلال الندوات والمؤتمرات التي تعقدها فضلا عن استخدامها لوسائل الإعلام المختلفة وسعيها وراء تعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي وتوجيه المسؤولة الاجتماعية للشركات وخصوصاً المحلية منها في سبيل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بعيداً عن الحاجة لطلب المعونة والدعم من الدول المانحة والخارجية، أما فيما يتعلق بآلية تنظيم وجمع الأموال المخصصة للفقراء (أموال الزكاة، التبرعات المادية والعينية) فلم تحصل الباحثة على إجابات محددة للتعرف على الآليات المتبعة في عملية التنظيم.

وبذلك نستنتج أن هناك العديد من النشاطات الموجهة والمخصصة في سبيل توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي تبرز في إقامة المؤتمرات والندوات والاجتماعات واستخدام وسائل الإعلام المتاحة، أما فيما يتعلق بعملية تنظيم جمع وتوظيف أموال المانحين والمتبرعين فلا توجد هناك آليات متبعة في سبيل تنظيم تلك الأموال، وهنا يُعاب على تلك الجهات عدم تحديد آليات وطرق مخصصة، وإنما تعتمد على المستوى الأول الذي يستند على التوعية أكثر من بناء جسم تنظيمي مخصص لمتابعة جمع تلك الأموال.

المحور الثالث: ما مدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع؟

وللإجابة على هذا المحور، تم تفرغ الإجابات المتعلقة بالأسئلة التالي، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

السؤال السابع: كيف تقومون بالتحقق من نجاح عملية توظيف الأموال المخصصة لإقامة المشاريع المخصصة لدعم الفقراء، وهل لديكم لجان مراقبة ومتابعة متخصصة في المشروع الممول لضمان استمراره ونجاحه في تحقيق أهدافه؟

تشير نتائج إجابات المسؤولين على السؤال السابع والذي يدور حول (كيف تقومون بالتحقق من نجاح عملية توظيف الأموال المخصصة لإقامة المشاريع المخصصة لدعم الفقراء، وهل لديكم لجان مراقبة ومتابعة متخصصة في المشروع الممول لضمان استمراره ونجاحه في تحقيق أهدافه؟) إلى أن جميع الجهات المقدمة للمشاريع المدعومة والمخصصة للأسر الفقيرة والمحتاجة تقوم بعملية إجراء زيارات ميدانية حيث تتم عملية تعبئة نماذج معدة خصيصاً للتأكد من مدى نجاح المشروع وتوظيفه لخدمة الفقراء والمحتاجين، بالإضافة إلى التقارير المالية الدورية الصادرة من قبل الأسر وتتم الرقابة عليها عند معظم الجهات المانحة إلا أن المشاريع صغيرة الحجم والتي لم تحصل على مبلغ مالي كبير يتم متابعتها بشكل بسيط وعند الحاجة والطلب لذلك وبشكل دوري.

وبذلك نستنتج أن آلية التحقق من نجاح عملية توظيف الأموال المخصصة لإقامة المشاريع المخصصة لدعم الفقراء تتم من خلال الزيارات الدورية للمشاريع الممولة وإعداد نماذج جاهزة لتقييم مستوى نجاح واستمرارية المشروع والمتطلبات التي يحتاجها المشروع المقام للاستمرار والتطور، أما فيما يتعلق بتوفر لجان مراقبة ومتابعة متخصصة في المشروع الممول لضمان استمراره ونجاحه في تحقيق أهدافه فلدى جميع الجهات المعنية بتقديم المشاريع الممولة للأسر الفقيرة لجان مراقبة ومتابعة تعمل على تقييم تلك المشاريع بشكل دائم ومستمر، على الرغم من وجود قصور في تلك المتابعة، ويعزى ذلك لقلّة المبالغ المخصصة لإقامة المشاريع الممولة والتي لا تتطلب المتابعة والإشراف حيث

أن تلك المشاريع تعتبر من المشاريع الصغيرة والنوعية والتي يمكن إدارتها بسهولة وبدون الحاجة إلى التدريب والمتابعة.

السؤال الثامن: ما هي المؤشرات الدالة على تحسن وتطور المشروع الممول من قبلكم؟

تشير نتائج إجابات المسؤولين على السؤال الثامن والذي يدور حول (ما هي المؤشرات الدالة على تحسن وتطور المشروع الممول من قبلكم؟) إلى أن من أبرز المؤشرات الدالة على تحسن وتطور المشروع الممول استمرارية المشروع ومدى توسعه بالإضافة إلى تحسن مستوى إنفاق الأسر وتحقيقه لأهدافه المرسومة مسبقاً وزيادة عدد العاملين في المشروع وهل استطاعت الأسرة أن تمتلك شيء جديد.

وبذلك نستنتج أن هناك مؤشرات يتم توثيقها لدى الجهات المعنية بدعم الأسر الفقيرة والمحتاجة والتي تتمثل أساساً في استمرارية المشروع وعدم تآكل رأس المال المخصص للمشروع وتوسع الأسر الحاصلة على المشروع الممول في مشروعها وزيادة عدد العاملين في تلك المشاريع مع قياس مستوى التحسن في مستوى الاستهلاك للأسر الحاصلة على المشروع.

المحور الرابع: ما تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف؟

للإجابة على هذا المحور، تم تفريغ الإجابات المتعلقة بالأسئلة التالية، وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

السؤال التاسع: ما مدى مساهمة المشاريع الممولة من قبلكم لدعم الفقراء والمحتاجين في التقليل

من البطالة لديهم، وهل تؤدي تلك المشاريع إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر؟

تشير نتائج إجابات المسؤولين على السؤال التاسع والذي يدور حول (ما مدى مساهمة المشاريع الممولة من قبلكم لدعم الفقراء والمحتاجين في التقليل من البطالة لديهم، وهل تؤدي تلك المشاريع إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر؟) إلى أن المشاريع الممولة قد ساهمت بشكل ما في

التمكين الاجتماعي والاقتصادي والذي يتمثل في المشاركة بالاحتفالات والمناسبات بالإضافة إلى زيادة مستوى إنفاق الأسر إلا أن مستوى التمكين لا يمكن أن تصل إليه بشكل سريع خصوصاً أن تلك المشاريع المدعومة بمبالغ مالية قليلة نسبياً لن تؤدي إلى مستوى التمكين بشكل سريع ومباشر. وبذلك نستنتج أنه وعلى الرغم من مساهمة المشاريع الممولة من قبل الجهات الداعمة للأسر الفقيرة والمحتاجة قد أدى إلى التقليل من البطالة والحد من مستويات الفقر، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها وذلك لصغر حجم تلك المشاريع وأن إمكانية التوسع فيها بشكل كبير غير مجدٍ نظراً لقلّة الأموال المخصصة وأن الأرباح المتحصلة يتم استغلالها لتحسين مستوى المعيشة والصحة والتعليم والتملك الشخصي بشكل عام أكثر من توظيف تلك الأرباح لتوسعة المشروع.

السؤال العاشر: ترى بأن التدريب والمتابعة والإشراف المقدم من قبلكم للأسر التي حصلت على تمويل مخصص لإقامة مشروع ساهم في حصول الفقراء على مهنة أو حرفة جديدة تساعده في بناء مستقبله ومستقبل أسرته؟

تشير نتائج إجابات المسؤولين على السؤال العاشر والذي يدور حول (ترى بأن التدريب والمتابعة والإشراف المقدم من قبلكم للأسر التي حصلت على تمويل مخصص لإقامة مشروع ساهم في حصول الفقراء على مهنة أو حرفة جديدة تساعده في بناء مستقبله ومستقبل أسرته؟) إلى أن التدريب والمتابعة والإشراف المقدم من قبل المؤسسات الداعمة للأسر الفقيرة تساعد على حصول الفقراء على حرفة أو مهنة تؤدي إلى بناء مستقبل الفرد وأسرته، إلا أن بعض من الإجابات ترى بأنها لم تستطع توفير حرفة أو مهنة جديدة وذلك لاعتماد المشاريع الممولة أساساً على مهارات الأسرة في إقامة المشروع والاعتماد على الخبرات السابقة لديها وذلك لضمان توفير فرصة عمل أكثر من تدريب الأسرة على مهنة جديدة، وبذلك لم تصل تلك المشاريع إلى مرحلة خلق مهنة أو حرفة جديدة لأصحاب المشاريع الممولة، ومع

ذلك فإن عمليات التدريب والمتابعة والإشراف الدائم لضمان نجاح المشروع واستمراره تؤدي إلى تحسين مستوى تلك الحرفة التي يعمل بها أصحاب المشاريع.

وبذلك نستنتج أن المشاريع الممولة والمخصصة للأسر الفقيرة والمحتاجة لم تقدم فرص عمل وحرف جديدة لتلك الأسر وبشكل نسبي، حيث أن ذلك يعتمد على طبيعة عمل المشروع، وأن تقديم المشروع الممول من الجهات المانحة يعتمد أساساً على وجود خبرة سابقة أو دراية بالمشروع المطروح وذلك لضمان نجاحه واستمراره بعيداً عن الوقوع في عثرات وحالات فشل له.

المحور الخامس: مشروع (مصرف الفقراء)

السؤال الحادي عشر: هل ترى بأن إنشاء مؤسسة خاصة لجمع الأموال المخصصة لفئة الفقراء والمحتاجين تتبع لوزارة الأوقاف ووزارة التنمية الاجتماعية ولجان الزكاة ووزارة المالية من الممكن تطبيقه على أرض الواقع؟

اختلفت آراء عينة الدراسة حول الإجابة على السؤال الحادي عشر والذي يدور حول (هل ترى بأن إنشاء مؤسسة خاصة لجمع الأموال المخصصة لفئة الفقراء والمحتاجين تتبع لوزارة الأوقاف ووزارة التنمية الاجتماعية ولجان الزكاة ووزارة المالية من الممكن تطبيقه على أرض الواقع؟) من ناحية إمكانية إقامة مشروع مصرف الفقراء، فمنهم من يرى بأن هذا الجسم لا يمكن تحقيقه بناء على فشل سابق في تكوين العلاقات السليمة ما بين الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، إلا أن البعض الآخر يرى إمكانية ذلك وأشارت بعض الإجابات إلى ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإشراف عليه من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

وبذلك نستنتج أن وجهة نظر المسؤولين وصناع القرار في مدى نجاح إقامة مشروع (مصرف الفقراء) تتطلب الدراسة والتأني ومشاركة جميع القطاعات، ويجب التركيز على توحيد قواعد البيانات المتعلقة

بالأسر الفقيرة والمحتاجة وأماكن وجودها ومستوى الفقر الذي تعيشه تلك الأسر، وضرورة استقلالية هذا المصرف في جميع النواحي وعدم التبعية لقرارات تلك الجهات وذلك تفادياً للتعارض في وجهات النظر، حيث ترى الباحثة أن هناك وزارات تسعى لإقامة مشاريع مستدامة في حين أن هناك جهات معنية بتقديم مشاريع ممولة بغية توفير فرص عمل وخلق حرف ومهن جديدة، وهناك كذلك جهات تسعى لإقامة مشاريع تعمل على تحقيق المساواة الاجتماعية ما بين جميع الفئات وفي جميع المناطق، وبذلك فإن هناك تضارب في سياسات تلك الجهات وخصوصاً إذا كان اعتمادها الأساس على المنح الخارجية.

السؤال الثاني عشر: ما افضل الطرق برأيك يمكن تطبيقها لتجميع أموال الزكاة والأموال المتحصلة من قبل المانحين وأموال التبرع للفئات المحتاجة وآلية تحصيلها؟

تشير نتائج الإجابة على السؤال الثاني عشر والذي يدور حول (ما افضل الطرق برأيك يمكن تطبيقها لتجميع أموال الزكاة والأموال المتحصلة من قبل المانحين وأموال التبرع للفئات المحتاجة وآلية تحصيلها؟) حيث يرى البعض أن كل جهة لديها طريقته وآلياتها في تجميع البيانات، في حين هناك من يرى أن الاعتماد الضريبي للمتبرعين هو خير وسيلة لتجميع المبالغ، كما أن هناك من يعتقد بأنه لا يجب الخلط ما بين الأموال العامة والخاصة بمعنى أن فكرة المشروع هي لتقديم الدعم للفئات المحتاجة وليس للدولة وبذلك يجب الفصل ما بين القطاع العام والخاص.

وبذلك نستنتج أن هناك تشابه في الهدف من آليات جمع الأموال، حيث أن لكل جهة آلياتها المتبعة واستراتيجيتها في جمع تلك الأموال وخصوصاً الجهات التي تجمع أموال الزكاة والتبرعات، ويعيب على تلك الجهات أنها لا تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض، حيث أن إقامة جهة مسؤولة للتعرف على قيمة الأموال المتحصلة إجمالاً يساعد في إقامة مشاريع أكبر وأنجح ويمكن أن توفر فرص عمل

أكثر من تلك المشاريع الصغيرة، ولديها فرص في التوسع المستقبلي يخدم الأسر المحتاجة بشكل أولي ومنطقة إقامة المشروع في المستقبل.

السؤال الثالث عشر: ما أبرز المقترحات التي يمكن أن تفيد في سبيل توفير الدعم لأكبر فئة مستفيدة وخاصة من الأسر الفقيرة والمحتاجة والتي ترأسها المرأة في فلسطين؟

في المجتمعات العربية عموماً تعاني المرأة من نظرة مركبة ومعقدة من قبل الرجال، فمنهم نظرياً يكتبون فيها شعراً ويتضامنون معها ويعقدون مقارنة بينها وبين القمر، وهم عمليات يضطهدونها ويظلمونها، ويعتبرونها في مرتبة ثانية بعد الرجل، ولذلك فإن أهم سبيل لإنهاض المرأة هو نهوض المرأة نفسها وأخذها زمام المبادرة واقتحام سوق العمل والمشاريع وإجادة الدفاع المستميت عن حقها وعليها أن لا تنتظر شيئاً من الرجال إن لم تبادر هي إلى ذلك.

وبذلك نستنتج عدم وجود رؤية حقيقية لدعم الأسر التي ترأسها المرأة لدى الجهات المانحة أو الجهات التي تدعم الأسر الفقيرة والمحتاجة، حيث أنها تطالب المرأة بالبدء بنفسها، ومن ثم المطالبة بحقوقها أكثر من توجه تلك الجهات نحو المشاركة والمساواة الاجتماعية، وترى الباحثة أنه وعلى الرغم من أن نسبة المشاريع المقدمة للأسر التي ترأسها امرأة أو المشاريع المسجلة لصالح المرأة تصل إلى الثلث على أكثر تقدير، إلا أن تلك المشاريع قد تركزت على الزراعة والتجارة، وهي من الأعمال العادية التي يقوم بها الرجل والمرأة، في حين أن مشاريع الحرف اليدوية وخصوصاً (التطريز، الصناعات الغذائية المنزلية، الخياطة، صناعة الحلوى والإكسسوارات، صناعة القش والخيزران..) والتي تستطيع المرأة المساهمة فيها بشكل فاعل وتعتبر من المهارات السهلة والتي من الممكن أن تعمل بها المرأة، تعاني من النقص وعدم التوجه لها لدى الجهات المقدمة للمشاريع الممولة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تناول هذا الفصل عرض لأبرز النتائج ومناقشتها وذلك من خلال إجراء المقارنة ما بينها وبين نتائج الدراسات السابقة، أما في الجزء الثاني فسوف يتم كتابة أبرز التوصيات والمقترحات المقدمة لكل من المستفيدين من المشاريع المدعومة والممولة. وفيما يلي عرض لتلك النتائج.

1.5 نتائج الإجابة على أسئلة الدراسة

- نتائج الإجابة على السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على (ما مدى التغير في مستوى الدخل للمنتفعين بالمشاريع الممولة من وجهة نظر المستفيدين والجهات الداعمة؟)

يتضح لنا بناء على إجابات كل من المستفيدين والمدراء بأن الاتجاه العام للإجابات جاء بدرجة مرتفعة من حيث حدوث تغير وبشكل إيجابي في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين، حيث كانت نسبة التغير لدى المستفيدين (82.5%) مقابل (81.7%) لدى المدراء والمسؤولين العاملين لدى الجهات المانحة للمشاريع الممولة والداعمة للأسر الفقيرة والمحتاجة، وقد تبلور هذا التحسن في كل من ارتفاع الدخل الشهري للأسر التي حصلت على المشروع الممول، كما عبرت العينة عن رضا عالٍ عن طبيعة عمل المشروع الذي تم الحصول عليه، أما فيما يتعلق بتوفير تلك المشاريع لفرصة عمل لأكثر من فرد لدى الأسر المبحوثة فنجد أن جميع المشاريع قد وفرت فرصة عمل واحدة، وعدد محدود لم يتجاوز الثلث الذين توفرت لديهم فرصتي عمل، أما فرص العمل لأكثر من اثنين فقد كانت نادرة، ويعزى ذلك لأن تلك المشاريع هي من المشاريع الصغيرة والنوعية والتي لا تحتاج إلى عدد من العاملين فيها إضافة

إلى نوعية المشاريع والتي يغلب عليها الطابع التجاري والخدمي والزراعي والتي تختلف عن المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى عدد كبير من العاملين.

- نتائج الإجابة على السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على (ما درجة إشباع الحاجات الأساسية عند المنتفعين من المشاريع الممولة من وجهة نظر المستفيدين والجهات الداعمة؟)

بينت النتائج أن درجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة قد جاءت بدرجة عالية من وجهة نظر المستفيدين من تلك المشاريع والمدرا على السواء، وقد عبر المستفيدون عن رغبتهم في توسعة المشروع وبدرجة كبيرة، وقد أكد المستفيدون من أنهم قد حصلوا على الدعم اللوجستي عند إقامة المشروع والمتمثل في عمليات التدريب والتطوير والشراء والبيع والتسويق، فضلاً عن حصولهم على دراسة جدوى (تسويقية ومالية وفنية) لمشروعهم، إلا أنهم قد اشتكوا من عدم قدرة تلك المشاريع على توفير معظم مستلزمات العائلة، ويعزى ذلك إلى اختلاف مفهوم الحاجات الأساسية، حيث أن المنتفعين من تلك المشاريع يريدون أن يعيشوا مثل غيرهم من الأسر الميسورة مثل الحصول على هاتف محمول حديث أو جهاز حاسوب أو اقتناء سيارة أو حتى بناء منزل مستقل، في حين يرى المسؤولون أن تلك المشاريع قد وفرة الحاجات الأساسية والمتمثلة بالطعام والشراب والعلاج والتعليم، فضلاً عن وفرة الأموال لدى تلك العائلات بشكل جيد خصوصاً العائلات التي لم يكن لديها معيل من نفس العائلة من قبل. كما تشير النتائج أيضاً أن درجة رضا المستفيدين من تلك المشاريع قد تراوحت ما بين درجة متوسطة وكبيرة، في حين أن درجة الرضا لدى المدراء والمسؤولين قد جاءت بدرجة متوسطة بشكل عام، حيث يرى المدراء والمسؤولون حاجة تلك العائلات إلى توفر الخبرة العملية في إدارة وتسويق منتجات المشروع، وعدم الاعتماد الكلي عليه بحيث لا يتم سحب المبالغ المالية من المشروع بهدف توفير تلك الحاجات الأساسية لها. كما يرى المستفيدون من المشروع أنهم يفضلوا

توسعة المشروع لزيادة الربح والدخل الشهري، أما المدراء والمسؤولون فإنهم يؤيدون ذلك على الرغم من أن الهدف الأساس لديهم هو توفير فرص عمل لعدد أكبر من أفراد العائلة.

- نتائج الإجابة على السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على (ما مدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع من وجهة نظر المستفيدين والجهات الداعمة؟)

بينت النتائج نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع من جهتي نظر المستفيدين والجهات الداعمة، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر وخصوصاً فيما يتعلق بقيام الجهة الممولة للمشروع بالمساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع (من خلال توفير المواد الأولية والتدريب على عمليتي التسويق والبيع)، فيعود هذا الاختلاف إلى عدم دراية ووعي المستفيدين بفكرة المتابعة والإشراف بشكل واضح وخصوصاً الصعوبة في توفير المواد الأولية، وعملية التسويق والبيع حيث أن معظم تلك العائلات لم تكن لديها خبرات بيع سابقة، ويعتمدون على الزبون المباشر الذي يحضر للشراء، كما نجد أن هناك اختلاف في مدى إجراء دراسات الجدوى للمشروع، حيث أن الجهة المانحة تشترط القيام بإجراء دراسة جدوى (تسويقية، وفنية ومالية)، أما فئة المستفيدين من تلك المشاريع يعتبرون أن دراسة الجدوى هي عبارة عن دراسة مالية فقط، وبذلك تعزو الباحثة تلك الفروق في الإجابات إلى المتابعة المستمرة من قبل الجهات المقدمة للدعم من حيث المساعدة والتوجه في عمليات الشراء والبيع، فضلاً عن متابعة الجهات المقدمة للدعم أنشطة المشروع وأعماله، إلا أن هناك اختلاف جوهري لدى العينتين فيما يتعلق بعملية توظيف جميع الأموال المخصصة للمشروع، فعلى الرغم من تشابه الإجابات إلا أن الجهات الداعمة ترى بأن المستفيدين من المشروع لا يقومون بتحديد راتب ثابت لهم كموظفين، بل يستفيدون من الدخل المتوفر لديهم في تلبية احتياجاتهم الشخصية حتى لو كان ذلك على حساب المشروع، وأن

المستفيدين لم يؤيدوا وفرة السيولة المالية لديهم والتي حصلوا عليها من خلال المشروع المدعوم. كما تشكو عينة الدراسة المتمثلة بالمدراء والمسؤولين من عدم توفر الوعي الكافي لدى المستفيدين من الدعم الممول في إجراء دراسة جدوى للمشروع، فعلى الرغم من أن الجهات المانحة تقوم بإجراء الدراسة بناء على الظروف البيئية المحيطة بمنطقة المشروع بشكل خاص والظروف الاقتصادية بشكل عام، إلا أن وضع الأسر المستفيدة من المشروع يختلف باختلاف ظروفها.

- نتائج الإجابة على السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على (ما تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف من وجهة نظر المستفيدين والجهات الداعمة؟)

كما توصلت الدراسة إلى وجود فرق كبير جدا بين آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف، حيث أن إجابة المستفيدين حول مدى قدرة المشروع على تمكين الأسر مادياً قد جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغت نسبتها (79.3%)، كما جاءت إجابات المستفيدين على مدى مساعدة الدورات التدريبية في تعريفهم بنقاط القوة والضعف التي قد يواجهونها عند إدارتهم للمشروع وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (72.8%)، ويعتبر ما نسبته (79.7%) من العائلات المستفيدة من المشروع الممول بأن هذا المشروع يعتبر فرصة حقيقية أغنتهم عن التفكير في العمل لدى الآخرين وبدرجة مرتفعة، وينصحون الآخرين بالحصول على مشاريع مشابهة لمشروعهم وبدرجة مرتفعة بلغت نسبتها (72.4%) مما يشير إلى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه وخاصة استمرارية وديمومة المشروع الممول، أما حصول المستفيدين على حرفة أو مهنة جديدة فقد جاء بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (43.3%)، مقابل (87.1%) من وجهة نظر المدراء والمسؤولين، ويعزى ذلك للعديد من العوامل، حيث يرى المدراء والمسؤولون أن الأسر الفلسطينية التي حصلت على

المشروع المدعوم لم تعد بحاجة إلى دعم مالي وبدرجة كبيرة، في حين نجد أن معظم إجابات المستفيدين قد جاءت بدرجة متوسطة ومنخفضة، مما يشير إلى استمرار حاجة تلك الأسر لتوفير السيولة المالية لها، وهو أمر متوقع نتيجة للفقر الشديد الذي تمر به تلك الأسر، حيث نعلم أن تكاليف التعليم أو البناء أو الزواج مرتفعة جداً ولا تستطيع تلك الأسر الفقيرة من سد تلك المصاريف على تلك الأمور، إلا أن وجهة نظر المدراء والمسؤولين ترى بأن تلك الأسر لم تعد بحاجة ماسة للدعم المالي وطلب العون والمساعدة من الآخرين، وبذلك لم تعد تلك الأسر تعيش تحت خط الفقر النسبي. كما أن العديد من المستفيدين من تلك المشاريع المدعومة يرون أنهم لم يحصلوا على مهنة أو حرفة جديدة عند استلامهم لتلك المشاريع، في حين يرى المدراء والمسؤولون أن تلك الفئات لا تمتلك المهارة الكافية حتى وإن كانت تمتلك تلك الحرفة مسبقاً وذلك في إدارة المشروع بشكل شخصي. كما أن الجهات المانحة للمشروع ترى بأن هناك جدوى حقيقية من تقديم الدورات التدريبية والتي تساعد على معرفة نقاط القوة والضعف التي يواجهها أصحاب المشروع الدعوم عند إدارتهم له، وهو أمر متوقع لدى الأسر التي تعاني من الفقر والعوز، فلا تمتلك تلك الخبرة الكافية في إدارة المشروع باعتبار عدم حصولها على فرص عمل حقيقية كمدير لإحدى الشركات أو المصانع أو رئيس قسم أو حتى استلام أحد المشاريع بشكل شخصي وكامل من قبل. ومن الملفت للنظر أن وجهة نظر المستفيدين من المشاريع المدعومة يرون وبنسبة عالية أن تلك المشاريع لم تغنهم عن التفكير في العمل لدى الآخرين، باعتبار أنهم سوف يوفرون تلك الفرصة لأحد أفراد العائلة وسوف يبقون على متابعة أمور المشروع وإدارته عن بعد بعد حصولهم على فرصة عمل خارجة. أما فيما يتعلق بالنصائح التي قدمها المستفيدون من المشروع المدعوم والممول فقد تركزت أساساً على وفرة رأس المال وضمان تسويق وبيع منتجات المشروع، ومن جهة أخرى ترى عينة المدراء والمسؤولين أن أهم النصائح هي توفير المواد الأولية وضمان تسويق وبيع منتجات المشروع.

- نتائج الإجابة على السؤال الخامس:

ينص السؤال الخامس على (ما سبل نجاح إقامة مشروع (مصرف الفقراء) لمتابعة تحصيل أموال الزكاة والأموال المخصصة لدعم وتمكين وتوظيف العائلات الفقيرة في فلسطين من وجهة نظر المسؤولين؟)

توصلت الدراسة الميدانية المطبقة على عدد من صناع القرار والمسؤولين العاملين في الجهات المقدمة للمشاريع إلى ضرورة توفر العديد من العوامل التي تساعد وتدعم إقامة مشروع (مصرف الفقراء)، وجاء من أبرزها:

- ضرورة التنسيق ما بين جميع الجهات المقدمة للمشاريع المدعومة للأسر الفقيرة والمعوزة، وذلك من خلال توفير قاعدة بيانات واحدة للعمل عليها وعدم وجود ازدواجية في تقديم المشاريع لنفس العائلة أو لمشاريع مشابهة في نفس المنطقة.

- ضرورة تشكيل هيكل تنظيمي يضم مندوبين عن جميع الجهات المعنية بدعم الفقراء جنباً إلى جنب مع ممثلين عن وزارة المالية الفلسطينية (سلطة النقد) باعتبارها الجهة القانونية المشرفة على المصارف والبنوك والتي تصدر القوانين والتشريعات الحاكمة لعمل تلك المؤسسة، بحيث يتم الاجتماع الدوري فيما بينها في سبيل توفير أكبر مبلغ مالي ممكن استثماره في عدد من المشاريع الكبيرة والمتوسطة بدلاً من البقاء تحت مسمى (مشروع صغير)، فيمكن إقامة مصانع في القرى الفلسطينية وخصوصاً الصناعات الغذائية غير المتوفرة.

- العمل على الاستفادة من المشاريع المطروحة من قبل وزارة المالية والمتعلقة بتشجيع الاستثمار في فلسطين.

- الاستفادة من المانحين وتحصيلات الزكاة والمتبرعين في توحيد الاتجاه نحو إقامة مشروع (مصرف الفقراء).

- تشجيع المؤسسات والشركات الفلسطينية والشركات الأجنبية العاملة في فلسطين على توجيه الأموال المخصصة للمسؤولية الاجتماعية في دعم مصرف الفقراء وذلك بهدف توحيد الأهداف لدعم الأسر المحتاجة والفقيرة.
- الاستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في إقامة وإنشاء مصرف للفقراء وخصوصا الدول الإسلامية.
- التنسيق مع مجلس التعاون الخليجي ومنظمة العمل الإسلامي في سبيل توفير الدعم وتوجيهه للحد من البطالة والفقير من خلال مصرف الفقراء.
- حل النزاعات والإشكاليات التي من الممكن أن تقوم عند دمج أموال الزكاة مع أموال الدول المانحة (سواء العربية منها أم الإسلامية أم الأجنبية) وذلك قبل البدء بالمشروع وذلك لاختلاف وجهات النظر فيمن يحق لهم الحصول على الدعم المالي.
- التوجه وبشدة نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدلا من تقديم الأموال والمعونات الغذائية والملابس للأسر المحتاجة.

5.2 التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات المقدمة للمسؤولين والجهات المانحة والداعمة للأسر الفقيرة

1. مطالبة المؤسسات الدولية والمانحة بتوفير وتدعيم وتأطير البرامج التنموية والإغاثية لمناطق السلطة الفلسطينية عامة، وللقري والريف الفلسطيني بشكل خاص، وذلك للحد من الزيادة المتنامية في معدل الفقر والبطالة، مع ضرورة الحصول على الدعم من قبل القطاع الخاص الفلسطيني.
2. إعطاء اهتمام خاص بالبعد العربي والإسلامي وذلك من خلال التعاون والتنسيق والشراكة مع الجهات الدينية المسؤولة والتي من أبرزها منظمة العمل الإسلامي.

3. التخطيط السليم عند وضع الخطط التنموية وذلك لتتناسب مع حاجات وموارد الشعب الفلسطيني المتاحة والممكن استغلالها، مع أهمية إشراك رؤساء الاتحادات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط الاقتصادية الهادفة إلى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة والمحتاجة عوضاً عن تقديم الأموال للمحتاجين دون توجيهها في إقامة المشاريع.

4. التنسيق بين الجهات الرسمية المختلفة المتخصصة في قضايا الفقر والبطالة، كالوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية، وذلك بغية تحديد آليات تنسيق تستند إلى خطة استراتيجية متكاملة تؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر وزيادة أعداد العاملين وإقامة المشاريع النووية والصغيرة والمشاريع العائلية.

5. التنسيق بين إدارة أراضي المحررات ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة لتوفير أرض للرياديين للقيام بمشاريع صغيرة زراعية أو صناعات زراعية (مزارع دواجن، أبقار، غنم، بيوت بلاستيكية للزراعة..). كبديل عن المشاريع المؤقتة واستغلالاً للأرض الزراعية، فضلاً عن دعم المشاريع الزراعية وذلك بهدف توفير الأمن الغذائي وخصوصاً للأسر الفقيرة والمحتاجة والتي ترأسها المرأة.

6. تشجيع العمل الافتراضي (العمل عن بعد) من خلال تقديم الإرشاد الكافي للخريجين، حيث نجد ارتفاع أعداد البطالة ما بين تلك الفئة والتي تؤدي إلى ضعف الإمكانيات المادية لتلك الأسر وفقرها، مع توفير البنية التحتية اللازمة لبيئة العمل الافتراضي وتحديد الضوابط والتشريعات اللازمة لتنظيم هذا العمل.

7. عمل مسح شامل حسب المنطقة للفقراء والعاطلين عن العمل، وذلك من خلال دمج البيانات المتوفرة لدى عدد من الجهات الرسمية، وضرورة توفير قاعدة بيانات معلوماتية تساهم في

التنسيق لعلاج مشكلة الفقر والتعرف على أكثر الجهات التي تحتاج للحصول على الدعم الطارئ.

8. توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال الزكاة، وأموال المتبرعين، سواء أكانوا من المقيمين في فلسطين أم في دول الشتات أم في الدول العربية والأجنبية، بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل، ويتم ذلك باستخدام كافة وسائل الاتصال المتوفرة، مع التركيز على المجالس البلدية والقروية والخطب في الجوامع.

9. توجيه التدريب الذي تقدمه مؤسسات المجتمع المدني ومراكز التعليم المستمر ومكتب العمل وبعض من الجهات الرسمية المعنية بتطوير التعليم المهني، بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الفلسطيني وخاصة ما يتعلق بالمقدرة المهنية والتوائم مع احتياجات سوق العمل وتنمية روح المبادرة والريادة ومحاربة الاتكالية، والعمل على دمج المتدربين في برامج الدعم والتمكين.

10. تعزيز الشفافية لتحكم إدارة المنظمات بتوزيع المنح وتقديم الدعم المالي والقروض الميسرة وفق رؤيتها، من خلال توثيق كل النشاطات التي تقوم بها ونشرها على جميع الجهات المعنية بدون تردد، والثبات على رؤية المنظمة الهادفة إلى الأخذ بيد تلك الفئات المحتاجة أمام الممولين والمتبرعين ودفعي الزكاة لتثبيتها كسياسة موحدة للمنظمات الأهلية العاملة في فلسطين.

11. التركيز على مشاريع الإنعاش على مستوى الأسرة المزارعة في القرى الفلسطينية، مع تطوير أنشطة تسويق موسمية تشجيعية للمنتجات الزراعية المحلية، وذلك للحد من عمليات استيراد المنتجات الزراعية الإسرائيلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي والوطني.

12. أن تمارس البنوك الإسلامية على وجه الخصوص أسلوب التمويل بالمشاركة والاستصناع، وعدم الاكتفاء بأسلوب المرابحات، فضلاً عن زيادة تركيز الجهات الدينية على مشاريع الدعم والتمكين أكثر من تقديم المساعدات المالية والعينية للجهات الفقيرة والمحتاجة.

13. تقديم دراسات للجدوى الاقتصادية لعدد من المشاريع الاستثمارية في فلسطين لتنفيذها عبر الممولين الفلسطينيين والعرب والمسلمين، أو برأسمال مشترك من خلال مصرف الفقراء المقترح.

14. إنشاء صناديق وطنية متعددة الأغراض لمساعدة الفقراء، والعمل على دمج تلك الصناديق في مشروع (مصرف الفقراء) في ظل الارتفاع الكبير في معدلات الفقر والبطالة في مناطق السلطة الفلسطينية.

ثانياً: التوصيات والمقترحات الموجهة للمستفيدين من المشاريع المدعومة

1. الحاجة إلى التدريب والتطوير الذاتي بهدف توفر المقدرة على إدارة المشروع بشكل شخصي.
2. الابتكار والريادة في اختيار المشروع المقترح للجهات المانحة وعدم التقليد، حيث نجد قلة التنوع في المشاريع القائمة في فلسطين وخصوصاً المشاريع الصغيرة والنوعية منها.
3. إجراء دراسات جدوى (تسويقية وفنية ومالية واجتماعية وبيئية) قبل طلب إقامة المشروع.
4. عدم التوجه نحو الاستهلاك وخصوصاً المواد غير الأساسية، والتركيز على الصحة والتعليم أكثر من فكرة بناء منزل جديد أو امتلاك سيارة حديثة، بالإضافة إلى التركيز على أفضل السبل في ضمان استمرارية المشروع وعدم تآكل رأس المال المقدم، وذلك من خلال وضع شرط عند التقدم لطلب الحصول على المشروع الممول يحدد فيه مبلغ مالي سنوي يتم توفيره لتوسعة المشروع، مع توفير دعم إضافي للمشاريع الناجحة وخاصة التي استطاعت توفير أكثر من فرصة عمل.

5. تسجيل جميع أفراد الأسرة في المشروع المدعوم بهدف التعرف على الواقع الذي تعيشه الأسر التي حصلت على المشروع المدعوم، حيث أن ذلك يساعد على تقديم مشاريع أخرى لبقية الأسر المحتاجة بهدف الفائدة للجميع، وبهدف توفير فرص عمل إضافية للمستفيدين من تلك المشاريع.
6. السعي نحو الحصول على دورات تدريب حقيقية ومتخصصة واختيار مهن مستحدثة في سبيل إقامة مشاريع ريادية ناجحة، لأن الهدف الأساس من المشاريع المدعومة هو التمكين الاقتصادي والاجتماعي عوضاً عن الدعم المالي والعيني فقط للأسر الفقيرة والمحتاجة.
7. التركيز على المشاريع الإنتاجية والصناعية أكثر من المشاريع التجارية، وذلك لأن تلك المشاريع قد استحوذت على الحصة الأكبر من بين المشاريع المقدمة، وبذلك فهناك حاجة لإقامة مشاريع إنتاجية وصناعية وحرف يدوية، حيث نجد قلة تلك المشاريع في القرى والمخيمات.

ثالثاً: توصيات موجهة للجهات المعنية بدعم وتمكين الأسر الفقيرة والمحتاجة لإقامة مصرف للفقراء:

1. توفير فرص عمل لأفراد الأسر الفقيرة لدى الجهات المعنية بتقديم الدعم والتمكين لتلك الأسر، وتوفير شواغر وظيفية في المصرف المقترح.
2. توفير قاعدة بيانات مشتركة ما بين جميع الجهات والوزارات التي تقدم الدعم المالي والمعنوي للأسر الفقيرة والمحتاجة بحيث تشمل أسماء العائلات ومستويات الفقر الذي تعاني منه وإمكانيات تلك الأسر بالإضافة إلى مجموع المبالغ المالية التي يتم الحصول عليها والممكن توظيفها لإقامة المشاريع الممولة للعائلات الفقيرة والمحتاجة.
3. التعاون مع وزارة التخطيط ووزارة التنمية الاجتماعية وذلك للتعرف على الحاجات الضرورية والملحة الواجب توفيرها في المناطق المهمشة والنائية.

4. التشبيك مع المؤسسات المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية (المصارف الإسلامية والمنظمات الإسلامية الدولية) والدخول معها في برامج مشتركة تحقق مصالح كافة الأطراف.
5. تطوير طبيعة عمل المشاريع الممولة بحيث تصبح مشاريع منافسة ومستحدثة تسمح بخلق فرص عمل جديدة وحقيقية.
6. تفعيل دور المجالس البلدية والقروية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي في جميع المحافظات الفلسطينية دون استثناء.
7. توزيع المحفظة المالية وفقاً للسياسة المعتمدة في المصرف المقترح بحيث تراعي تنوع الاستثمارات ما بين التمويل للمشاريع والاستثمار في العديد من الأسواق (شراء أراضي، السوق المالي، المصانع) على وجه التحديد كونها من المشاريع الناجحة في فلسطين.
8. تأهيل دائرة متخصصة بتكنولوجيا المعلومات وتعزيز دورها والفصل ما بين الصلاحيات لتعزيز مبدأ الشفافية والمساواة والعدالة الاجتماعية.
9. التركيز على الفئات التالية (الأسر التي ترأسها المرأة، اليتامى، المعاقين) على وجه التحديد وذلك لأن معظم المشاريع المقامة لم تركز عليها بل تم استثناءها وذلك بحجة أنها غير منتجة وغير فعالة وغير مضمونة في إدارة المشروع الممول.
10. عقد اتفاقيات مع العديد من الشركات بغية توفير المستلزمات الأساسية التي تسعى العائلات الفقيرة للحصول عليها مثل (السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية) بحيث يتم تقسيط قيمة السلع التي من الممكن أن تشتريها العائلات الحاصلة على المشاريع الممولة في مراحل لاحقة وتوجيهها بشكل يسمح بالمتابعة وضمان توظيف الأموال والأرباح التي تجنيها تلك العائلات في تحسين مستواها المعيشي.

11. التنسيق مع الكليات والجامعات ومراكز التعليم المهني الفلسطينية في سبيل توفير مقاعد دراسية (منح أو خصومات مالية) للطلبة الذين يودون التسجيل فيها بغية ضمان حصولهم على تعليم أكاديمي ومهني مناسب يعمل على رفع مستواهم التعليمي والثقافي.
12. إقامة دائرة خاصة تعنى بتسويق المنتجات وشرائها وذلك لضمان توفير خطط تسويق ناجحة تساهم في استمرارية المشروع الممول وعدم تآكل رأس المال والتوسع المستقبلي.
13. تصميم موقع إلكتروني مخصص لتسويق مصرف الفقراء المقترح يوفر قاعدة بيانات حقيقية لجميع المنتسبين له وللأسر الفقيرة مع مراعاة السرية حفاظاً على خصوصية العائلات الفلسطينية الميسورة.
14. أن يراعي المصرف المقترح طبيعة المكان والعادات والتقاليد، والمناخ، نمط حياة الأسرة، عملها الأساسي، خبراتها عند اختيار نوعية المشروع، وهذا ما أشارت إليه النتائج، لان ذلك يلعب الدور الأساسي في نجاح أو فشل هذه المشاريع.
15. أخيراً نوصي بضرورة الاستمرار بتقديم المصرف المقترح لمشاريع تحمل الصبغة التنموية والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ومن المساعدة للإنتاج، ولكن ضمن فلسفة جديدة والية عمل جديدة تراعي جميع الظروف الموضوعية والذاتية بعين الاعتبار، وأن يكون هناك دراسات مسحية لتشخيص الواقع بجميع معطياته حتى نضمن أن تكون هذه المشاريع مجدية ومثمرة وتحقق الهدف التي قامت من أجله.

قائمة المراجع (References) :

أولاً: قائمة المصادر

- القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع العربية

- ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث، 2003.
- أبو منديل، غسان (2014). واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، برنامج الأبحاث والمعلومات، غزة، فلسطين.
- احمد، عبد الرحمن يسري (2001). دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، عمان، الأردن.
- الأمم المتحدة (2017). تقرير أهداف التنمية المستدامة، نيويورك.
- أيوب، رائدة (2010). "الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، رسالة دكتوراه، علم الاجتماع، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التقرير السنوي 2013-2014
- البطانية، إبراهيم محمد وآخرون (2005). مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي دار الامل، عمان.
- البنك الدولي، التفاوت والانتفاضات والصراع في العالم العربي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر / تشرين الأول 2015.

- الجامعة الإسلامية بغزة (2014). اختبارات الصدق والثبات، منشورة عبر الموقع الرسمي للجامعة (www.iugaza.edu.ps)، تاريخ القراءة: 2017/9/8.
- جمال الدين، سحنون وحمو، محمد (2013). تفعيل شعيرة الزكاة لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية - نماذج إسلامية ناجحة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي لتيبازة، الجزائر.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، رام الله فلسطين.
- حسن، عبد الله (2005). الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته - حالة عملية (محافظة جنين)، رسالة ماجستير غير منشورة، في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الحصري، طارق (2007). الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي: البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2007.
- حلاوة، جمال وصالح، علي (2009). مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق، عمان.
- حماد، شكري (2016). دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر، ورقة مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي السابع بعنوان: الزكاة عبادة وعدالة وتنمية، المنعقد يومي 10-11/5/2016، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دولة فلسطين، ص 203-217.
- خميس، عايدة (2016). بنك الزكاة: وسيلة عصرية لتنمية أموال الزكاة وتحقيق مقاصدها الشرعية، ورقة مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي السابع بعنوان: الزكاة عبادة وعدالة وتنمية، المنعقد يومي 10-11/5/2016، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دولة فلسطين، ص 218-233.

- دروزة، أفنان (2001). الأسئلة التعليمية والتقييم المدرسي، ط3، دار الفكر، عمان، الأردن.
- السبيعي، باثل (2011). "محااربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وأثرها في الوقاية من الجريمة - دراسة تأصيلية"، رسالة ماجستير غير منشورة في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الشايب، إيهاب (2010). أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة - دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، كلية التجارة، عين شمس.
- شعبان، رضوان علي والبطمة، سامية (1995). أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) - القدس، 1995م.
- طيب، أسامة. نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الثالث عشر، مكافحة الفقر، 2007.
- عبد الباسط، وائل (2008). دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- علي، عبد القادر وعبد العظيم، عادل (2005). ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول: السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، ديسمبر 2005، ص ص 9-24.
- عيوش، ذياب، وآخرون (1995). المجتمع المحلي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- غالي، شرين (2006). "ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها - دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها على مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر.
- فواضلة، أيمن (2014). سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة - المضمون والآليات - تجربة دولة فلسطين، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية، يومي 4-5 تشرين الثاني 2014، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، بيروت.
- لحيلح، الطيب، وجصاص، أحمد. **الفقر: التعريف ومحاولات القياس**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، يوليو 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص 165-188.
- اللوح، عبد السلام وعنبر، محمود (2009). علاج مشكلة الفقر - دراسة قرآنية موضوعية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص ص 315-359.
- محمد، حاتم (2007). "دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، رصد التقدم المحرز في اتجاه أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، 2004.
- النور، حسب الله (2008). **الفقر العالمي جريمة رأسمالية**، مجلة الوعي، العدد 257، السنة الثانية والعشرون، منشورة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للصحيفة (www.al-waie.org/headline?issue=257). تاريخ القراءة 2017/4/28.

- الوادي، محمود والعناتي، رضوان (2010). آلية عملية لحل مشكلة الفقر في الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد التاسع عشر، ص ص 168-185.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2013). الإطار العام لإعداد خطة التنمية الوطنية للأعوام 2014-2016، مجلس الوزراء، 2013/5/2، رام الله، فلسطين.
- وزارة التنمية الاجتماعية (2016). التقرير السنوي لإنجازات الوزارة للعام 2015، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، رام الله، فلسطين.
- وزارة التنمية الاجتماعية (2017). برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني - أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، مقدم إلى الاجتماع الحادي عشر لمجلس أمناء البرنامج والذي عقد في شباط 2016، عمان، الأردن.
- وزارة العمل (2013). الخطة الاستراتيجية لقطاع العمل وترسيخ العمل اللائق في فلسطين 2014-2016، وحدة السياسات والمشاريع، رام الله، فلسطين.
- وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" (2017). الأرض الفلسطينية المحتلة: النداء الطارئ، عمان، الأردن.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Robert adams: Social work and empowerment: opeit ,3ed.2003,p183.

رابعاً: مواقع الإنترنت

www.islamtoday.net

www.iugaza.edu.ps

الملحق أ

قائمة بأسماء المحكمين

ت	اسم المحكم	مكان العمل
1.	أ.د. محمد شاهين	جامعة القدس المفتوحة
2.	أ.د. نيا ب جرار	جامعة القدس المفتوحة
3.	د. عبد الرحمن التمي	جامعة القدس أبو ديس
4.	د. عمر الريماوي	جامعة القدس أبو ديس
5.	د. سعادات جبر	جامعة القدس المفتوحة
6.	د. أحمد حرز الله	جامعة القدس أو ديس
7.	د. إبراهيم عوض	جامعة القدس أو ديس

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة



تحية طيبة وبعد

تهدف هذه الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لدراسة مدى نجاعة التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء وذلك من أجل تقديم مجموعة من الحلول اللازمة لأصحاب القرار من أجل الإسهام في تمكين الفقراء في فلسطين".
وذلك استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في التنمية المستدامة (بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية) وقد تم اختياركم للإجابة عن الأسئلة الواردة فيها.
يرجى التكرم بقراءة جميع الفقرات بدقة والإجابة عنها بموضوعية علماً بأن جميع البيانات الواردة في هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة ولن يتم استخدامها إلا أغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

رانيا البرغوثي

أولاً: البيانات الشخصية:

يرجى التكرم بوضع علامة (x) في المربع الذي يشير للإجابة المناسبة:

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- العمر: 30 عام فأقل من (31-40) عام
 من (41-50) عام 51 عام فأكثر
- 3- المؤهل العلمي: أقل من ثانوية عامة ثانوية عامة
 دبلوم كلية مجتمع بكالوريوس ماجستير فأعلى
- 4- متى بدأت العمل بالمشروع: سنة فما دون أكثر من 3 سنوات
 أكثر من 3 سنوات إلى 5 سنوات أكثر من 5 سنوات
- 5- طبيعة المشروع المقدم: زراعي صناعي
 تجاري حرف يدوية
 أخرى (حدد)
- 6- نوع الدعم: مالي تدريب وتطوير تثقيف وتوعية
 دعم شامل (مالي وتدريب وتثقيف)
- 7- قيمة الدعم: دولار أمريكي
- 8- النوع الاجتماعي للشخص الذي حصل على الدعم: ذكر أنثى
- 9- موقع إقامة المشروع: قرية مدينة مخيم
- 10- وضع المشروع في الفترة الحالية: مستمر متوقف
 مستمر ولكن يحتاج لدعم للاستمرار

الرجاء التكرم باختيار الإجابة التي تراها أكثر ملاءمة من وجهة نظرك الكريمة

المحور الأول: مدى التغيير في مستوى الدخل ومضمونه للمتفعين بالمشاريع الممولة

1. رفع المشروع الممول والذي حصلت عليه من دخلك الشهري؟

لا نعم

إذا كانت الإجابة نعم، فاختر الإجابة المناسبة:

أقل من 20%

20-40%

41-60%

61-80%

81-100%

2. وفر المشروع فرصة عمل لأكثر من فرد في أسرتك مما زاد من دخل الأسرة الشهري

لا نعم

إذا كانت الإجابة نعم، فكم عدد فرص العمل التي تم توفيرها:

فرصة واحدة

(2) فرصتان

(3) فرص

(4) فرص فأكثر

3. أنت راض عن طبيعة عمل المشروع الذي حصلت عليه

لا نعم

إذا كانت الإجابة نعم، حدد درجة الرضا لديك:

درجة كبيرة جدا

درجة كبيرة

درجة متوسطة

درجة ضعيفة

المحور الثاني: درجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة

4. تستطيع توفير معظم مستلزمات العائلة من خلال المشروع الذي حصلت عليه

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، الرجاء تحديد مدى التوفير الذي استطعت الحصول عليه:

إلى حد كبير

إلى حد متوسط

إلى حد ما

5. حصلت على دعم لوجستي من قبل المؤسسة المانحة والداعمة لمشروعك غطى جميع احتياجات

العمل

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد نوع الدعم الذي حصلت عليه:

دورات تدريبية

استشارات

دراسة جدوى

متابعة وإشراف

6. تفكر في توسعة المشروع الحالي استجابة لتلبية احتياجات أسرته

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، الرجاء حدد السبب:

لزيادة نسبة الربح والدخل الشهري

لتوفير فرص عمل لعدد أكبر من أفراد العائلة

أخرى

المحور الثالث: نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع

7. تقوم بتوظيف جميع الأموال المخصصة لصالح المشروع

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم اختر الإجابة الصحيحة:

- الأموال التي حصلت عليها كافية لتغطية تكاليف المشروع
- الأموال التي حصلت عليها غير كافية لتغطية تكاليف المشروع
- تتوفر لدي سيولة مالية من الأموال المقدمة يمكنني استخدامها لحاجات أخرى شخصية

8. قامت الجهة الممولة للمشروع بمساعدتك وتوجيهك في عمليات الشراء والبيع

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد طريقة المساعدة التي حصلت عليها:

- توفير الموارد الأولية
- التدريب على عمليات التسويق والبيع
- أخرى:

9. قمت بإجراء دراسة جدوى للمشروع:

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

- دراسة تسويقية
- دراسة مالية
- دراسة فنية

10. تتابع الجهة المقدمة للدعم أنشطة المشروع وأعماله :

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

- مدى الالتزام بشروط الاتفاقية مع الجهة المانحة
- مدى تطور المشروع ونموه
- أخرى:

المحور الرابع: تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف

11. ترى بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم

مالي

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة:

درجة كبيرة جداً

درجة كبيرة

درجة متوسطة

درجة منخفضة

درجة منخفضة جداً

12. أدى المشروع إلى حصولك على مهنة / حرفة لم تكن تمتلكها من قبل

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

زراعة

صناعة

تجارة

تعليم

أخرى:

13. تساعد الدورات التدريبية في التعرف على نقاط القوة والضعف التي تواجهها عند إدارتك

للمشروع

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد أبرز نقاط القوة والضعف

عدم المعرفة الكافية بآلية العمل

لم تكن لدي خبرة في عمليات التسويق والبيع

التعرف على السوق بشكل أشمل

أخرى:

14. تعتبر المشروع فرصة حقيقية تغنيك عن التفكير في العمل لدى الآخرين

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد السبب:

- تحقيق أرباح مالية جيدة
- حققت حلمك في امتلاك مشروع خاص بك بدلا من العمل لدى الآخرين
- هناك إمكانية للنمو والتطور أفضل من العمل لدى الآخرين
- أخرى:

15. ترى بجدوى إقامة مشاريع تشبه المشروع الذي حصلت عليه للأسر المحتاجة

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

- لأن هذه المشاريع تعمل على التمكين الاقتصادي والاجتماعي
- لأن الدخل الممكن تحصيله من المشروع أفضل من العمل لدى الآخرين
- يوفر المشروع فرصة عمل إضافية لعدد من أفراد العائلة
- حصلت على مكانة اجتماعية أفضل من قبل
- أخرى:

16. ماذا تنصح القائمين على تقديم البرامج والمشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل

إنجاح تلك المشاريع بناء على تجربتك الشخصية: رتب إجابتك تصاعدياً بناء على أهميتها:

اقتراح أنواع مشاريع

رأس مال

توفير المواد الأولية

ضمان تسويق وبيع منتجات المشروع

شاكرين لكم حسن تعاونكم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة



السيد الفاضل

تحية طيبة وبعد

تهدف هذه الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لدراسة " مدى نجاح التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء وذلك من أجل تقديم مجموعة من المقدمات والحلول لأصحاب القرار من أجل تمكين الفقراء في فلسطين".

وذلك استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في التنمية المستدامة (بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية) وقد تم اختياركم للإجابة عن الأسئلة الواردة فيها. يرجى التكرم بقراءة جميع الفقرات بدقة والإجابة عنها بموضوعية علماً بأن جميع البيانات الواردة في هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة ولن يتم استخدامها إلا أغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

رانيا البرغوثي

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة



تحية طيبة وبعد

تهدف هذه الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لدراسة مدى نجاعة التمويل المقدم من الجهات التي تُعنى بتمكين الفقراء وذلك من أجل تقديم مجموعة من الحلول اللازمة لأصحاب القرار من أجل الإسهام في تمكين الفقراء في فلسطين ".
وذلك استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في التنمية المستدامة (بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية) وقد تم اختياركم للإجابة عن الأسئلة الواردة فيها.
يرجى التكرم بقراءة جميع الفقرات بدقة والإجابة عنها بموضوعية علماً بأن جميع البيانات الواردة في هذه الاستبانة ستعامل بسرية تامة ولن يتم استخدامها إلا أغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

رانيا البرغوثي

أولاً: البيانات الشخصية:
يرجى التكرم بوضع علامة (x) في المربع الذي يشير للإجابة المناسبة:

1. الاسم الرباعي:
2. المسمى الوظيفي:
3. مكان العمل:

متى بدأت مؤسستكم تقديم الدعم للمواطنين والأسر المحتاجة:
 5 سنوات فما دون
 أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات
 أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة
 أكثر من 15 سنة

طبيعة المشاريع المقدمة:

- زراعي
 صناعي
 تجاري
 حرف يدوية
 أخرى (حدد)

نوع الدعم: مالي
 تدريب وتطوير
 تثقيف وتوعية
 دعم شامل (مالي وتدريب وتثقيف)

قيمة الدعم المادي المقدم: دولار أمريكي

نسبة الذكور إلى الإناث الذين حصلوا على الدعم:
%.....

رتب المواقع التي تم فيها إقامة مشاريع الدعم المقدمة:
 قرية
 مدينة
 مخيم

ما نسبة استمرارية المشاريع المقدمة للأسر المحتاجة:
%.....

الرجاء التكرم باختيار الإجابة التي تراها أكثر ملاءمة من وجهة نظرك الكريمة

المحور الأول: مدى التغيير في مستوى الدخل ومضمونه للمنتفعين بالمشاريع الممولة

1. هل رفعت المشاريع التي تم تمويلها من جهتك الدخل الشهري للأسر المحتاجة؟

لا نعم

إذا كانت الإجابة نعم، فاختر النسبة المئوية لمعدل زيادة دخل تلك الأسر (شهرياً):

أقل من 20%

20-40%

41-60%

61-80%

80-100%

2. هل وفرت المشاريع المقدمة فرصة عمل لأكثر من فرد لدى الأسر التي حصلت على الدعم؟

لا نعم

إذا كانت الإجابة نعم، فما معدلاً أعداد فرص العمل التي تم توفيرها:

فرصة واحدة

(2) فرصتان

(3) فرص

(4) فرص فأكثر

3. هل أنتم راضون عن طبيعة عمل المشاريع التي تم تقديمها؟

لا نعم

إذا كانت الإجابة نعم، حدد درجة الرضا:

درجة كبيرة جداً

درجة كبيرة

درجة متوسطة

درجة ضعيفة

المحور الثاني: درجة إشباع الحاجات الأساسية لدى المنتفعين من المشاريع الممولة

4. هل ترى بأن الدعم المقدم قد أدى إلى توفير معظم مستلزمات العائلة التي حصلت عليه؟

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، الرجاء تحديد مدى التوفير الذي تم الحصول عليه:

إلى حد كبير

إلى حد متوسط

إلى حد ما

5. تم مؤسستكم دعماً لوجستياً يركز على تلبية جميع احتياجات العمل

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد نوع الدعم الذي تم تقديمه:

دورات تدريبية

استشارات

دراسة جدوى

متابعة وإشراف

6. هل ترى بأن هناك تفكير جدي في توسعة المشاريع الحالية لدى الأسر التي حصلت على الدعم

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، الرجاء حدد السبب:

لزيادة نسبة الربح والدخل الشهري

لتوفير فرص عمل لعدد أكبر من أفراد العائلة

أخرى

المحور الثالث: نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع

7. تقوم الأسر التي حصلت على الدعم بتوظيف جميع الأموال المخصصة لصالح المشروع

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم اختر الإجابة الصحيحة:

- الأموال التي تم تقديمها كانت كافية لتغطية تكاليف المشروع
- الأموال التي تقديمها لمن تكن كافية لتغطية تكاليف المشروع
- تتوفر لدى الأسر التي حصلت على الدعم سيولة مالية من الأموال المقدمة تمكنهم من استخدامها لحاجات أخرى شخصية

8. تقوم مؤسستكم بتقديم المساعدة والتوجيه في عمليات الشراء والبيع

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد طريقة المساعدة التي يتم تقديمها:

- توفير الموارد الأولية
- التدريب على عمليات التسويق والبيع
- أخرى:

9. تقوم الأسر المحتاجة والتي حصلت على الدعم بإجراء دراسة جدوى للمشروع قبل طلبه:

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

- دراسة تسويقية
- دراسة مالية
- دراسة فنية

10. تتابع مؤسستكم أنشطة المشروع وأعماله :

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

- مدى الالتزام بشروط الاتفاقية
- مدى تطور المشروع ونموه
- أخرى:

المحور الرابع: تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف

11. ترى بأن تمويل المشاريع يؤدي إلى تمكين الأسر الفلسطينية مادياً بحيث لم تعد بحاجة إلى دعم

مالي

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة:

درجة كبيرة جداً

درجة كبيرة

درجة متوسطة

درجة منخفضة

درجة منخفضة جداً

12. أدت المشاريع المقدمة إلى حصول مستحقيها على مهنة / حرفة لم تكن تمتلكها من قبل

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

زراعة

صناعة

تجارة

تعليم

أخرى:

13. تساعد الدورات التدريبية المقدمة من مؤسستكم في التعرف على نقاط القوة والضعف التي

تواجهها الأسر عند إدارتها للمشروع

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد أبرز نقاط القوة والضعف

عدم المعرفة الكافية بآلية العمل

لم تكن لديهم خبرة في عمليات التسويق والبيع

التعرف على السوق بشكل أشمل

أخرى:

14. تعتبر المشاريع المقدمة فرصة حقيقية تغني الأسر المحتاجة عن التفكير في العمل لدى الآخرين

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد السبب:

- تحقيق أرباح مالية جيدة
- حققت حلمك في امتلاك مشروع خاص بك بدلا من العمل لدى الآخرين
- هناك إمكانية للنمو والتطور أفضل من العمل لدى الآخرين
- أخرى:

15. ترى بجدوى الاستمرار بتقديم مشاريع دعم تشبه المشاريع التي تم تقديمها للأسر المحتاجة

لا نعم

إذا كانت إجابتك نعم، حدد الإجابة المناسبة:

- لأن هذه المشاريع تعمل على التمكين الاقتصادي والاجتماعي
- لأن الدخل الممكن تحصيله من المشروع أفضل من العمل لدى الآخرين
- يوفر المشروع فرصة عمل إضافية لعدد من أفراد العائلة
- حصول أفراد الأسر التي حصلت على الدعم على مكانة اجتماعية أفضل من قبل
- أخرى:

16. ماذا تنصح القائمين على تقديم البرامج والمشاريع الداعمة للفقراء والمحتاجين في سبيل

إنجاح تلك المشاريع بناء على الإحصائيات المتوفرة لديكم: رتب إجابتك تصاعدياً بناء على أهميتها:

اقتراح أنواع مشاريع أخرى

توفير رأس مال أكبر

توفير المواد الأولية

ضمان تسويق وبيع منتجات المشروع

شاكرين لكم حسن تعاونكم

أسئلة المقابلة

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بناء على وجهة نظرك الكريمة

المحور الأول: ما مدى التغير في مستوى الدخل للمنتفعين بالمشاريع الممولة؟

1. ما هي المؤشرات التي تدل على تحسن مستوى دخل الأسر المنتفعة من المشاريع المقدمة من قبلكم؟

.....
.....
.....
.....

2. هل قدمت المشاريع الممولة للأسر الفقيرة إلى الانتقال من مرحلة الدعم الاجتماعي إلى مرحلة التمكين الاجتماعي؟ وما هي الدلائل التي تشير إلى ذلك؟

.....
.....
.....
.....

3. ما نسبة نجاح فكرة تمويل المشاريع للفئات الفقيرة في توفير فرص عمل والاكتفاء المالي؟ وهل تقومون بإعادة دعم المشروع في سبيل استمراره وتحقيق الأهداف المرجوة؟

.....
.....
.....
.....

المحور الثاني: ما درجة إشباع الحاجات الأساسية عند المنتفعين من المشاريع الممولة؟

4. ما هي المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تحديد قيمة نوع المشروع ومدى حاجة الأسرة للحصول على الدعم / التمويل المقترح والفئات المستهدفة؟

.....
.....
.....
.....

5. على ماذا يشمل الدعم اللوجستي للبرامج والمشاريع المقدمة من قبلكم، وما هي الخطوات التي تتبعونها في تحديد حاجات الفئات المستهدفة؟

.....
.....
.....
.....

6. ما أبرز النشاطات والبرامج التي تقدمها الوزارة في سبيل توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال المانحين والمتبرعين بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل والحد من البطالة؟

.....
.....
.....
.....

المحور الثالث: ما مدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع؟

7. كيف تقومون بالتحقق من نجاح عملية توظيف الأموال المخصصة لإقامة المشاريع المخصصة لدعم الفقراء، وهل لديكم لجان مراقبة ومتابعة متخصصة في المشروع الممول لضمان استمراره ونجاحه في تحقيق أهدافه؟

.....
.....

8. ما هي المؤشرات الدالة على تحسن وتطور المشروع الممول من قبلكم؟

.....
.....
.....
.....

المحور الرابع: ما تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف؟

9. ما مدى مساهمة المشاريع الممولة من قبلكم لدعم الفقراء والمحتاجين في التقليل من البطالة لديهم، وهل تؤدي تلك المشاريع إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر؟

.....
.....

.....
.....
10. ترى بأن التدريب والمتابعة والإشراف المقدم من قبلكم للأسر التي حصلت على تمويل مخصص لإقامة مشروع ساهم في حصول الفقراء على مهنة / حرفة جديدة تساعده في بناء مستقبله ومستقبل أسرته؟

.....
.....
.....
.....

المحور الخامس: مشروع (مصرف الفقراء)

11. هل ترى بأن إنشاء مؤسسة خاصة لجمع الأموال المخصصة لفئة الفقراء والمحتاجين تتبع لوزارة الأوقاف ووزارة التنمية الاجتماعية ولجان الزكاة ووزارة المالية من الممكن تطبيقه على أرض الواقع؟

.....
.....
.....
.....

12. ما أفضل الطرق برأيك يمكن تطبيقها لتجميع أموال الزكاة / الأموال المتحصلة من قبل المانحين / أموال التبرع للفئات المحتاجة وآلية تحصيلها ؟

.....
.....
.....
.....

إجابات المسؤولين وصناع القرار العاملين لدى الجهات الداعمة لمشاريع تمكين الفقراء

المحور الأول:

ما مدى التغير في مستوى الدخل للمنتفعين بالمشاريع الممولة

السؤال الأول: ما هي المؤشرات التي تدل على تحسن مستوى دخل الأسر المنتفعة من المشاريع

المقدمة من قبلكم؟

جدول رقم (1): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (ما هي المؤشرات التي تدل على تحسن مستوى دخل الأسر المنتفعة من المشاريع المقدمة من قبلكم؟)

الاسم الرباعي	المسمى الوظيفي	مكان العمل	الإجابة
خالد البرغوثي	مدير دائرة النقد	وزارة التنمية الاجتماعية	اختلاف مستوى إنفاق الأسرة وشراء الأسرة مستلزمات وبضائع جديدة للمشروع
جمال قاسم	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	تحسن مستوى المعيشة، وتحسن المستوى الصحي لأفراد الأسرة واعتمادها على الذات
رانيا حمود صوالحة	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	مستوى الانفاق والاستهلاك للأسر والتغير في النمط الحياتي لدى الأسر الفقيرة في المناسبات وارتفاع معدلات التشغيل
عقل سليمان محمد ربيع	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	مكتب لجنة زكاة رام الله	توفر بعض الحاجات الأساسية الغذائية للأسرة (حليب، ألبان) وذلك في مشاريع الأغنام وتوفر دخل مادي (بسيط) في مشاريع أخرى مثل الجوانات وماكنات الخياطة والدكاكين
ياسر توفيق محمد ابو كشك	مدير عام شؤون المخيمات	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	تحسن مستوى المعيشة، زيادة فرص التعليم للاناث في الاسرة، عدم تسرب اطفال الاسرة من المدرسة، توقف اعتماد الاسرة على المساعدات الاجتماعية

السؤال الثاني: هل قدمت المشاريع الممولة للأسر الفقيرة عملية الانتقال من مرحلة الدعم

الاجتماعي إلى مرحلة التمكين الاجتماعي؟ وما هي الدلائل التي تشير إلى ذلك؟

جدول رقم (2): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (هل قدمت المشاريع الممولة للأسر الفقيرة عملية الانتقال من مرحلة الدعم الاجتماعي إلى مرحلة التمكين الاجتماعي؟ وما هي الدلائل التي تشير إلى ذلك؟)

الاسم الرباعي	المسمى الوظيفي	مكان العمل	الإجابة
خالد البرغوثي	مدير دائرة النقد	وزارة التنمية الاجتماعية	قدمت ذلك من خلال مشاركة الأسر في النشاطات الاجتماعية العامة والمناسبات الخاصة بالإضافة إلى السلوك الجديد لدى الأسر حيث تطورت شخصيتها وقلت حالة الاندفاعية لديها بدلاً من الخجل والتردد
جمال قاسم	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	قياساً أدت المشاريع المقدمة إلى تحسين مستوى سد الحاجة لدى الأسر

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
قامت الوزارة أكثر من مرة بتنظيم احتفالات لتخريج الأسر من دائرة الفقر بناء على طلب الأسر، إلى جانب خروج مجموعة من الأسر من دائرة الفقر بناء على دراسات الباحثين الاجتماعيين العاملين في الوزارة	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	رانيا حمود صوالحة
لم تنتقل تماما إلى مرحلة التمكين لأن ذلك يحتاج إلى مشروع أكبر وفترات أطول ولكن حققت هذه المشاريع خطوة واحدة على طريق التمكين	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبييرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
توفر المشاريع الممولة للأسر الفقيرة امكانية الانتقال من مرحلة الدعم الى التمكين من خلال تجاوز الاسرة لخط الفقر وتوقف اعتمادها على المساعدات الاجتماعية	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

السؤال الثالث: ما نسبة نجاح فكرة تمويل المشاريع للفئات الفقيرة في توفير فرص عمل والاكتفاء المالي؟ وهل تقومون بإعادة دعم المشروع في سبيل استمراره وتحقيق الأهداف المرجوة منه؟

جدول رقم (3): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (ما نسبة نجاح فكرة تمويل المشاريع للفئات الفقيرة في توفير فرص عمل والاكتفاء المالي؟ وهل تقومون بإعادة دعم المشروع في سبيل استمراره وتحقيق الأهداف المرجوة منه؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
في البداية كانت المؤشرات مشجعة بحيث طلبت الكثير من الأسر وقف المساعدات النقدية عنها ولدينا قرار بدعم المشاريع الناجحة لاحقا	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
بسيطة ومقبولة	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
وفقا للبيانات المتوفرة فقد استطاعت المشاريع التي جرى تنفيذها (14000) مشروع من خلق (21000) فرصة عمل وكانت تكلفة الفرة من خلال هذه المشاريع حوالي 3500 دولار، وقامت الوزارة بدعم بعض المشاريع لضمان استمراريتها وخاصة في قطاع غزة بسبب دمار بعض المشاريع إثر الغزو الإسرائيلي للقطاع، كما أن هناك عدد من المشاريع التي بدأت من خلال تقديم منح دراسية للقيام بمشاريع ولاحقا تم الطلب من الأسر الحصول على قروض لتوسيع المشاريع بهدف زيادة الدخل أو انتاج أصناف جديدة	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	رانيا حمود صوالحة
توفير فرص العمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لا يمكن تحقيقها من خلال مشاريع صغيرة تهدف إلى تحسين الظروف قليلاً أما دعم المشروع المتكرر فيحدث عند حدوث أزمة في المشروع بحيث يتم حلها لاحقا ولكننا لا نواصل دعم نفس المشروع ماديا باستمرار لعدم القدرة المادية لدينا	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبييرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
يعتمد على وجود حافز لدى الاسرة للخروج من دائرة الفقر ورعبتها ان لا تبقى عالة على غيرها ,, في حال اثبتت الاسرة جديتها واهتمامها بنجاح المشروع وبذل ما يلزم لذلك يستمر دعم المشروع باعتباره قصة نجاح وقوة يحتذى بها	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

المحور الثاني:

ما درجة إشباع الحاجات الأساسية عند المنتفعين من المشاريع الممولة؟

السؤال الرابع: ما هي المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تحديد قيمة ونوع المشروع ومدى حاجة الأسرة للحصول على الدعم والتمويل المقترح والفئات المستهدفة؟

جدول رقم (4): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (ما هي المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تحديد قيمة ونوع المشروع ومدى حاجة الأسرة للحصول على الدعم والتمويل المقترح والفئات المستهدفة؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
نوع المشروع يعتمد على خبرة الأسرة وحاجة السوق والمنطقة والجدوى الاقتصادية، أما قيمة المشروع فيتم تحديدها بناء على نوع المشروع والكثافة السكانية، وفيما يتعلق بحالة الأسرة تحت خط الفقر أو الأسر المهمشة فيتم اختيار الأسر التي لديها موارد بشرية وراغبة في العمل	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
تعتمد على المنطقة والجغرافيا والموارد البشري والمؤهلات التي تمتلكها أفراد الأسرة	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
تعتبر الأسر التي تقع تحت خط الفقر أو حول خط الفقر الوطني هي الفئة المستهدفة بشكل عامن وأحيانا يكون الاستهداف لبعض الفئات كالشباب أو المرأة وتحت خط الفقر، أما المعايير التي يجري اعتمادها لتحديد قيمة المشروع فتعتمد على دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع ونوع المشروع ويتم تحديد المشروع بشكل أساسي بناء على رغبة الأسرة وتكوينها وخبراتها والبيئة المحيطة وفقا لتحليل أوضاع الأسر.	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	رانيا حمود صوالحة
تعتمد قيمة المشروع على السقف المحدد لدى لجنة الزكاة فلا يسمح بتجاوزه، وفي أحسن الظروف تبلغ خمسة آلاف دولار، أما الأسرة فتحدد نوع المشروع بناء على رغبتها وخبرتها، والبرنامج مفتوح لكل العائلات المسجلة ودون تمييز حسب الأولوية في التسجيل	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبييرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
يعتمد على رب الأسرة او الشخص الذي سيتولى المشروع في الأسرة والامكانيات والقدرات المتاحة له ,, هل هو شخص لديه اعاقه وبحاجة لمشروع يتلائم مع قدراته واحتياجاته هل هو بحاجة للتدريب هل المستهدف امراة ,, ويتم دراسة المشروع بناء على رغبة المستفيد ودراسة امكانية تنفيذ المشروع المقترح بنجاح	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

السؤال الخامس: على ماذا يشمل الدعم اللوجستي للبرامج والمشاريع المقدمة من قبلكم وما هي الخطوات التي تتبعونها في تحديد حاجات الفئات المستهدفة؟

جدول رقم (5): إجابات المسؤولين على السؤال الخامس والذي يدور حول (على ماذا يشمل الدعم اللوجستي للبرامج والمشاريع المقدمة من قبلكم وما هي الخطوات التي تتبعونها في تحديد حاجات الفئات المستهدفة؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
التدريب على مهارات إدارة المشروع والجدوى الاقتصادية والتسويق، وكذلك الحاجات تكون جاهزة ضمن استمارة وبيانات مدخلة مسبقا يعتمد ذلك على التمويل والتدريب والتأهيل والاحتياج والمسح الميداني	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
تعمل الوزارة على توفير بعض الاحتياجات التدريبية للمشروع كإدارة المشروع والمحاسبة والتسويق إلى جانب مدخلات الإنتاج الخاصة بالمشروع وحاجات الفئات المستهدفة وجري تحديدها من خلال تحليل احتياجات الأسرة والزيارات المتكررة للأسرة والشاركة معها	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
زيارة الأسرة في البيت، والتحقق من قدرة الأسرة على إدارة المشروع، والتحقق من حاجة المنطقة المحيطة للمشروع إن كان بحاجة للتسويق وتتم متابعة المشروع خطوة خطوة في مراحلته الأولى	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	أيمن محمود صوالحة
يشمل التدريب ونقل الخبرة ،،، وتقديم المساعدة في مجال تسويق المنتج من اعلان وعرض , والخطوات المتبعة: تعبئة طلب من المستهدف ثم دراسة الطلب وعمل مقابلة وتقديم تدريب	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
يشمل التدريب ونقل الخبرة ،،، وتقديم المساعدة في مجال تسويق المنتج من اعلان وعرض , والخطوات المتبعة: تعبئة طلب من المستهدف ثم دراسة الطلب وعمل مقابلة وتقديم تدريب	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

السؤال السادس: ما أبرز النشاطات والبرامج التي تقدمها الجهة المانحة في سبيل توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال المانحين والمتبرعين بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل والحد من البطالة؟

جدول رقم (6): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (ما أبرز النشاطات والبرامج التي تقدمها الجهة المانحة في سبيل توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال المانحين والمتبرعين بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل والحد من البطالة؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
اللقاءات الدائمة واستراتيجية التنمية الإعلامية ولقاءات توعوية مباشرة مع المستفيدين	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
يتم ذلك من خلال الدورات وورش العمل، بالإضافة إلى الإعلام والعلاقات العامة والزيارات الميدانية والتواصل مع الشركاء وتعريفهم بالخطط والبرامج	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
تعمل الوزارة على محاولة الاعتماد على قدرات المجتمع المحلي والعوائد المحلية للسلطة الفلسطينية وكذلك في القطاع الخاص في هذه العملية من خلال تعزيز المسؤولية الاجتماعية حيث شكلت بعض	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	أيمن محمود صوالحة

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
الأجسام لتحقيق ذلك الغرض تتمثل في شبكات الحماية الاجتماعية ومجالس المستفيدين ومجموعات التخطيط المشترك وهناك أيضا جهود لتعزيز دور العمل التطوعي وتعمل كذلك الوزارة على توجيه الأموال لتلك المشاريع من خلال لقاءات دورية مع الجهات المانحة			
يقتصر دور الوزارة على على حث المواطنين من خلال الأئمة في خطب الجمعة وفي شهر رمضان على فعل الخير والتبرع وليس لدي علم إذا كان للوزارة خطط تمويلية مستقبلية	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
عمل مؤتمرات وندوات واقامة معارض للمنتجات وافتتاح مشاريع يتم الدعوة لها للجهات ذات الاختصاص, عمل زيارات للمشاريع الممولة	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

المحور الثالث:

ما مدى نجاعة توظيف الأموال في نجاح المشروع؟

السؤال السابع: كيف تقومون بالتحقق من نجاح عملية توظيف الأموال المخصصة لإقامة المشاريع المخصصة لدعم الفقراء، وهل لديكم لجان مراقبة ومتابعة متخصصة في المشروع الممول لضمان استمراره ونجاحه في تحقيق أهدافه؟

جدول رقم (7): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (كيف تقومون بالتحقق من نجاح عملية توظيف الأموال المخصصة لإقامة المشاريع المخصصة لدعم الفقراء، وهل لديكم لجان مراقبة ومتابعة متخصصة في المشروع الممول لضمان استمراره ونجاحه في تحقيق أهدافه؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
يتم إجراء زيارات شخصية وتوجد لدينا تعميمات إحصائية ومتابعة ميدانية من قبل الشركاء الدوليين والوطنيين أيضا	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
تحقيق أهداف المشروع لتحقيق احتياج الفرد والنتائج الإيجابية يتم دعمها ويتم كذلك التركيز على ديمومة المشروع والربحية وتتم عملية تقييم لجميع المشاريع من خلال نماذج جاهزة	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
للتحقق من عملية توظيف الأموال هناك تقارير مالية دورية وكذلك اعتماد لآليات الاستهداف لضمان توظيف هذه الأموال لصالح الفقراء ولضمان الاستمرارية هناك زيارات متابعة من قبل العاملين في الميدان	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	أيمن محمود صوالحة
الزيارات المتكررة والمتابعة الدائمة هي نافذة التحقق ولكن لأن حجم المشاريع صغير فلا تتشدد الوزارة في الرقابة دائما	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
تستند عملية التحقق من نجاح المشروع اولا باستمرار المشروع وعدم توقفه,,, عائد على رأس المال,,, ويوجد متابعة على الارض لمواجهة أي معوقات ولتقديم المشورة للمتفعين	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

السؤال الثامن: ما هي المؤشرات الدالة على تحسن وتطور المشروع الممول من قبلكم؟

جدول رقم (8): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (ما هي المؤشرات الدالة على تحسن وتطور المشروع الممول من قبلكم؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
التوسع وعدد العاملين في المشروع بالإضافة إلى مؤشرات التملك الجديد لدى الأسر	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
تحقيق الأهداف المرسومة ضمن الخطة المقترحة ونجاعة الأدوات المستخدمة في المشروع والنمو الإيجابي للمشروع	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
تتم عملية تقييم حالة الفقر للأسرة ومدى استدامة المشروع والمساءلة الاجتماعية وعملية التشغيل بالإضافة إلى تحسن مستوى إنفاق الأسر على الغذاء والصحة والتعليم بشكل أساسي	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	أيمن محمود صوالحة
ما يظهر من خلال الزيارات وأول المؤشرات بقاء المشروع وعدم تآكل رأس المال وثانيها تطور المشروع ولو بنسبة بسيطة	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
الاستمرار والتوسع والعائد على رأس المال	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

المحور الرابع:

ما تأثير الأنشطة والمشاريع التي تستهدف تمكين الفقراء على التوظيف؟

السؤال التاسع: ما مدى مساهمة المشاريع الممولة من قبلكم لدعم الفقراء والمحتاجين في التقليل من البطالة لديهم، وهل تؤدي تلك المشاريع إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر؟

جدول رقم (9): إجابات المسؤولين على السؤال الأول والذي يدور حول (ما مدى مساهمة المشاريع الممولة من قبلكم لدعم الفقراء والمحتاجين في التقليل من البطالة لديهم، وهل تؤدي تلك المشاريع إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
بالتأكيد لأن معظم العاملين في هذه المشاريع كانوا يعتمدون على الغير كما أن بعض من تلك المشاريع قد أدت إلى توظيف عمالة خارجية	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
ضعيفة ولكنها تساهم بنسب قليلة	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
هناك حوالي 14000 مشروع في الضفة الغربية وقطاع غزة استطاعت خلق حوالي 21000 فرصة عمل، وكذلك التحسن في	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	أيمن محمود صوالحة

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
تمكين الأسر اجتماعيا من خلال مشاركتها في الفعاليات الاجتماعية المختلفة كالحفلات الخاصة بالزواج والتوجيهي إلى جانب الزيادة في إنفاق الأسر على مختلف جوانب الحياة			
المشاريع الصغيرة لا تصل إلى مرحلة التأثير في التوظيف فهي غالبا تدار من قبل ربة المنزل	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
تنتقل بالأسرة من أسرة عالية على المؤسسات الى أسرة منتجة وبالتالي مساهمة بالانتاج واحيانا أكثر من شخص يعمل بالمشروع وهو بحد ذاته يوفر فرصة عمل تؤدي المشاريع لتمكين اقتصادي يظهر من خلال تنوع انفاق الاسرة على التعليم وتحسين السكن والصحة	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

السؤال العاشر: ترى بأن التدريب والمتابعة والإشراف المقدم من قبلكم للأسر التي حصلت على تمويل مخصص لإقامة مشروع ساهم في حصول الفقراء على مهنة أو حرفة جديدة تساعده في بناء مستقبله ومستقبل أسرته؟

جدول رقم (10): إجابات المسؤولين على السؤال العاشر والذي يدور حول (ترى بأن التدريب والمتابعة والإشراف المقدم من قبلكم للأسر التي حصلت على تمويل مخصص لإقامة مشروع ساهم في حصول الفقراء على مهنة أو حرفة جديدة تساعده في بناء مستقبله ومستقبل أسرته؟)

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
نعم بالتأكيد	وزارة التنمية الاجتماعية	مدير دائرة النقد	خالد البرغوثي
نعم	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
إن المشاريع تعتمد بشكل أساسي على المهارات المتوفرة لدى الأسرة ولكن يجدر الإشارة إلى أنه خلال السنتين الأخيرتين قد تم إدخال التدريب حيث يتم إكساب المهارات كمكون أساسي من مكونات التمكين ولذلك فالتشغيل ينجح وخاصة لفئة الشباب	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	أيمن محمود صوالحة
لم نصل إلى هذه المرحلة ونأمل ذلك مستقبلا	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
التدريب والمتابعة والإشراف لها الدور الأكبر في نجاح المشروع واستمراره واستمرار تقديم الدعم المعنوي للأسرة ويحفزها على الاستمرار والنجاح	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك

المحور الخامس:

مشروع (مصرف الفقراء)

السؤال الحادي عشر: هل ترى بأن إنشاء مؤسسة خاصة لجمع الأموال المخصصة لفئة الفقراء والمحتاجين تتبع لوزارة الأوقاف ووزارة التنمية الاجتماعية ولجان الزكاة ووزارة المالية من الممكن تطبيقه على أرض الواقع؟

جدول رقم (11): إجابات المسؤولين على السؤال الحادي عشر والذي يدور حول (هل ترى بأن إنشاء مؤسسة خاصة لجمع الأموال المخصصة لفئة الفقراء والمحتاجين تتبع لوزارة الأوقاف ووزارة التنمية الاجتماعية ولجان الزكاة ووزارة المالية من الممكن تطبيقه على أرض الواقع؟)

الاسم الرباعي	المسمى الوظيفي	مكان العمل	الإجابة
خالد البرغوثي	مدير دائرة النقد	وزارة التنمية الاجتماعية	ممكّن ولكن يجب أن لا يقتصر على الجهات الحكومية بل يتعدى إلى القطاع المدني والقطاع الخاص ولا داع لوزارة المالية ويمكن الإشراف عليه من خلال سلطة النقد
جمال قاسم	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	نعم بحيث تكون مستقلة ماليا وإداريا
أيمن محمود صالحة	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية	هناك حاجة لإنشاء مؤسسة خاصة بالتمكين الاقتصادي تكون شبه مستقلة تكون هذه الوزارات فيمجلس إدارتها أو أمنائها، ولكن دور هذه الوزارات في التخصص يجب أن يكون مستمرا ولا ضرورة لوجود مؤسسة خاصة تتبع هذا الوزارات ولكن تبادل المعلومات من خلال بوابة موحدة للمساعدات ضروري جدا
عقل سليمان محمد ربيع	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبييرة المركزية	مكتب لجنة زكاة رام الله	لا أرى ذلك وأعتقد بأن هذا سيؤدي إلى تعثر الجهود بدل تجميعها لأن تجربة العمل بين الوزارات والمؤسسات غير ناجحة بكل المقاييس
ياسر توفيق محمد ابو كشك	مدير عام شؤون المخيمات	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	هذا مشروع بحاجة لدراسة متأنية وعدم القيام به قبل مواجهة ودراسة كافة المحاذير والمخاطر كون فلسطين في ظل الاحتلال تختلف عن أي مكان آخر

السؤال الثاني عشر: ما افضل الطرق برأيك يمكن تطبيقها لتجميع أموال الزكاة والأموال المتحصلة من قبل المانحين وأموال التبرع للفئات المحتاجة وآلية تحصيلها؟

جدول رقم (12): إجابات المسؤولين على السؤال الثاني عشر والذي يدور حول (ما افضل الطرق برأيك يمكن تطبيقها لتجميع أموال الزكاة والأموال المتحصلة من قبل المانحين وأموال التبرع للفئات المحتاجة وآلية تحصيلها؟)

الاسم الرباعي	المسمى الوظيفي	مكان العمل	الإجابة
خالد البرغوثي	مدير دائرة النقد	وزارة التنمية الاجتماعية	أرى بأن كل جهة تعرف آلية جمع الأموال وتحصيلها ولكن أؤيد وجود جسم مشترك يعمل على تجميع تلك الأموال

الإجابة	مكان العمل	المسمى الوظيفي	الاسم الرباعي
الاعتماد الضريبي للمتبرعين وتجميع الأطراف كافة في جسم واحد ضمن إطار قانوني	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	الدليل المساعد للشؤون الإدارية والمالية	جمال قاسم
أموال الزكاة يمكن جمعها بالتأكيد وفق النصوص الشرعية ولكن يجب أن تدخل الموازنة العامة، وأن التمويل ممكن أن يتحقق بناء على الأولويات المطروحة في الأجندة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وضمن الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية	وزارة التنمية الاجتماعية	مستشارة وزير التنمية الاجتماعية	أيمن محمود صوالحة
أفضل الطرق هي أداء مستقيم نظيف بتجرد وشفافية وإخلاص وبدون أخطاء وبدون محسوبيات وبدون مجاملات، والاعتماد على أحدث تقنيات التواصل الاجتماعي وفصل الرسمي عن الأهلي تماما لأن المواطن لا يقدم تبرعات للقطاع الرسمي وتلك حقيقة لا رأي	مكتب لجنة زكاة رام الله	مدير عام لجنة زكاة رام الله والبيرة المركزية	عقل سليمان محمد ربيع
توحيد الجمع وتوحيد الصرف بشفافية ونزاهة ووضع نظام مراقبة لزيادة ثقة المتبرعين والمانحين	دائرة شؤون اللاجئين- رام الله	مدير عام شؤون المخيمات	ياسر توفيق محمد ابو كشك